

دليل لأنظمة الدفع الفوري الشاملة

نحو مدفوعات أسرع وأفضل

شكر وتقدير

يتقدّم المؤلفون بأصدق آيات الشكر والعرفان للعديد من الخبراء والمؤسسات الذين ما كان لهذا الدليل الفني أن يرى النور لولا مساعدتهم القيّمة.

ونخص بالذكر المنظّمات الشريكة التي قدّمت ملاحظات، وساعدت في إعداد النسخ المتعددة المتتالية للدليل، وهي: هاريس ناتارجان، هولتي بنگا، نيلما رامتيكي (البنك الدولي)؛ وكوستا بيريتش، ميلر أبلي، مات بوهان، ديلوونبيريش أويرا (مؤسسة بيل وميليندا غيتس)؛ وروان سوانيبول، بارت-جان بور، آنانت نوتبال (الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول)؛ وغياض الدين محمد، إيفان سبتيما، كنيدي كوما (التحالف من أجل الشمول المالي)؛ وأحمد ديرميش، أماني إيتاتيرو (صندوق الأمر المتحدة للأنشطة الإنتاجية)؛ وشكيلة كيري (صندوق تطوير القطاع المالي في أفريقيا)؛ وهكتور مالو، جوليت مورو (صندوق تطوير القطاع المالي في كينيا)؛ ودانيل مهينا (صندوق تطوير القطاع المالي في تنزانيا)؛ ورينيتا نيسوي، جان بوسكو (مبادرة تيسير التمويل في رواندا)؛ وراشمي بيلاي، جوليت توموزوار، جوزيف لوتواما، جورج موغا (صندوق تطوير القطاع المالي في أوغندا)؛ وبيتي ويلكنسون (صندوق تطوير القطاع المالي في زامبيا)؛ وديفيد بوريتوس (معهد الحدود الرقمية).

كما نشكر الخبراء المتخصصين الذين قدّموا معلومات فنية، وهم: جون مينارد، ديك أبوت (نظام المدفوعات الأسرع بالمملكة المتحدة)؛ وميرجام بلوج (البنك المركزي الأوروبي)؛ وآرثر كازينز (رابطة مصرفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)؛ وراماتشاندران سونداريسان (مؤسسة المدفوعات الوطنية بالهند)؛ وكاترينا إستوارت (منصة المدفوعات الجديدة، أستراليا)؛ وميغيل آرس، فرناندو باريوس (باغوس ديخيتاليس بيروانوس، بيرو)؛ ومها البهو (الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص)؛ وجون رويزا (بنك كينيا المركزي)؛ وسيون أواي (خدمات الدفع المتكاملة المحدودة، كينيا)؛ وريموند إستيوكو، بريدغيت روميرو (البنك المركزي الفلبيني)؛ وغيسيليه كيني ندوي، ندوي فاتو دينغ غاي، كواسي أيكو ساتشيفي (البنك المركزي لدول غرب أفريقيا)؛ ونشارلز نايهوس؛ ومارتن واريوبا؛ وأريادني بليتاكيس؛ وبول ماكين؛ وعلاء عباسي؛ وأناند رامان.

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)

1818 H Street, NW, MSN F3K-306

Washington, DC 20433

الموقع على شبكة الإنترنت: www.cgap.org

بريد إلكتروني: mwes@worldbank.org

هاتف: +1 202 473 9594

صورة الغلاف: نيكولا ريمينيه، (سيجاب)، Communication for Development Ltd

© سيجاب/البنك الدولي (2021).

الحقوق والإذن بالطبع والنشر

هذه المطبوعة متاحة بموجب الترخيص العام الدولي التالي: نسبة المشاع الإبداعي 4.0 (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/). وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية. انظر الترخيص للاطلاع على الشروط.

نسبة العمل إلى المؤلف - يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: وليام كوك، وديلان لينوكس، وثريا صبيح 2021. "البناء على نحو أسرع وأفضل: دليل لأنظمة الدفع الفوري الشاملة." دليل فني. واشنطن العاصمة: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب).

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات سيجاب على العنوان التالي: CGAP Publications, 1818 H Street, NW, MSN F3K306, Washington, DC 20433 USA; e-mail: cgap@worldbank.org

المؤلفون: وليام كوك، وديلان لينوكس، وثريا صبيح

المحتويات

3

مقدمة

1

الملخص



51

تسوية المدفوعات
الفورية



45

بدالة
المدفوعات
الفورية



21

القواعد
الاتفاقية للدفع
الفوري



15

الإشراف على
نظام الدفع الفوري

73

أمثلة لأنظمة
الدفع الفوري
من بلدان مختلفة

65

تشغيل نظام
الدفع الفوري

57

أنظمة الدفع الفوري
عبر الحدود الوطنية



الملخص

تتيح التقنيات الرقمية في يومنا هذا سبيلا مختصرا للكثير من الناس في بلدان الأسواق الصاعدة للحصول على الخدمات المالية والاستفادة منها. وتوفّر أنظمة الدفع الرقمية طرقا مأمونة وناجعة لإرسال الأموال إلى الوطن، أو الحصول على قرض أو سداده في الوقت المناسب، أو شراء سلع من تاجر. وبرنامج إم-بيسا (M-PESA) في كينيا، ونظام بي كاش (bKash) في بنغلاديش، ونظام موفي (Movii) في كولومبيا ليست سوى أمثلة قليلة على الخدمات المصرفية وغير المصرفية التي تتيح خدمات الدفع الرقمية في بلدان الأسواق الصاعدة. بيد أن كثيرا من خدمات الدفع المتاحة للعملاء محدودتي الدخل أصبحت أنظمة ذات دائرة مغلقة، وهو ما يعني أنها لا تتيح التشغيل البيئي/التبادلي (Interoperability) مع أنظمة مُزوّدي الخدمات المالية الآخرين. فالأنظمة التي تتسم بالتشغيل البيئي/التبادلي تساعد على تحسين القيمة للعملاء، إذ إنها تتيح للمستخدمين التعامل خارج نطاق الشبكة الخاصة بهم. وتُمكن العملاء من إرسال أموال إلى صديق باستخدام خدمة مختلفة، أو الدفع في نقطة بيع لتاجر مملوكة لمُزوّد آخر، أو سحب أموال من أحد الوكلاء في شبكة مختلفة. وفي غياب التشغيل البيئي/التبادلي، غالبا ما يلجأ العملاء إلى حلول بديلة غير ملائمة وباهظة التكلفة لإنجاز معاملاتهم.

علاوةً على ذلك، يُشجّع التشغيل البيئي/التبادلي على المنافسة بالحد من الحواجز أمام مُقدّمي الخدمات الأصغر حجماً لدخول السوق. وقد تساعد على تقليص التكاليف بفضل الحجم الكبير للمعاملات من خلال الحد من اضطرار مُزوّدي الخدمات فرادى إلى تكرار شبكات التوزيع حيثما توجد بالفعل منافذ للوصول المالي.

وتُسهّل أنظمة الدفع الفوري - التي يُطلق عليها أيضا أنظمة الدفع السريع - مدفوعات المبالغ الصغيرة القيمة عبر الهاتف المحمول التي كثيرا ما يستخدمها العملاء ذوو الدخل المحدود. وتتيح أنظمة الدفع الفوري تقديم الخدمات أنيا دون انقطاع، ومن ثمّ إنجاز المعاملات بين مُزوّدي الخدمات في ثوانٍ في أي وقت من ليل أو نهار. تتميز أنظمة الدفع الفوري الناجحة بالإشراف الواضح، والإدارة الفعالة لمجموعة القواعد الاتفاقية (Payment scheme)، والإنجاز الموثوق لعمليات تحويل المدفوعات، والتسوية المحكمة التوقيت للمعاملات. وحيثما تُدار هذه الأنشطة إدارةً جيدة، فإنها تساعد على تحقيق التوازن بين الحوافز، وتعزيز المعاملات على نطاق واسع. ومع أن البنك المركزي يؤدي على الدوام تقريبا وظيفة الإشراف على أنظمة الدفع، فإن مجموعة متنوعة من المؤسسات يمكنها أداء الأدوار الأخرى.

الأدوار والفاعلون في نظام الدفع الفوري

الأدوار	الواجبات	الفاعلون المحتملون
المُشرف	الارتقاء بسلامة المدفوعات وكفاءتها عن طريق متابعة وتقييم أنظمة الدفع والتحفيز على تعديلها إذا اقتضت الضرورة.	البنك المركزي
مدير قواعد الاتفاقية	إدارة مجموعة القواعد الاتفاقية، بما في ذلك الحوكمة الكلية، وكتابة القواعد، وتحديد التوجه الاستراتيجي.	كيان خاص، رابطة/مؤسسة غير ربحية، بنك مركزي
مُشغّل نظام تحويل المدفوعات	إرسال تعليمات الدفع، وحساب مراكز التسوية، وإتمام الأنشطة التشغيلية ذات الصلة.	كيان خاص، رابطة/مؤسسة غير ربحية، بنك مركزي
وكيل التسوية	تحويل الأموال النهائية بين المؤسسات المالية المُرخص لها.	مؤسسة مالية، بنك مركزي

ينطوي تنشيط نظامٍ للدفع الفوري على ثلاث مراحل:

1. التخطيط. تقوم جهة مختصة بتحديد المشكلة أو أوجه قصور السوق في المنظومة الحالية لخدمات الدفع. وتوضع رؤية مشتركة لتحسين التشغيل البيئي/التبادلي، بما في ذلك القبول الكافي من جانب أصحاب المصلحة المناسبين في القطاعين العام والخاص.

2. التصميم. يتم تصميم حل التشغيل البيئي/التبادلي من خلال عملية تعاونية مع أصحاب المصلحة. ويتم حل المسائل الرئيسية المتصلة بالإشراف والحوكمة والحوافز الاقتصادية ونموذج التشغيل.

3. دخول السوق. يبدأ تشغيل النظام ويصبح متاحاً للعملاء. مع الشروع في عملية متواصلة لتعزيز حجم المعاملات والابتكار.

يُقدّم هذا الدليل أفكاراً قيمة لوضعي السياسات، ومُزوّدٍ الخدمات المالية، وغيرهم من الأطراف الفاعلة المعنية بتعزيز التشغيل البيئي/التبادلي لأنظمة الدفع الرقمية. وهو يُحدّد المفاهيم الأساسية، ويبيّن الأدوار الأربعة الرئيسية لنظام الدفع الفوري، ويعرض أفكاراً قيمة قابلة للتطبيق بشأن التخطيط والتصميم والتدشين لنظام فعّال وتوسيع نطاقه.

إن القصد من هذا الدليل هو أن يكون أداة عملية لمن يسعون إلى تحقيق التشغيل البيئي/ التبادلي (Interoperability) في الخدمات المالية الرقمية. وهو يُركّز على المدفوعات الفورية التي يتم فيها إرسال رسالة الدفع وإتاحة الأموال النهائية للطرف المستفيد بشكل فوري في عملية متواصلة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع وخلال العام بأكمله (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2020). وغالبا ما تتيح أنظمة الدفع الفوري تقديم الخدمات الرقمية عبر الهاتف المحمول التي تساعد الفقراء على دخول عالم الخدمات المالية الرسمية. وبالمقارنة بأنظمة الدفعات التقليدية، وأنظمة البطاقات، وأنظمة مدفوعات المبالغ الكبيرة، فإن أنظمة الدفع الفوري تتضمن أمر الدفع الفوري الذي يُطلق عليه أيضا "PUSH PAYMENT"، واستخدام الهاتف المحمول كقناة لتنفيذ الدفع. ومع ذلك، مازالت أنظمة الدفع الفوري اليوم تُوسّع حدود هذا التعريف، ويناقش هذا الدليل استثناءات مُعيّنة.

يتناول الجزء الأول من هذا الدليل مسألة الإشراف على أنظمة الدفع الفوري، والمكونات الرئيسية لنظام الدفع الفوري: مجموعة القواعد الاتفاقية (Payment scheme)، وتحويل المدفوعات، ونظام التسوية. ولأغراض هذا الدليل، ينبغي للقراء فهم تعريف هذه المكونات.

1. يستند الكثير من التعريفات الواردة في هذا الدليل إلى "مسرد" بنك التسويات الدولية الذي تم تحديثه في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2016.
<https://www.bis.org/cpmi/publ/d00b.htm>

المُكوّنات الأربعة الرئيسية

تُشجّع البنوك المركزية من خلال دورها الرقابي على الارتقاء بسلامة وكفاءة المدفوعات عن طريق متابعة وتقييم أنظمة الدفع والتحفيز على تعديلها إذا اقتضت الضرورة (بنك التسويات الدولية 2020)، وتُحدّد التشريعات واللوائح التنظيمية لعمليات الدفع الأساس القانوني للإشراف، وتُبيّن الضوابط الواقية التي ستُتخذ في إطارها القرارات الخاصة بنظام الدفع الفوري.

الإشراف



قواعد الاتفاقية هي مجموعة الإجراءات والقواعد والمعايير الفنية التي تحكم إنفاذ عمليات الدفع (بنك التسويات الدولية 2020). وتُلقي الاتفاقيات الفعّالة مساندةً من وضوح الملكية ونظام الحوكمة، وهو ما يضمن توازن الحوافز الاقتصادية، ويُحدّد نماذج التشغيل الآمنة والموثوق بها. وتلعب القرارات المتصلة بالحوكمة والجوانب الاقتصادية والتشغيلية التي يتخذها مديرو قواعد الاتفاقية دوراً كبيراً في تحديد هل يمتلك نظام الدفع الفوري مقومات الاستدامة ويؤدي إلى نمو المعاملات.

قواعد الاتفاقية
(SCHEME)



البَدّالة تقنية تساعد على تنفيذ معاملات تتسم بالأمان والكفاءة. ويقوم مُشغّلو البَدّالة بإرسال وتأكيد وتصفية المعاملات بين المشاركين (تُشكّل هذه المعاملات مجتمعةً وظيفة المقاصة)؛ وإحالة طلبات التحويل الآني أو المُوجّل للأموال النهائية (بدء إجراءات التسوية)، وأداء الوظائف التشغيلية الأخرى، ومنها إدارة المنازعات ورصد عمليات الاحتيال.

البَدّالة (SWITCH)



تُستخدم عملية التسوية في تسهيل الوفاء بالالتزامات المالية وفق الشروط المتفق عليها (بنك التسويات الدولية 2020)، وتتيح التسوية التحويل الفعلي للأموال النهائية إلى الجهة المتلقية والذي قد يحدث قبل أو بعد تلقي العميل للأموال. والتسوية الآمنة والكفؤة عامل أساسي لسلامة نظام الدفع.

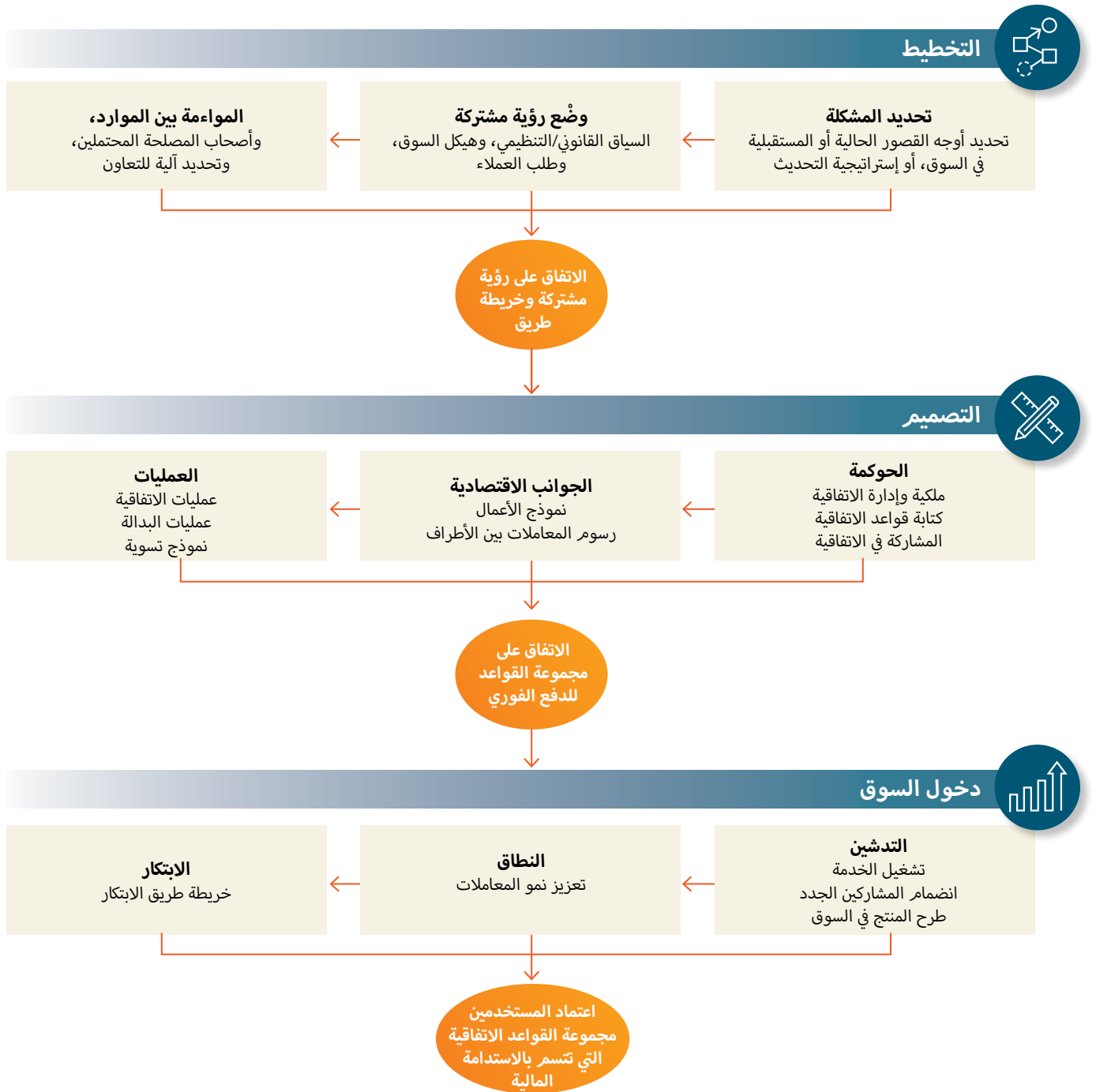
التسوية



ويُغطّي هذا الدليل أيضا الخطوات الرئيسية لتحقيق التشغيل البيئي/التبادلي للمدفوعات الفورية، ويُقدّم أدوات للمساعدة في هذا الصدد. انظر الشكل 1. وقد تختلف عملية وضع نظام للدفع

الفوري اختلافا كبيرا من بلدٍ لآخر، وتتوقف على الأوضاع السائدة في السوق. ويعرض هذا الدليل سلسلة من النُهُج المختلفة كأمثلة توضيحية من مختلف أنحاء العالم.

الشكل 1. تحقيق التشغيل البيئي/التبادلي للمدفوعات الفورية



قابلية التشغيل البيئي/التبادلي والقيمة للعملاء

تشير خدمة التشغيل البيئي إلى قدرة مختلف أنظمة الدفع على العمل معا. وفي سياق المدفوعات الرقمية، تتيح خدمة التشغيل البيئي/التبادلي للعملاء إجراء معاملات خارج نطاق الشبكة الخاصة بهم. وقد يعني هذا إرسال المال إلى صديق يمتلك حسابا لدى مُزوّد آخر للخدمات، أو الدفع في نقطة بيع تابعة لتاجر ومملوكة لمُزوّد آخر، أو سحب أموال من وكيل مُزوّد آخر للخدمات.

وفي غياب التشغيل البيئي/التبادلي لأنظمة الدفع، يخلق العملاء سبلا بديلة للتعامل غالبا ما تكون صعبة وباهظة التكلفة. ومن أمثلة هذه السبل الاحتفاظ بحسابات لدى العديد من مُزوّدي الخدمات باستخدام وكيل ليقوم بدور الوسيط، والرجوع إلى المعاملات النقدية.

وبالإضافة إلى زيادة راحة العملاء، تُشجّع خدمة التشغيل البيئي/التبادلي على المنافسة بإزالة الحواجز أمام مُزوّدي الخدمات المالية الأصغر حجماً لدخول السوق. وقد تساعد أيضا على تقليص التكاليف بفضل الحجم الكبير للمعاملات من خلال الحد من اضطرار مُزوّدي الخدمات فرادى إلى تكرار شبكات التوزيع حيثما توجد بالفعل منافذ للوصول المالي (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016ب).



مدفوعات آنية أسرع وفورية - ماذا تعني السرعة؟

للخدمات وتسليم الأموال على الفور- التي مكّنت هذه الخدمات من أن تخدم الفقراء على نحو فعال.

وبحكم التعريف، كل المدفوعات القابلة للتشغيل البيئي تحدث بين مركزين للقيمة أو الحسابات. وتتيح الحسابات المعنية في العادة أشكالاً من المدفوعات المنخفضة القيمة والمرتفعة الحجم، وكثيراً ما يُشار إليها على أنها "حسابات تجزئة" أو "حسابات معاملات" (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016). وتشمل هذه التعبيرات حسابات الإيداع التي تصدرها البنوك، وحسابات الأموال الإلكترونية التي غالباً ما تصدرها جهات غير مصرفية:

- **حسابات الإيداع.** حسابات يُحتفظ بها لدى بنك مُرخص له أو مؤسسة لتلقي الودائع مثل بنك جرامين (Grameen Bank) في بنغلاديش، وباركليز (Barclays) في المملكة المتحدة (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016ب).
- **حسابات الأموال الإلكترونية.** هي مراكز قيمة مدفوعة مسبقاً، غالباً ما تصدرها جهة غير مصرفية مثل إم بيسا (M-PESA) في كينيا، وعلي باي (Alipay) في الصين، ويحتفظ بالأموال كوديعة في بنك مُرخص له (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016ب).

يُرَكِّز هذا الدليل على المدفوعات الفورية التي يشار إليها أيضاً في كثير من الأحيان باسم "المدفوعات السريعة" أو "المدفوعات الآنية" (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2020).

وهذه المدفوعات دائماً رقمية، وتستخدم في الغالب الهاتف المحمول باعتباره أداة للتنفيذ، وكثيراً ما تتضمن أمر الدفع (Push payment) كأداة. لكن بعض أنظمة الدفع الفوري الأخرى تساند قنواتٍ وأدواتٍ أخرى مثل القياسات الحيوية، والبطاقات، والخدمات الشبيهة ببطاقات الخصم.²

وتتيح المدفوعات الفورية للعملاء إمكانية الحصول على الخدمات آتياً في أي وقت. وتشمل أمثلة المنتجات ذات الدائرة المغلقة (غير القابلة للتشغيل البيئي) ولها هذه السمات الكثير من الحلول التي تتيح سبلاً بديلة للحصول على الخدمات المالية الرسمية. ومن هذه الأمثلة برنامج إم-بيسا (M-PESA) في كينيا، ونظام بي كاش (bKash) في بنغلاديش، ونظام موفي (Movii) في كولومبيا. ولكن كثيراً من هذه البرامج تعمل بمعزل عن بعضها بعضاً. وتُطبَّق أنظمة الدفع الفوري خدمة التشغيل البيئي/التبادلي، وفي الوقت نفسه تحافظ على مستوى تجربة العملاء - الإتاحة المستمرة

الإطار 1.

ما هي المدفوعات الفورية؟

- مدفوعات رقمية تسمح بإتاحة الحصول على أموال العملاء بشكل شبه فوري.
- هي متاحة طوال الوقت.
- غالباً ما تستخدم الهاتف المحمول كقناة للإنفاذ لكنها لا تقتصر عليه.
- كثيراً ما تستخدم أمر الدفع (Push payments) كأداة لكنها قد تستخدم أيضاً أدوات أخرى.
- وهي في الغالب معاملات منخفضة القيمة وكبيرة الحجم.



بعدها: تيميلادي أديلاجا، (سيجاب)، Communication for Development Ltd

2. من منظور المستهلكين، تتيح بطاقات الخصم تجربة دفع آنية، لكن الأموال من خلال بطاقات الخصم لا تصبح متاحة على الفور وبشكل نهائيٍّ للمستفيد المدفوع له/التاجر (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2020).

ما هو نظام الدفع (Payment system)؟

نظام الدفع هو مجموعة من الأدوات والإجراءات والقواعد التي تُستخدم في تحويل الأموال بين الحسابات التي يُحتفظ بها لدى المشاركين فيه (بنك التسويات الدولية 2020). وهو يتضمّن كل الأنشطة التي يؤديها الكيان (أو الكيانات) لتسهيل التشغيل البيئي/التبادلي. انظر الشكل 2.

وغالبا ما تشهد السوق العديد من أنظمة الدفع التي تخدم مختلف أنواع المعاملات. ومن أمثلة هذه الأنظمة نظام البطاقات، ونظام الدفعات/التسوية الإجمالية الفورية، وأنظمة الدفع الفوري التي يغطيها هذا الدليل. وقد يوجد في السوق العديد من الأنظمة التي تخدم مجموعة متمثلة من المعاملات. وقد توجد أنظمة تؤدي أدوارا متمثلة لأسباب تتعلق بالملكية أو المشاركة العادلة أو لمجرد أسباب تاريخية مرتبطة بكيفية تطور السوق. ولكن وجود العديد من الأنظمة التي تؤدي أدوارا متشابهة قد ينطوي على تحديات في تحقيق آثار الشبكات أو الحصول على التشغيل البيئي/التبادلي على مستوى السوق (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016ب).

ومع أن الدور الأساسي لنظام الدفع لا يزال تيسير تحويل الأموال بين الحسابات، فإن اعتماد الخدمات المصرفية المفتوح (Open banking) التي تتيح لمزوّدي الخدمات من الخارج الحصول على المعلومات المالية للعملاء أو مباشرة المدفوعات نيابة عنهم أدّى إلى توسيع دور المؤسسات التي لا تحوز أموال العملاء. وتطمس خدمات مثل واجهة المدفوعات الموحّدة (United Payments Interface - UPI) في الهند على نحو متزايد الخطوط الفاصلة بين أدوار مُصدري الحسابات وشركات التقنيات المالية في نظام الدفع.

الشكل 2. نظام الدفع





ما هي قواعد الاتفاقية (Payment scheme)؟

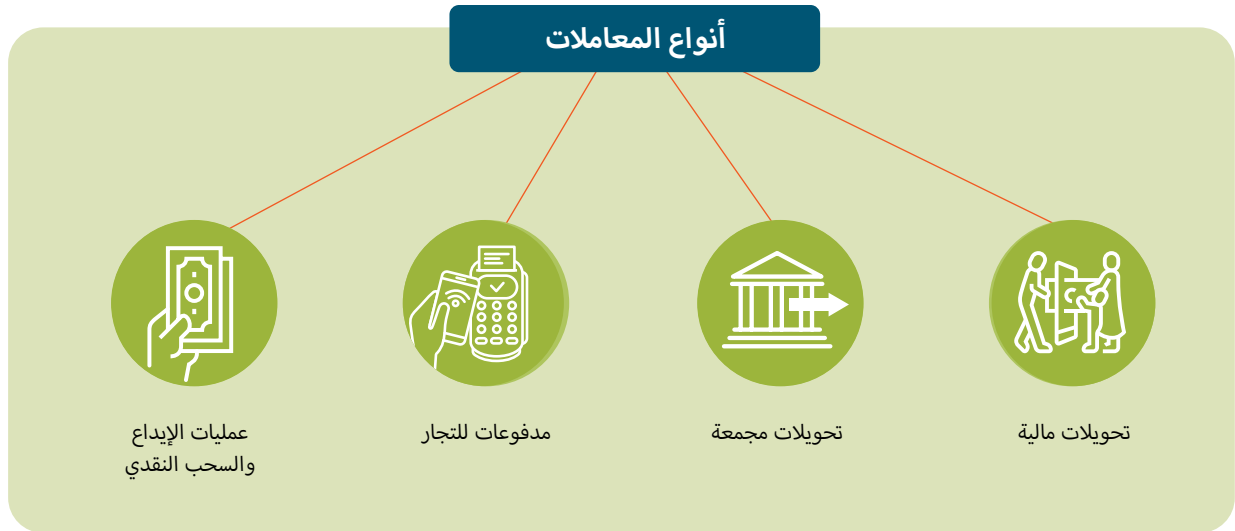
وكان الكثير من أنظمة الدفع الفوري يُركّز في بادئ الأمر على تيسير معاملات التحويلات (من شخص لآخر)، لكن عدة أنواع من المعاملات يمكن دعمها، من بينها ما يلي:

- **التحويلات المالية.** التحويلات بين حسابات مملوكة لأفراد، مثل أفراد الأسرة والأصدقاء، داخليا أو عبر الحدود.
- **تحويلات مجمعة.** تحويلات من مرسل واحد إلى العديد من المتلقين تُنفَّذ في وقت واحد مثل مدفوعات الرواتب أو برامج الرعاية الاجتماعية التي تديرها الحكومة.
- **مدفوعات في حساب تجار.** تحويلات من فرد إلى حساب منشأة أعمال مثلا ثمنا لمشتريات داخل متجر أو التجارة الإلكترونية أو مدفوعات الفواتير أو المدفوعات للحكومة.
- **الإيداع والسحب النقدي.** تحويلات من خلال منفذ خدمة لإضافة أو سحب أموال من حساب مثلا لدى وكيل.

مجموعة القواعد الاتفاقية هي عبارة عن مجموعة الإجراءات والقواعد والمعايير الفنية التي تحكم كيفية إنفاذ المعاملات (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016). وتتجاوز القواعد المنظمة للاتفاقية الاعتبارات الفنية. فهي تُحدّد الشروط لتحقيق نظام دفع فعّال، بما في ذلك القواعد التي تُبيّن كيف سيعمل المشاركون معا، وكيف يتم تحقيق التوازن بين الحوافز الاقتصادية، وكيف تدار المنازعات.

ومدير الاتفاقية مسؤول عن حوكمتها - العلاقات بين المالكين ومجلس الإدارة (أو ما يعادله) وجهاز إدارة الاتفاقية والمشاركين فيها وغيرهم من أصحاب المصلحة. وهو في العادة متخذ القرار النهائي فيما يتصل بمجموعة قواعد الاتفاقية مع مراعاة اللوائح التنظيمية والرقابية، ويُحدّد التوجه الإستراتيجي للاتفاقية.

وقد تختلف المشاركة والنماذج الاقتصادية ومتطلبات التشغيل حسب نوع المعاملات. ولذلك، قد يفرض مدير الاتفاقية قواعد منفصلة للدفع لمختلف أنواع المعاملات.





ما هي البَدَّالة (Switch)؟

وقد يستخدم نظام الدفع أكثر من مُشغِّل واحد للبَدَّالة. فعلى سبيل المثال، نظام الدفع الإقليمي SCT Inst الذي يدعم الاتحاد الأوروبي يتيح للمشاركين في نظام الدفع إجراء المعاملات من خلال مجموعة متنوعة من مُشغِّلَي البَدَّالة المؤهلين، وهو ما يسهم في توفير بيئة تنافسية لتسعير أعمال التحويل.³ ولكن من الجدير بالملاحظة أيضا أن تعدد البَدَّالات في السوق قد يؤدي إلى تقليل حجم المعاملات لكل نظام تحويل منفردا، الأمر الذي قد يقلص مزايا الوفورات التي تجر عن الحجم الكبير ويزيد من تكاليف الوحدة.

وقد يخدم مُشغِّل البَدَّالة أيضا العديد من أنظمة الدفع، حتى تلك التي توجد في أسواق مختلفة. فعلى سبيل المثال، مُشغِّل البَدَّالة في دولة جنوب أفريقيا BankservAfrica يُقدِّم خدمات محلية في بلدان جنوب القارة الأفريقية وخدمات معاملات الدفع الفوري عبر الحدود داخل منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC).

البَدَّالة تقنية تربط بين المشاركين في نظام الدفع وتدعم نقل بيانات المعاملات. وقد يُطلَق على مُشغِّلَي هذه التقنية مُشغِّلَو البَدَّالة، مُشغِّلَو نظام التحويل، وغرف المقاصة، ومُشغِّلَو نظام الدفع، وتسميات أخرى مماثلة. ويُستخدم تعبير "مُشغِّل البَدَّالة" في هذا الدليل للإشارة إلى مالك ومُشغِّل هذه التقنية الذي قد يكون هو نفسه مدير الاتفاقية.

وتشمل واجبات مُشغِّل البَدَّالة إرسال وتأكيد وتصفية المعاملات بين المشاركين في نظام الدفع (يشار إليها مجتمعةً بالمقاصة) وإصدار تعليمات لتحويل الأموال النهائية (بدء إجراءات التسوية). ويعرض مُشغِّل البَدَّالة في العادة أيضا مجموعة متنوعة من الخدمات الأخرى. وقد تشمل هذه الخدمات تحديد عنوان المدفوعات، وإدارة المنازعات، ورصد الاحتيال، وعمليات التحقق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



3. "آليات المقاصة والتسوية"، مجلس المدفوعات الأوروبي، <https://www.europeanpaymentscouncil.eu/what-we-do/sepa-pay-ment-scheme-management/clearing-and-settlement-mechanisms>

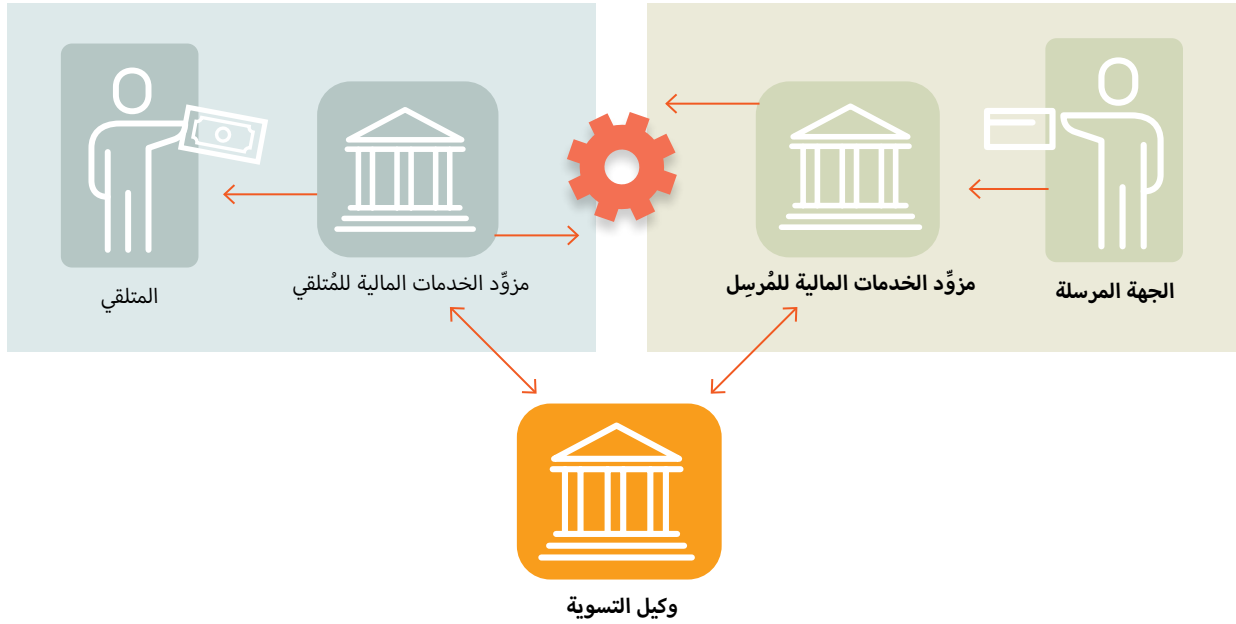


ما هي التسوية؟

ويضطلع بمهمة التسوية وكيل التسوية. وهو في الغالب بنك مركزي، لكن يجوز أن تؤدي البنوك أيضا هذا الدور، لاسيما حيثما يوجد مشاركون غير مباشرين في نظام الدفع.

تهدف عملية التسوية إلى تسهيل تحويل الأموال وفق الشروط المتفق عليها (بنك التسويات الدولية 2020). وتتيح التسوية التحويل النهائي للأموال إلى مُزوّد الخدمة المتلقي، وهو ما قد يحدث قبل تلقي العميل للأموال (نموذج التسوية الآتية) أو بعد تلقي العميل للأموال (نموذج التسوية المؤجلة). ولا يُلزَم أن يؤدي نموذج التسوية الآتية إلى إتاحة الأموال للعميل المتلقي على الفور. وثمة أمثلة لأنظمة دفع فوري ناجحة تستخدم كلا من هذه النماذج.

نظام التسوية



الأدوار والفاعلون

الجدول 1. الأدوار والفاعلون في نظام الدفع الفوري

الفاعلون المحتملون	الواجبات	
البنك المركزي	الارتقاء بسلامة وكفاءة المدفوعات من خلال متابعة وتقييم أنظمة الدفع والتحفيز على تعديلها إذا اقتضت الضرورة.	المُشرف 
كيان خاص رابطة/مؤسسة غير ربحية البنك المركزي	يدير الاتفاقية، بما في ذلك الحوكمة الكلية، وكتابة القواعد، وتحديد التوجه الإستراتيجي.	مدير الاتفاقية 
كيان خاص رابطة/مؤسسة غير ربحية البنك المركزي	يرسل تعليمات الدفع، ويحسب مراكز التسوية، ويؤدّي الأنشطة التشغيلية ذات الصلة.	مُشغّل البدّالة 
مؤسسة مالية البنك المركزي	يقوم بتحويل الأموال النهائية بين المؤسسات المالية المرخص لها.	وكيل التسوية 

الجدول 2. أمثلة الأدوار والفاعلين في نظام الدفع الفوري

وكيل التسوية	مُشغِّل البَدَّالة	مدير الاتفاقية	المُشرف	البلد، نظام الدفع
بنك المكسيك (المُنظَّم)	بنك المكسيك (المُنظَّم)	بنك المكسيك (المُنظَّم)	بنك المكسيك (المُنظَّم)	المكسيك، نظام المدفوعات الإلكترونية بين البنوك (SPEI)
هيئة نقد سنغافورة (المُنظَّم)	مؤسسة Network for Electronic Transfers (خاصة وربحية)	جمعية غرف مقاصة سنغافورة (جمعية غير ربحية)	هيئة نقد سنغافورة (المُنظَّم)	سنغافورة، نظام التحويلات السريعة الآمنة (FAST)
بنك إنجلترا (المُنظَّم)	مؤسسة Pay.UK (مؤسسة غير ربحية)	مؤسسة Pay.UK (مؤسسة غير ربحية)	بنك إنجلترا والهيئة التنظيمية لأنظمة الدفع (المُنظَّم)	المملكة المتحدة، خدمات المدفوعات الأسرع (FPS)
ترتيبات ثنائية بين جهات إصدار النقود الإلكترونية (مؤسسة مالية)	ترتيبات ثنائية بين جهات إصدار النقود الإلكترونية (لا يوجد مُشغِّل للبدَّالة)	لا يوجد كيان لملكية الاتفاقية، واتفاق متعدد الأطراف بين جهات إصدار النقود الإلكترونية	مصرف تزانبا المركزي (المُنظَّم)	تزانبا، ترتيبات تقودها جهة إصدار النقود الإلكترونية
بنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا SARB (المُنظَّم)	مؤسسة BankservAfrica (خاصة وتستهدف الربح)	رابطة مدفوعات جنوب أفريقيا PASA (رابطة غير ربحية)	بنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا SARB (المُنظَّم)	جنوب أفريقيا، نظام المقاصة الآتية (RTC)



بجدسه: ماركو سيمولا،
مسابقة سيجاب للصور الفوتوغرافية، 2009

دليل لأنظمة الدفع الفوري الشاملة—نحو مدفوعات أسرع وأفضل



القسم 2

الإشراف على نظام الدفع الفوري

الأساس القانوني للإشراف

غالبا ما ينص التشريع المُنظّم للمدفوعات، مثل قانون الدفع، على الأساس القانوني لتكوين نظام الدفع وتشغيله.⁴ فعلى سبيل المثال، يُبيّن قانون المدفوعات الوطنية لعام 2007 في الهند الأنشطة المتصلة بتشغيل نظام الدفع، وينص على الأساس القانوني للكيان الذي يدير مدفوعات التجزئة. في هذه الحالة، يجب أن يكون ذلك الكيان مملوكا في معظمه لبنوك القطاع العام.⁵ وفي جنوب أفريقيا وكينيا، ينص التشريع المُنظّم للمدفوعات على صلاحية الجهة التنظيمية لإسناد بعض السلطات إلى رابطة للمدفوعات على مستوى القطاع.

ويمكن أن يؤدي تشريع المدفوعات أيضا دورا أكثر فاعلية في تحديد كيفية تحقيق التشغيل البيئي/التبادلي لأنظمة الدفع. وفي الاتحاد الأوروبي، يتضمّن التشريع أحكاما تشغيلية مُفصّلة ومعايير فنية يجب أن يُطبّقها مدير الاتفاقية، ومُشغّل البدّالة، والمشاركون في النظام. غير أن الاتحاد الأوروبي يُعد بيئة ديناميكية معقدة، وتضمن التشريع القواعد والمعايير ليس القاعدة العامة.

دور مُنظّم الدفع

من المرجح أن يكون المُنظّم المسؤول عن الإشراف على نظام الدفع السلطة الأكثر مشاركة في المناقشات بشأن

خدمة التشغيل التبادلي لأنظمة الدفع، وهو في العادة البنك المركزي. ويحدّد البنك الدولي ولجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق ثلاثة أدوار رئيسية للمُنظّم الذي يشرف على مدفوعات التجزئة في سوق مُعيّنة: الدور الرقابي، والدور المُحفّز، والدور التشغيلي.

وفي الأسواق التي يتشارك فيها عدة مُنظّمين المسؤولية عن تنظيم مؤسسات الدفع - مثل أجهزة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في الأسواق التي يُصدّر فيها مُشغّلو خدمات الهاتف المحمول أموالا إلكترونية - تكون للتعاون والتنسيق أهمية بالغة (التحالف العالمي من أجل الشمول المالي 2018). ويمكن للمُنظّمين استخدام مجموعة واسعة من الأدوات للتأثير على الفاعلين في السوق والتشجيع على التغيير. ويجب أن تكون الإستراتيجية الأوسع لمدفوعات التجزئة هي العامل الأساسي في تحديد أي الأدوات ينبغي استخدامها.⁶

الإشراف على نظام الدفع الفوري

يتمثّل دور المُنظّم في الإشراف على ضمان سلامة نظام الدفع وكفاءته (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016). وبالمقارنة بأنظمة المدفوعات عالية القيمة، تنطوي أنظمة الدفع الفوري في العادة على مخاطر نظامية أقل. وتبرز لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق مجموعة فرعية من المخاطر المتصلة بالبنية التحتية للسوق بوصفها بالغة الأهمية لأنظمة الدفع الفوري.⁷

4. وفي هذا الدليل، يشير تعبير "التشريع" إلى مجموعة من الأحكام الملزمة تصدرها هيئة تشريعية، أو هيئة تنفيذية، أو سلطة تنظيمية، وبحسب الهيئة المُصدرة يمكن إصدار التشريع في شكل مرسوم أو قانون أو لائحة نظام داخلي أو لائحة داخلية أو توجيهات أو أمر تنفيذي أو نشرة دورية.

5. القسم 4 (2)، قانون المدفوعات الوطنية 2007، <https://rbidocs.rbi.org.in/rdocs/Publications/PDFs/86706.pdf>.

6. انظر البنك الدولي (2012) للمزيد من المعلومات عن وضع إستراتيجية شاملة لمدفوعات التجزئة.

7. ويمكن الاطلاع على المزيد عن الدور الرقابي للمُنظّم في لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق (2016) والبنك الدولي (2010).

تأثير المدفوعات الفورية على المخاطر على النحو الذي حدّته لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق

الخطر أ	كيف يختلف هذا الخطر بالنسبة للمدفوعات الفورية؟
مخاطر الائتمان: احتمال أن يعجز أحد المشاركين عن الوفاء بالتزاماته المالية. (يشار إليها أيضاً مع مخاطر السيولة بأنها "مخاطر متصلة بالتسوية")	قد تنشأ مخاطر الائتمان بين المشاركين في نظام للدفع الفوري وذلك تبعاً لنموذج تسوية المعاملات. ولن ينشأ خطر الائتمان في التسوية الآتية لكنه سينشأ حينما يتم تأجيل التسوية. ويمكن تدبر أمر هذا الخطر من خلال تدابير مثل ترتيبات المشاركة في تحمل الخسائر والضمانات. وبالمقارنة بأنظمة الدفع الأخرى، يزيد احتمال أن تكون المعاملات في أنظمة الدفع الفوري غير قابلة للإلغاء أو الرجوع عنها، وهو ما يعني أن المشاركين يقل احتمال قدرتهم على حجب/استرداد الأموال من العميل إذا نشأت مشكلات.
مخاطر السيولة: احتمال ألا تكون لدى أحد المشاركين أموال كافية للوفاء بالتزاماته المالية حينما يحين أجل استحقاقها. (يشار إليها أيضاً مع مخاطر الائتمان بأنها "مخاطر متصلة بالتسوية")	ومهما كان نموذج التسوية المتبع، فإن مخاطر السيولة تنشأ لأن المشاركين يحتاجون إلى أن تكون الأموال متاحة للوفاء بالتزاماتهم المتصلة بالتسوية حينما يحين أجل استحقاقها. وحينما تستخدم التسوية الآتية، ستظل الحاجة إلى السيولة قائمة على الدوام. وبالمقارنة بأنظمة الدفع الأخرى، يزيد احتمال أن تتطلب أنظمة الدفع الفوري هذه السيولة خارج ساعات العمل المعتادة.
المخاطر القانونية: احتمال التطبيق غير المتوقع لقانون أو لائحة تنظيمية مُتسبباً في العادة في وقوع خسارة.	من الضروري وضوح الأطر القانونية والأحكام واللوائح التنظيمية من أجل تخصيص المسؤوليات كما ينبغي بين المشاركين والعملاء في معاملة من المعاملات. وبالمقارنة بأنظمة الدفع الأخرى، فإن خطوات إدارة المخاطر القانونية قد تكون متشابهة لكن تلبية المتطلبات قد تكون أكثر صعوبة بالنظر إلى الطبيعة الآتية لنظام الدفع الفوري.
مخاطر التشغيل: احتمال أن تُؤدّي أوجه النقص والقصور في النظام/العمليات، أو الأخطاء البشرية، أو جوانب تقصير الإدارة، أو التعطيلات الناجمة عن أحداث خارجية إلى تعطيل الخدمات.	يجب أن توجد آلية لمعالجة تحديات الأمن السيبراني (cybersecurity)، والاستغناء عن الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة، وضمان استمرارية الأعمال لدعم أي نظام للدفع. وبالمقارنة بأنظمة الدفع الأخرى، فإن المشكلات المتصلة بالعمليات في أنظمة الدفع الفوري تكون على الأرجح ملحوظة على الفور للعملاء بالنظر إلى الإتاحة المستمرة للخدمات. وقد تكون الإتاحة المستمرة للخدمات أيضاً أكثر إرهاباً للنظام نفسه.
مخاطر الاحتيال: احتمال وقوع سوء سلوك متعمد يعرض المستهلكين أو المشاركين لخسارة.	يلزم وجود تدابير لمنع الاحتيال ورصده لتقليل مخاطر وقوع خسارة من جراء سوء سلوك متعمد. وبالمقارنة بأنظمة الدفع الأخرى، تُؤدّي السرعة (والطبيعة غير القابلة للإلغاء في الغالب) لأنظمة الدفع الفوري إلى أنه من المحتمل ارتكاب احتيال وأن يتم سحب الأموال قبل رصد الاحتيال. ولأن معاملات الدفع الفوري ذات قيمة أقل في الغالب، فإن وضع حدود للمعاملات قد يُساعد على الحد من هذا الخطر.
مخاطر تمس السمعة: المخاطر على السمعة والثقة في الخدمات المالية حينما لا تُدار المخاطر المذكورة آنفاً إدارةً فاعلة.	وستكون المخاطر على السمعة التي تصيب المشاركين أو العملاء مماثلة لتلك التي تشهدتها أنظمة الدفع الأخرى. ولكن التوقعات بأن نظام الدفع الفوري سيكون على الدوام متاحاً من خلال التحويلات الآتية يعني أن حدوث تعطيلات أصغر قد تكون له تأثيرات أكبر على السمعة.

المصدر: لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق، 2016أ، القسم 2-5.

أ. لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق، 2016أ، و2016ب، وتعريف سيجاب استناداً إلى سياق المدفوعات الفورية الوارد في تقارير اللجنة.

دور المُنظَّم في التحفيز على تطوير نظام الدفع الفوري

يُمكن للمُنظَّم أن يختار التشجيع على التنسيق بين الأطراف الفاعلة في القطاع حيثما لا يقوم المشاركون في السوق بالتنسيق من تلقاء أنفسهم. فعلى سبيل المثال، يستطيع المُنظَّم بدء مناقشة بشأن التشغيل البيئي/التبادلي أو ممارسة نفوذ لتغيير ممارسات التشغيل التي تفتقر فيها الأنظمة القائمة إلى القدرة على الابتكار أو توفير بيئة يسودها تكافؤ الفرص للمشاركين في السوق.

ويملك المُنظَّم الكثير من الأدوات التي يمكنه استخدامها لتحفيز الفاعلين في القطاع على التحرك، من بينها أسلوب الترغيب والترهيب بشكل رسمي وغير رسمي. وتقوم بنوك مركزية في عدة بلدان منها أستراليا والهند والفلبين بتوجيه المناقشات بشأن خدمة التشغيل البيئي/التبادلي عن طريق تحديد الأولويات الإستراتيجية من خلال بيانات الرؤية، وإستراتيجيات نظم الدفع، وغيرها من وثائق السياسات.

وقد أصدرت بعض الأسواق مزيداً من الإرشادات التوجيهية. في أوغندا، أصدر البنك المركزي تكليفاً ذا إطار زمني مُحدّد يلزم جهات إصدار النقود الإلكترونية بتحقيق التشغيل البيئي/التبادلي فيما بينها بحلول تاريخ مُعيّن. واستجاب القطاع بالتواصل بادئ الأمر من خلال مُجمّع للالتزام بالمهلة التي حدّدها المُنظَّم، ثم بإقامة صلات ثنائية. بيد أن التكاليف المُحدّدة زمنياً تثير أيضاً خطر عملية مُعجّلة قد تتطوي على آثار غير مقصودة وغير مستحبة.

واستخدم واضعو السياسات في الهند مجموعة متنوعة من الحوافز للحث على التغيير. وفي البداية، طلب البنك المركزي من رابطة مصرفي الهند تعيين البنوك الراغبة في الاستثمار في مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية NPCI، وهي مؤسسة غير ربحية كانت قد أنشئت حديثاً. وقام البنك أيضاً بنقل التكنولوجيا القديمة التي ثبت نجاحها إلى مؤسسة المدفوعات الوطنية NPCI للهند بسعر التكلفة، وأتاح ذلك للمؤسسة مصدراً مبكراً للإيرادات من تدفقات المدفوعات التقليدية (كوك ورامان 2019). وساندت الأجزاء الأخرى للحكومة المؤسسة بجعل المُنظمة فاعلاً رئيسياً في توزيع مدفوعات الحماية الاجتماعية (المدفوعات المستندة إلى برنامج أدهار Aadhaar للبيانات الوطنية) وبتشجيع تطبيق BHIM من خلال UPI (واجهة المدفوعات الموحّدة).⁸

غير أن الحوافز وأشكال الدعم قد تثير الانتقادات إذا وُجدت عدة أنظمة لمدفوعات التجزئة في السوق، وإذا كان هناك اعتقاد بأن المُنظَّم يُفضّل أحدها. ولاقى البنك المركزي للهند مثل هذا الانتقاد على مساندة المبكرة لمؤسسة المدفوعات الوطنية.

وقد يأتي التحفيز أيضاً من خارج البنك المركزي. ففي عام 1998، أمر وزير مالية المملكة المتحدة بإعداد تقرير مستقل عن المنافسة والابتكار في الصناعة المصرفية. وخلص التقرير الناتج عن هذا الجهد (Cruikshank 2000) إلى أن البنوك الكبيرة قيّدت المنافسة بما يضر بالمستهلكين ومنشآت الأعمال الصغيرة. وردا على ذلك، تم تشكيل فريق عمل نظم الدفع - وهو فريق مشترك من الحكومة والصناعة - في عام 2004 كخطوة أولى نحو ما أصبح المدفوعات الأسرع بالمملكة المتحدة: وهي مبادرة مصرفية لتقليص وقت الدفع بين حسابات العملاء في مختلف البنوك إلى ثوان قليلة.

وتختلف مجموعة التدخلات التي يعمل واضعو السياسات على انتهاجها قدر اختلاف الأسواق التي يشرفون عليها. ويعد تحفيز الفاعلين في القطاع على التحرك دوراً مهماً للقطاع العام لكن التدخلات المُحدّدة التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد تتوقف إلى حد كبير على السياق السائد في السوق. وبوجه عام، استخدم المُنظّمون الذين فعلوا ذلك بأكثر السبل فعالية مزيجاً من "أساليب الترغيب والترغيب" لتحفيز المستهلكين بدلا من تطبيق صلاحيات الحظر والتحرير أو إصدار إرشادات توجيهية أخرى.

8. تستخدم المدفوعات المستندة إلى برنامج Aadhaar نظام بوابة أدهار للمدفوعات ونظام أدهار للدفع باستخدام القياسات والبيانات الحيوية لتمكين حائزي الحسابات الذين حصلوا على هوية رقمية من خلال نظام أدهار من تلقى مدفوعات الحماية الاجتماعية والتعامل باستخدام تحديد الهوية بناء على البيانات الحيوية. وتطبيق BHIM هو قناة للمستهلكين متاحة من مؤسسة NPCI لأعضائها (White label).

دور المُنظَّم في تشغيل نظام الدفع الفوري

بالإضافة إلى تحفيز الأطراف الفاعلة في السوق على التحرك، وجدت بعض البنوك المركزية أنه من المفيد (أو الضروري) أن تشارك مشاركة مباشرة في امتلاك وتشغيل نظام الدفع الفوري. فحيثما يضطلع المُنظَّمون بدور تشغيلي، فإن ذلك مرجعه في الغالب وجود معوقات أو فرص ترتبط بكل سياق. ففي المكسيك، على سبيل المثال، أخذ البنك المركزي في اعتباره الطاقة الزائدة في نظام التسويات الإجمالية الآتية حينما قرر القيام بدور مُشغِّل البَدَّالَة (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016أ).

وفي الأردن، اضطلع مجلس المدفوعات الوطني والبنك المركزي الأردني بدورين في الملكية وتشغيل خدمة التشغيل البيئي/التبادلي بين جهات إصدار النقود الإلكترونية من وقت الترخيص كان ينظر إليها على أنها أولوية إستراتيجية لسوق الأموال الإلكترونية الوليدة. وبعد أن احتضن البنك المركزي الأردني نظام البدالة الوطنية للدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay)، انتقلت ملكية الاتفاقية وتشغيلها إلى كيان مشترك من القطاعين العام والخاص هو الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتفاس (JoPACC) المملوكة للبنوك الأردنية والهيئة التنظيمية.⁹

ومسألة متى ينبغي تطبيق التشغيل البيئي/التبادلي لأنظمة الدفع في السوق مسألة مُعقَّدة وغالبا ما تثير الجدل. فالبعض يرى أن فرض التشغيل البيئي في مرحلة مبكرة من تطور السوق يرسى الأساس لتحقيق نمو شامل للجميع. ويرى آخرون أن التعجيل قبل الأوان بفرض التشغيل البيئي يُضعف الحافز لدى مُزوَّدي الخدمات لتنمية نماذج أعمال وشبكات توزيع مستدامة.

وتُفضِّل بعض البنوك المركزية السيطرة على نظام الدفع الفوري من خلال الملكية الكاملة أو لغالبية الأسهم في كيان منفصل. ففي غانا، تعد المؤسسة الغانية لأنظمة الدفع والتسوية بين

البنوك GhIPSS مدير الاتفاقية ومُشغِّل البَدَّالَة، وهي شركة تابعة ومملوكة ملكية كاملة لبنك غانا المركزي. وفي مصر، يمتلك البنك المركزي المصري أغلب أسهم شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي. وفي الصين، كانت الهيئة التنظيمية - مؤسسة نظام الدفع المصري عبر الإنترنت IBPS- تقوم في السابق بامتلاك وتشغيل منظومة الدفع الفوري، وفي عام 2018، استحوذت على أغلبية الأسهم في كيان ثان هو مؤسسة اتحاد الشبكات للمقاصة NUCC التي يطلق عليها أيضا Wanglian. وتشارك في الترتيب الجديد البنوك وكذلك أكبر مؤسستين لإصدار النقود الإلكترونية وهما Alipay وTencent (بنك التسويات الدولية 2019).

ويتم في بعض الأحيان ترشيد اضطلاع المُنظَّم بتشغيل تقنية تحويل الأموال وذلك على أساس أنه يتيح رقابة أفضل من خلال متابعة المعاملات، لاسيما للجهات غير المصرفية لإصدار النقود الإلكترونية التي قد لا تُفرض عليها نفس متطلبات الإشراف التي تخضع لها البنوك. ولكن متابعة المعاملات ممكنة بدون تشغيل نظام تحويل المدفوعات، على سبيل المثال من خلال الوصول الآتي إلى منظومة البَدَّالَة. ويجب أيضا ألا يُنظر إلى تشغيل نظام تحويل المدفوعات على أنه بديل عن الإشراف الفعال على جهات إصدار النقود الإلكترونية.¹⁰

وينبغي للمُنظَّم أن يتوخَّى الحذر عند تقرير ما إذا كان ينبغي أن يقوم بتشغيل الاتفاقية أو خدمات تحويل المدفوعات. فالقيام بكل من دور مدير الاتفاقية (و/أو مُشغِّل نظام تحويل المدفوعات) وسلطة الإشراف قد يخلق انطباعات عن معاملة مناهضة للمنافسة تجاه الخدمات الأخرى في السوق. ومع أن ملكية وتشغيل المُنظَّم للمدفوعات قد تُعجِّل بتطوير النظام، فإنها قد تُثير أيضا تحديات جديدة. وتبعاً لقدرات المُنظَّم والإجراءات المُتبعة، قد تواجه المشروعات التي يقودها المُنظَّم تحديات لضمان التزام المشاركين بتحقيق النجاح.

ماذا يعني أن يتولَّى المُنظَّم "تشغيل" نظام الدفع الفوري؟

الظروف	كيف يقوم المُنظَّم بتشغيل نظام الدفع الفوري
غياب التنسيق في السوق	بدير المُنظَّم عملية وضع القواعد وغيرها من أنشطة حوكمة الاتفاقية
نقص القدرات في السوق	يمتلك المُنظَّم و/أو يُشغِّل تقنية المقاصة بين المدفوعات

9. لا يحظى مجلس المدفوعات الوطني بوضع كيان قانوني. وقد أُنتشئ في عام 1998 كهيئة استشارية للتعاون بين البنك المركزي الأردني والقطاع المصرفي. وتأسست الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتفاس في أوائل عام 2017 من قِبَل البنك المركزي الأردني والبنوك (45% من أسهمها مملوكة للمركز الأردني ونسبة 55% الباقية مملوكة للبنوك الخمسة والعشرين المُرحَّضة) لتصبح الخلف القانوني لمجلس المدفوعات الوطني وتشغيل أنظمة مدفوعات التجزئة ومنها نظام JoMoPay. وشركة JoPACC هي مُشغِّل أنظمة مدفوعات مرخص.

10. للمزيد من المعلومات عن موضوع الإشراف على جهات إصدار النقود الإلكترونية، انظر دياس وستاشين (2018).

أو غيرها من مسائل التسعير. وقد يتعيَّن أيضا إشراك السلطات المستقلة التي تشرف على سلوك السوق عندما يتعلق الأمر بالتسعير الموجه بتفضيلات العملاء أو خبرتهم. ومن الأمثلة في هذا الصدد مؤسسة كوندوسيف Condusef في المكسيك، وسلطة سلوك القطاع المالي Financial Sector Conduct Authority في جنوب أفريقيا. علاوةً على ذلك، قد يتعين إشراك مُنظِّمي الأمن السيبراني (cybersecurity) أو حماية البيانات تبعا لنموذج التشغيل المعمول به في النظام.

وستوقف نطاق مشاركة مختلف المُنظِّمين على ظروف السوق ونموذج التشغيل المعمول به في نظام الدفع. وحيثما يشارك البنك المركزي بشكل مُكثَّف، قد تكون المهمة واضحة ومباشرة مثل ضمان التنسيق مع النظراء في القطاع العام. وأمَّا حينما يكون القطاع الخاص هو المُحرِّك للمشروع، فإن ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية قد يتطلب ممارسات متعمقة تتضمن طلب المشورة من مستشار قانوني.

وقد ركَّز المُنظِّمون الذين يشرفون على أنجح أنظمة الدفع الفوري من حيث أحجام المعاملات (الهند وأستراليا والفلبين ضمن جملة من البلدان الأخرى) على تعزيز التوافق بين المشاركين بدلا من التشغيل المباشر للاتفاقية أو للبدالة.

المنافسة، وسلوك السوق، والمشاركة التنظيمية الأخرى

يجب أن يراعي المُنظِّم الذي يشرف على نظام الدفع الفوري أيضا الآثار على المنافسة وحماية المستهلك. لكن هيئات تنظيمية أخرى قد يكون لها أيضا دور ينبغي أن تؤديه في هذه القضايا تبعا لظروف السوق.

ومن الأهمية بمكان إشراك سلطات المنافسة حيثما تجري مناقشات بشأن معايير مقيِّدة للعضوية أو رسوم المعاملات بين الأطراف



بعدها: تاو فو خوان، مسابقة سيجاب للصور الفوتوغرافية، 2016.



بعده: أحمد سهل، مسابقة سيجاب للصور الفوتوغرافية، 2016.

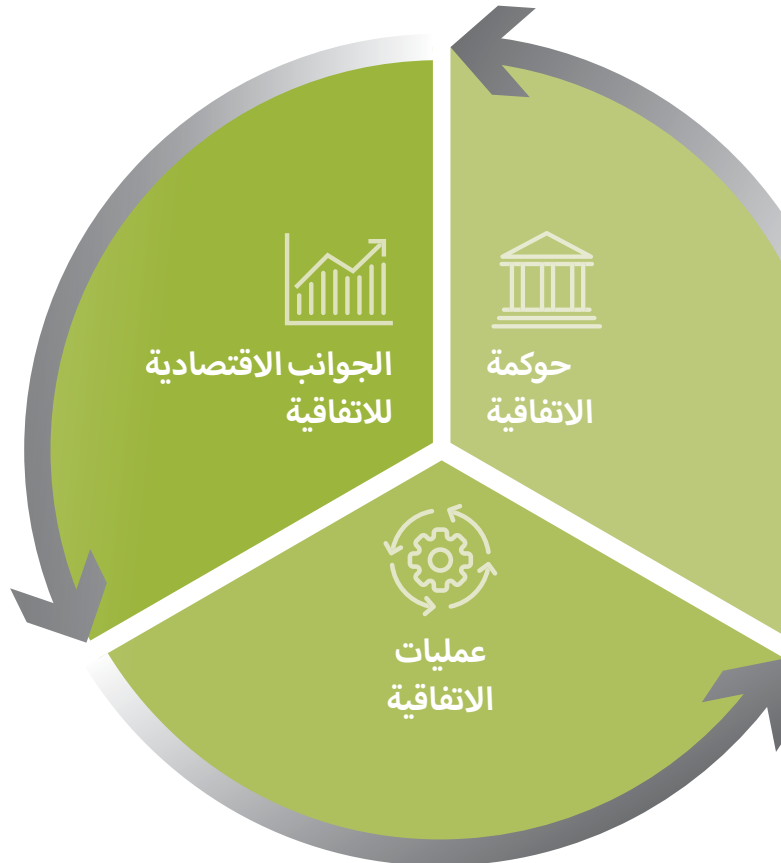
القسم 3

قواعد الاتفاقية
للدفع الفوري

يتطلب

ضمان فعالية الاتفاقيات وضوح الحوكمة، وتوازن الحوافز الاقتصادية، ونماذج تشغيل آمنة وموثوقاً بها. ومع أن التشريعات المنظمة لعمليات الدفع تُبَيِّن الضوابط الواقية التي سيعمل في إطارها نظام الدفع الفوري، فإن القرارات المتصلة بالحوكمة والجوانب الاقتصادية والتشغيلية التي سيتخذها مديرو الاتفاقية ستلعب دوراً كبيراً في تحديد هل سينجح هذا الترتيب في نهاية المطاف. انظر الشكل 3.

الشكل 3. مكونات القواعد الاتفاقية الفعالة



يبحث هذا القسم كلا من المكونات الثلاثة للاتفاقية: الحوكمة والجوانب الاقتصادية والعمليات:

- **حوكمة الاتفاقية.** تشمل حوكمة الاتفاقية العلاقات بين المالكين ومجلس الإدارة (أو ما يعادله) وجهاز إدارة الاتفاقية والمشاركين وغيرهم من الأطراف المعنية. وتُحدّد قواعد الحوكمة كيف تُتخذ القرارات وكيف تدار العمليات. وتساعد الحوكمة المنصفة والمفتوحة في تهيئة البيئة اللازمة لضمان مشاركة فعالة في نظام الدفع.
- **الجوانب الاقتصادية للاتفاقية.** تتضمّن الجوانب الاقتصادية للاتفاقية تعريف المسؤوليات المالية والفرص المرتبطة بالمعاملات القابلة للتشغيل البيئي. ويتطلب تحقيق اتفاقية متوازنة للدفع المواءمة بين الحوافز لتنمية استخدام العملاء، وتهيئة بيئة تكفل تكافؤ الفرص لمشاركة مزوّدي الخدمات في النظام، وضمان الابتكار المتواصل.
- **عمليات الاتفاقية.** تشمل عمليات الاتفاقية إدارة الأمور الخاصة بالاتفاقية - من توفير أماكن المكاتب والدعم الإداري إلى المسائل المتصلة بخدمات التسويق والعلامة التجارية. وإذا كان مدير الاتفاقية يقوم أيضاً بدور مُشغّل نظام تحويل المدفوعات، فإنه سيتعين اتخاذ مجموعة متنوعة من القرارات بشأن حلول التكنولوجيا من أجل تنفيذ نموذج المقاصة والتسوية.

حوكمة الاتفاقية

وستتوقف الأدوار في الاتفاقية - وقدرتها على الإشراف الذاتي - على القوانين واللوائح التنظيمية المحلية. وفي إطار الاتفاقية، يمكن تصنيف الحوكمة على ثلاثة مستويات مختلفة: ملكية وإدارة الاتفاقية، وكتابة قواعد الاتفاقية، والمشاركة (أو العضوية) في الاتفاقية. انظر الشكل 4.

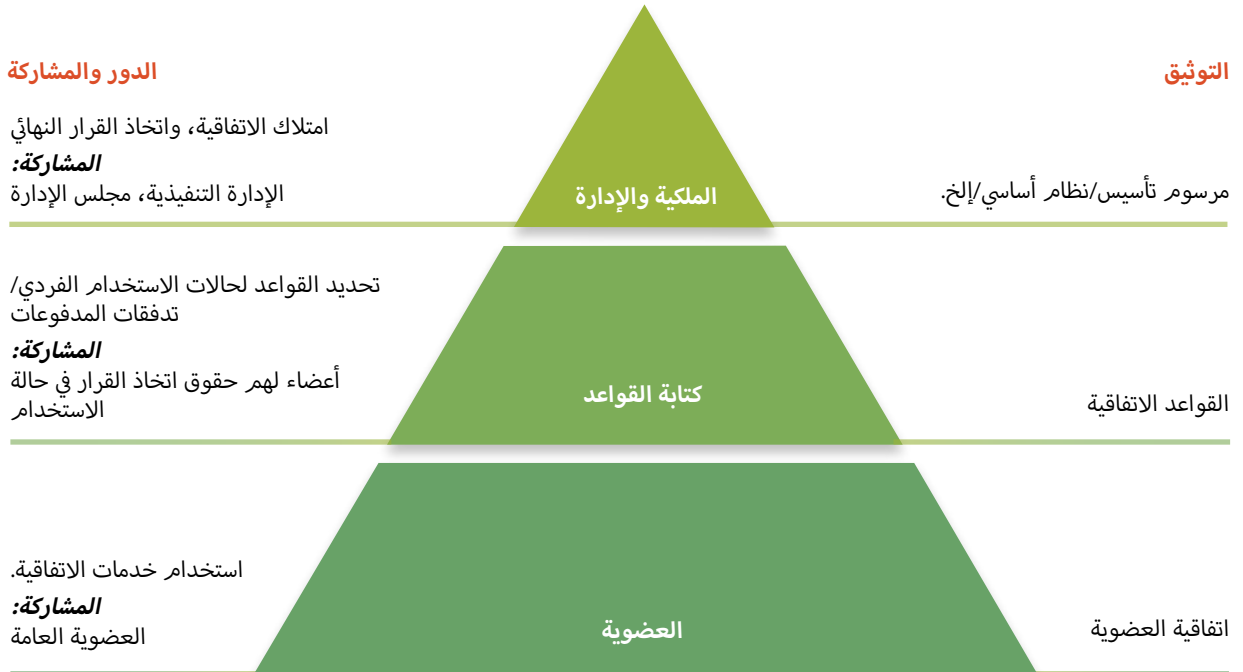
ملكية وإدارة الاتفاقية

على الرغم من أن مجموعة متنوعة من الهياكل التنظيمية ممكنة في هذا الصدد، فإن أكثرها شيوعاً الكيانات المملوكة ملكية خاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتُنشأ هذه الكيانات على أساس طائفة متنوعة من الهياكل القانونية تبعا للولاية القضائية والقصد من الاتفاقية - شركة هادفة للربح أم غير ربحية، عامة أم خاصة، مضمونة أم خاصة ذات مسؤولية محدودة، وهكذا.

يُعد التحديد الواضح لحوكمة الاتفاقية ضروريا لضمان فعالية التشغيل البيئي/التبادلي، لكن في بعض الأحيان يُغفل عن هذا الموضوع للتركيز على التكنولوجيا. وتساعد الحوكمة الرشيدة على توضيح كيف تُتخذ القرارات. وتُحدّد العلاقات بين المالكين ومجلس الإدارة (أو ما يعادله) وجهاز إدارة الاتفاقية والمشاركين المباشرين وغير المباشرين، والسوق الأوسع نطاقاً.

وتساعد الحوكمة المنصفة والمفتوحة على ضمان نجاح الاتفاقية عن طريق إتاحة الفرصة للمشاركين فيه للتعبير عن رأيهم في صياغة شروط خدمة التشغيل البيئي/التبادلي. وتشمل هذه الشروط - التي يتم تحديدها في الغالب من خلال القواعد التي تحكم الاتفاقية - المسائل التي تتعلق بالحوافز المالية للمشاركة، ومصداقية نماذج الاتصال، وغيرها من المجالات التي ستُحدّد هل سيساعد المشاركون على نجاح النظام أم يعملون على تقويض أهدافه.

الشكل 4. المستويات الثلاثة لحوكمة الاتفاقية



كما هو الحال في الكثير من المنظمات، يمكن أن يكون حملة الأسهم في الاتفاقيات هذه من مجموعة متنوعة من المؤسسات، منها ما يلي:

- المؤسسات المالية التي تشارك في الاتفاقية (كما هو الحال في أستراليا والمملكة المتحدة، والسويد، وكولومبيا، وكينيا).
- مستثمرون أفراد أو صناديق استثمار (كما هو الحال في الأرجنتين).
- جمعيات الأعمال (كما هو الحال في الدانمرك).
- الهيئة التنظيمية (كما هو الحال في بولندا ومصر وغانا).

يتضمن مرسوم التأسيس أو النظام الأساسي أو أي وثائق تأسيسية أخرى في العادة تعريف الجوانب الأساسية للحكومة، ومنها التمثيل في مجلس الإدارة، وطلبات العضوية، وإجراءات فسخ العضوية، والترتيبات الإدارية مثل أختام الشركة.

وقد يعكس التمثيل في مجلس الإدارة هيكل ملكية الأسهم أو قد يتم تحديده بشكل منفصل عنه. ومن الممكن أن يساعد أعضاء مجلس الإدارة المستقلون في ضمان اتخاذ القرارات وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة حيثما تكون الاتفاقيات مملوكة لمؤسسات مالية (كما هو الحال في الهند وأستراليا)، أو أن يُمَثَّلوا مصالح القطاع حيثما يمتلك المُنظَّم حصة مسيطرة في الاتفاقية (كما هو الحال في غانا).

وتوجد مجموعة متنوعة من هياكل الملكية. فبعض الأسواق تدير حوكمة الاتفاقية من خلال جمعيات الأعمال (كما هو الحال في اليابان وسنغافورة وجنوب أفريقيا). وينبغي أيضا التزام جانب الحرص والعناية لفهم مسؤوليات المنظمة التي تدير الاتفاقية، ولضمان المواءمة بين الحوافز. في جنوب أفريقيا، تضطلع بإدارة حوكمة الاتفاقية رابطة مدفوعات جنوب أفريقيا PASA. بيد أن الهيئة التنظيمية لجنوب أفريقيا عيّرت عن قلقها في الأعوام الأخيرة خشية أن يؤدي "التفويض المزدوج" للرابطة في تشجيع التعاون بين الأعضاء والإدارة الذاتية (استنادا إلى المسؤوليات المُسندة إليها من الهيئة التنظيمية) إلى تضارب في المصالح (بنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا 2018).

وبعض الاتفاقيات يديرها بشكل مباشر بنك مركزي ليس له كيان قانوني منفصل كما هو الحال في نظام البدالة الوطنية للدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay) في الأردن حتى يناير/كانون الثاني 2020. وقد يُعجَّل تولي الهيئة التنظيمية الإدارة المباشرة للاتفاقية بإطلاق نظام جديد. لكن اضطلاع الهيئة التنظيمية بالإدارة قد يخلق أيضا تحديات جديدة. فإذا لم يشعر المشاركون أنهم يشاركون مشاركة كافية في وضع القواعد- لاسيما فيما يتعلق بنماذج التشغيل والحوافز الاقتصادية - فسوف يقل احتمال أن يساعدوا على تعزيز المعاملات القابلة للتشغيل البيئي.

وأخيرا، تعتمد بعض الأسواق على ترتيب تعاقدي لتحديد حقوق والتزامات المشاركين، دون وجود كيان قانوني منفصل (كما هو الحال في اتفاقيات النقود الإلكترونية في كينيا وتزانيا وأوغندا ومدغشقر).

والترتيب التعاقدوي وسيلة أخرى للتعجيل بإطلاق الخدمات بالمقارنة بكيان خاص، لكنه ينطوي أيضا على تحديات جديدة. إذ سرعان ما تصبح الترتيبات التعاقدية عبئا ثقيلا مع ازدياد أعداد المشاركين، وقد تفتقر هذه الترتيبات إلى الالتزام المؤسسي بالابتكار المستمر حالما تستقر.

وتتناول الصفحة التالية النماذج التنظيمية فيما يتصل بدور المُنظَّم في مساندة تطوير النظام.

ومسألة ما إذا كانت الاتفاقية تعمل على أساس قصد تحقيق ربح أم استرداد التكلفة هي مسألة منفصلة لكنها في الغالب مرتبطة بمسألة الكيان القانوني. ففي أسواق كثيرة، ينطوي شكل الكيان القانوني على قيود على كيفية استخدام الأرباح (مثلا محدودة بالضمان، أو مُسجَّلة بأنها لا تستهدف الربح). بيد أن بعض الكيانات التي أنشئت في إطار هياكل قانونية تستهدف الربح يمكنها مع ذلك أن تعمل بقصد استرداد التكاليف. وتشمل الأمثلة في هذا الصدد الاتفاقيات القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر والأردن.

دور المُنظَّم والنمط التنظيمي للاتفاقية

التحفيز والإشراف والتشغيل	التحفيز والإشراف	الإشراف فقط	
الصين (بنك الصين الشعبي) ^٣ بالأردن (البنك المركزي الأردني)* المكسيك (البنك المركزي المكسيكي)			المُنظَّم هو المالك والمُشغَّل للاتفاقية ^أ
	غانا (GhIPSS) مصر (شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي) ^٤		كيان عام أو كيان مشترك من القطاعين العام والخاص (يسيطر المُنظَّم على أغلب أسهمه)
	أستراليا (NPPA) ^٥ الصين (NUCC) ^٦ الأردن (JoPACC)* نيجيريا (NIBSS) ^٧	بولندا (KIR) ^٨	كيان من القطاعين العام والخاص (يسيطر المُنظَّم على حصة الأقلية في أسهمه)
	الأرجنتين (Prisma) ^٩ الدانمرك (Finance Denmark) ^ك فرنسا (GIE Paylib Services) الهند (NPCI) بيرو (PDP) ^ل الفلبين (PPMI) ^{١٠} سنغافورة (SCHA) جنوب أفريقيا (PASA) السويد (Bankgirot) سويسرا (Twint AG) المملكة المتحدة (PAY UK)	كولومبيا (ACH Colombia) كينيا (IPSL) باكستان (1Link) بولندا (Blue Media) ^{١١} إسبانيا (SDPP) ^{١٢} تركيا (BKM) الولايات المتحدة (شركة مدفوعات دار المقاصة)	
	كينيا (EMIs) أوغندا (EMIs)	مدغشقر (EMIs) تزانيا (EMIs)	لا يوجد كيان قانوني

رمز الألوان

المشاركون: البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية
* انتقلت ملكية وتشغيل نظام البدالة الوطنية للدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay) من المُنظَّم إلى كيان
مشترك من القطاعين العام والخاص هو الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتفاس في يناير/كانون الثاني 2020.

المشاركون: البنوك فقط أو جهات إصدار النقود الإلكترونية فقط

- الاتفاقيات التي يوجد مقرها في الهيئة التنظيمية أو في شركة يمتلك فيها المُنظَّم أكثر من 50% من الأسهم/حصص الملكية.
- يشرف نظام تسوية المدفوعات المصرفية عبر الإنترنت IBPS على معاملات مدفوعات التجزئة بين البنوك من خلال شبكة الإنترنت منذ عام 2010، ويقوم على تشغيله بنك الصين الشعبي (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016).
- تقوم شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي بتشغيل نظام ميزة بين البنوك عبر الهاتف المحمول باستخدام تقنية ماستر كارد. وهي مملوكة للبنك المركزي المصري ووزارة المالية (54% من الأسهم) و17 بنكا (46% من الأسهم).
- تدير مؤسسة KIR لاتفاقية Express Elixir الذي تم تدشينه في بولندا في 2012. وهي مملوكة للمُنظَّم (34%) والبنوك (بنك بولندا الوطني 2015).
- "الشركة"، منصة المدفوعات الجديدة /NPPA. <http://www.nppa.com.au/the-company>
- بدأ تشغيل Wanglian في 2018 وتديرها مؤسسة اتحاد الشبكات للمقاصة NUCC. يمتلك بنك الصين الشعبي ومؤسسات حكومية مرتبطة به 40% من هذه المؤسسة، انظر "iii".
- Big Tech in Finance: Opportunities and Risks," <https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2019e3.pdf>
- اتفاقية NIP في نيجيريا، وهي مملوكة لشركة NIBSS التي تمتلك أسهمها البنوك والمُنظَّم. انظر "تبذة عن" NIBSS الرابط: <https://nibss-plc.com.ng/company-overview/>
- تدير مؤسسة Blue Media اتفاقية Blue Cash التي تم تدشينها في عام 2012. انظر بنك بولندا الوطني، 2015.
- مؤسسة SDPP كيان خاص مملوك للبنوك ويدير اتفاقية Bizum. انظر "Sociedad de Procedimientos de Pago"، <http://www.sdpp.es/>، <http://www.bcrea.gov.ar/noticias/PEI.asp>، "Pagos Electrónicos Inmediatos"، Banco Central de la Republica Argentina، انظر "PEI، <http://www.bcrea.gov.ar/noticias/PEI.asp>
- مؤسسة Finance Denmark هي رابطة أعمال للبنوك والمؤسسات البنكية وإدارة الأصول وتداول الأوراق المالية وصناديق الاستثمار في الدانمرك. وهي تمتلك نظام مدفوعات التجزئة الفورية الدانمركي Strakclearing الذي تقوم على تشغيله مؤسسة NETS. انظر "Denmark's National Bank"، <http://www.nationalbanken.dk/en/>، "Clearing and Settlement of Retail Payments" Denmark's National Bank، http://www.nationalbanken.dk/en/bankingandpayments/retail_payments/Pages/SETTLEMENT-OF-RETAIL-PAYMENTS.aspx
- تتولى PDP تشغيل نظام BIM، وهي شركة تشغيل خاصة. الملكية: بنسبة 51% لمركز الدراسات المالية التابع لمؤسسة ASBANC، وهو لا يستهدف الربح، و49% لجهات إصدار النقود الإلكترونية. ويعمل نظام BIM على أساس استرداد التكاليف.
- تمتلك مؤسسة PPMI عدة اتفاقيات منها InstaPay. وقد تأسست كرابطة لا تستهدف الربح. ولا يمتلك المُنظَّم أي حصة في PPMI.

كتابة قواعد الاتفاقية

تُحدّد القواعد المُنظمة للاتفاقية الشروط اللازمة لتحويل المدفوعات بأمان وكفاءة. ومع أن اتخاذ القرار النهائي يُترك في الغالب لجهاز إدارة الاتفاقية، فإن المشاركين فيه قد تكون لهم دور في اتخاذ القرار، وذلك من خلال لجان كتابة القواعد أو منصات مماثلة.

وغالبا ما توجد مجموعات منفصلة من القواعد لكل خدمة أو نوع من المعاملات، وتضم عضوية اللجان أولئك المشاركين الذين من المتوقع أن يستخدموا الخدمة، أي أولئك الذين لهم مصلحة في ذلك الأمر. على سبيل المثال - البنك المشارك الذي لا يقوم بتشغيل شبكة وكلاء يقل احتمال أن يشارك في كيفية صياغة القواعد لشبكات الوكلاء التي تعتمد على التشغيل البيئي/التبادلي.

كما تبذل معظم اتفاقيات الدفع الفوري التي تستخدم بنجاح لجان المشاركين في كتابة القواعد جهوداً لإشراك طائفة متنوعة

من الأصوات في هذه العملية (مؤسسات صغيرة وكبيرة، ومختلف أنواع التراخيص). ويتم هذا في العادة على أساس تمثيلي. ففي اتفاقية الدفع الفوري قد يكون عدد المشاركين فيها بالمئات، يصبح الاستماع لصوت كل فرد تحدياً جسيماً، وقد يتوارى صوت أصغر المشاركين.

في الهند، تعد إجراءات مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية NPCI لوضع القواعد مثالا لهذا النهج الذي يقوده المشاركون. ومع أن المؤسسة مملوكة لبنوك، فإن لجان كتابة القواعد تتألف من عينة تمثيلية من المشاركين مثل بنوك المدفوعات، والبنوك التجارية المتعاملة مع الأفراد، وجهات إصدار أدوات الدفع المسبق، وطائفة من المؤسسات الصغيرة والكبيرة. وتُتخذ قرارات اللجان على أساس توافق الآراء وترفع إلى إدارة المؤسسة للموافقة عليها.¹¹ انظر الشكل 5.

الشكل 5. عملية تطوير قواعد الاتفاقية في مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية NPCI



المصدر: كوك ورامان، 2019.

11. انظر "مجلس الإدارة"، NPCI، <https://www.npci.org.in/board-of-directors>

موضوعات تُغطيها غالب قواعد الاتفاقيات الفورية

يتوقف نوع القواعد التي يُتفق عليها على احتياجات الاتفاقية، وقد تختلف بنود مُعيَّنة اختلافاً واسعاً من نظام لآخر. ويرد فيما يلي بيان لبعض البنود التي تشملها قواعد الاتفاقية في الغالب.

الموضوع	الوصف
اتخاذ القرارات	يُحدِّد الشروط لقبول مشاركين جدد ولإنهاء العضوية.
الجوانب الاقتصادية	يُحدِّد أي المشاركين يحق له المشاركة في وضع القواعد لأي أنواع المعاملات، وما هي الأغلبية المطلوبة (البسيطة/المطلقة) لاتخاذ القرارات المتصلة بالقواعد.
	يُحدِّد أي رسوم محتملة لخدمة التشغيل البيئي/التبادلي بين المشاركين للتعويض عن آثار الاختلالات الاقتصادية المحتملة.
العمليات	يُحدِّد المسؤولية القانونية وتوزيع الخسائر
	يُحدِّد المسؤولية القانونية للمشاركين في حالة إفلاس مشارك في الاتفاقية. يتضمن توزيع الخسائر القرارات بشأن كيف يتم توزيع الخسائر الناجمة عن الخسارة التي تصيب المشاركين.
العمليات	يُحدِّد الحد الأدنى للقواعد المشتركة لتجربة المستخدمين (مثل تأكيد اسم المتلقي، والإفصاح عن الرسوم قبل إجراء المعاملة، والإخطارات، إلخ). قد يُحدِّد قواعد العلامة التجارية أو قواعد خدمة العملاء.
	تجربة العملاء (Customer experience)
	المعايير الفنية
	يُحدِّد معايير الفنية التي سُتستخدم في الاتفاقية.
	جودة الخدمات واستمرارية الأعمال
	يُحدِّد مستويات جودة الخدمة المطلوبة لحماية سلامة نظام الدفع من حيث إتاحة الاستفادة من النظام، واستمرارية الأعمال، وإجراءات التعافي من الكوارث، والانقطاعات المخططة وغير المخططة، واستجابات التعامل مع الحوادث.
	المتابعة ورفع التقارير
	يُحدِّد متطلبات رفع التقارير من الاتفاقية (مثلاً إلى الهيئات التنظيمية).
	مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ورصد الاحتيال
	يُحدِّد مسؤوليات المشاركين مقابل مسؤوليات الاتفاقية وسلطات التدقيق الممكنة للاتفاقية للتحقق من الامتثال للقواعد.
الأمن السيبراني (cybersecurity) والامتثال (compliance)	
يُحدِّد المسؤوليات عن الإدارة الأمنية الفعالة، والقدرات لضمان سلامة المعاملات وموثوقيتها، وحماية بيانات المستخدمين من الإفصاح أو الاستخدام أو التعديل بغير إذن.	
نموذج المقاصة والتسوية	
يُحدِّد نموذج تسجيل معاملات الدفع وتسوية تحويل الأموال بين حسابات المشاركين.	
تسوية المنازعات	
يُحدِّد كيفية تحديد المنازعات ومعالجتها وكيفية توزيع أي خسارة محتملة.	

العضوية والمشاركة في الاتفاقية

باتخاذ القرارات على الإطلاق وذلك تبعاً لحوكمة الاتفاقية. وتوضع معايير الأهلية في العادة من خلال الوثائق الحاكمة للمنظمة، ويرتبط الأعضاء في الغالب بالاتفاقية من خلال اتفاق رسمي يُحدّد على سبيل المثال شروط العضوية والحقوق ومعايير إنهاء العضوية.

ويتضمن الجدول 3 بعض الأمثلة عن كيف يسهم المشاركون على اختلاف أنواعهم في العضوية، وكتابة القواعد، والملكية في مختلف الاتفاقيات.

تختلف المصطلحات المستخدمة في وصف المشاركة الكاملة أو الرسمية أو "المباشرة" من اتفاقية لآخرى، وقد يستخدم أيضاً مصطلح "العضوية". ومع أنه لا توجد قاعدة موحّدة، فإن هذه المصطلحات تشير بوجه عام إلى مجموعة المشاركين المؤهلين لعضوية الاتفاقية والدخول في اتفاق المشاركة الرسمية مع هذا النظام.

وقد يشمل الأعضاء أولئك الذين لهم صلاحيات كتابة القواعد وحقوق التصويت، وكذلك أولئك الذين ليس لهم حقوق تتصل

الجدول 3: المشاركة في حوكمة الاتفاقية، أمثلة من مختلف أنحاء العالم

الدور في الاتفاقية				
البلد (اسم الاتفاقية)	الملكية	تركيبة مجلس الإدارة	كتابة قواعد الاتفاقية	التأهل لعضوية الاتفاقية
أستراليا (NPP)	المساهمون هم بنوك ومؤسسات غير مصرفية مختارة والمُنظّم ^أ	حملة الأسهم ومدبرون مستقلون والمُنظّم	كل الأعضاء (الذين هم أيضاً مالكون) يشاركون في كتابة القواعد.	البنوك المرخصة وجهات إصدار النقود الإلكترونية ^ب
الصين (NUCC/ Wanglian)	المُنظّم وجهات إصدار النقود الإلكترونية هم حملة الأسهم. ^ج البنوك ليست من حملة الأسهم.	حملة الأسهم والمُنظّم والمشاركون الآخرون	البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية لا تشارك في عملية كتابة القواعد (التي يقودها المُنظّم)	البنوك المرخصة وجهات إصدار النقود الإلكترونية
كولومبيا (Transfiya)	البنوك هي حملة الأسهم. جهات إصدار النقود الإلكترونية ليست من حملة الأسهم.	حملة الأسهم، وأعضاء مجلس إدارة مستقلون	يضع جهاز الإدارة القواعد بالتشاور مع المشاركين	البنوك المرخصة جهات إصدار النقود الإلكترونية ^د
الهند (UPI)	البنوك هي حملة الأسهم. جهات إصدار النقود الإلكترونية ليست من حملة الأسهم.	حملة الأسهم وأعضاء مجلس إدارة مستقلون والمُنظّم	تشارك البنوك الأعضاء في لجان كتابة القواعد	البنوك المرخصة ^{هـ}
كينيا (MNO-led EMIs)	لا توجد حملة أسهم أو مجلس إدارة لأنه لا يوجد كيان قانوني، ويتم تنفيذ قواعد الحوكمة من خلال اتفاق متعدد الأطراف.	المشاركون في جهات إصدار النقود الإلكترونية (هم الموقعون على الاتفاق)	البنوك المرخصة وجهات إصدار النقود الإلكترونية	البنوك المرخصة وجهات إصدار النقود الإلكترونية

أ. انظر "الشركة"، <http://www.nppa.com.au/the-company/> NPPA.

ب. يجب على المشاركين الذين يريدون الاتصال بشكل مباشر بمنصة المدفوعات الجديدة NPP حيازة حساب تسوية المدفوعات، وقد يكون حائزاً هذا الحساب بنوكاً وجهات إصدار النقود الإلكترونية. انظر "Accessing the Platform"، NPPA، <https://nppa.com.au/accessing-the-platform/>.

ج. حملة الأسهم الرئيسيون في مؤسسة اتحاد الشبكات للمقاصة NUCC التي يطلق عليها أيضاً Wanglian هم بنك الصين الشعبي، والمؤسسات الحكومية المرتبطة به (40%)، ومؤسسة Tencent (9.6%) وAlipay (9.6%)، ومنصات أطراف أخرى للدفع (40.8%). انظر: "III".

د. Big tech in Finance: Opportunities and Risks" <https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2019e3.pdf>

هـ. الشركات المتخصصة في الودائع والمدفوعات الإلكترونية SEDPES قد تكون أعضاء في ACH Colombia منذ عام 2018.

و. حتى تاريخ النشر، كانت العضوية في UPI لا تزال مقتصرة على البنوك. لكن خدمة المدفوعات الفورية IMPS متاحة أيضاً للشركات المرخص لها إصدار أدوات الدفع المسبق، وتتيح UPI المشاركة غير المباشرة لجهات غير مصرفية.

المشاركة غير المباشرة

يشتمل الكثير من أنظمة الدفع الفوري أيضا على شكل من أشكال المشاركة غير المباشرة. وللمشاركة غير المباشرة مدلولات مختلفة تبعا للسياق السائد، لكنها بوجه عام تشير إلى واحد أو أكثر مما يلي (انظر الشكل 6):

- إذا كان المشارك يتعامل بشكل مباشر مع الاتفاقية كعضو.
- إذا كان المشارك يتصل بشكل مباشر مع البدّالة لإتمام المعاملات.
- إذا كان المشارك يقوم بتسوية المعاملات بشكل مباشر مع وكيل التسوية.

وغالبا ما تحدث المشاركة المباشرة و/أو غير المباشرة في حوكمة الاتفاقية، والاتصال بالبدّالة، والتسوية بشكل مترادف. على سبيل المثال، تلزم منصة المدفوعات الجديدة في أستراليا المشاركين المباشرين بحيازة حساب لتسوية المعاملات في بنك الاحتياطي لأستراليا (RBA). ويجب عليهم أيضا أن يصبحوا من حملة الأسهم في الكيان القانوني الذي يمتلك الاتفاقية (منصة المدفوعات الجديدة لأستراليا 2019ب) ولهذا السبب، وأيضا لاعتبارات محتملة تتعلق بالقدرة الفنية والتكاليف، فإن بنكا مرخصا لديه حساب لتسوية المعاملات في بنك الاحتياطي الأسترالي يحق له إن أراد أن يصبح مشاركا غير مباشر في الاتفاقية.

وقد يُحدّد أيضا السياق السائد في السوق مدى تأثير المشاركة المباشرة في أحد المجالات على المشاركة المباشرة في مجال آخر. فعلى سبيل المثال، في المكسيك حيث يخدم نظام المدفوعات الإلكترونية بين البنوك SPEI كلا من نظام الدفع الفوري ونظام التسويات الإجمالية الآتية، لا بد أن يحتفظ المشاركون المباشرون في المقاصة أيضا بحسابات تسوية لدى البنك المركزي. وفي الهند، جهات إصدار النقود الإلكترونية أعضاء في مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية ويتصلون بشكل مباشر بخدمة المدفوعات الفورية IMPS، لكن جرت العادة أنهم لا يتصلون بشكل مباشر بواجهة المدفوعات الموحدة UPI.

ولكن بعض المشاركين الذين هم في غير ذلك "أعضاء كاملون" قد يختارون الاتصال بشكل غير مباشر بالبدّالة لأسباب تتعلق بالسعة والقدرة الفنية. فعلى سبيل المثال، يشتمل نظام بيسالينك Pesalink في كينيا على عدة بنوك مشاركة تحمل العضوية الكاملة في الاتفاقية وتحوز حسابات تسوية لدى وكيل التسوية المُعيّن (البنك المركزي)، لكنها تتصل بالبدّالة بشكل غير مباشر من خلال الصلات مع مزودي الخدمات الآخرين.

وإذا حدث التسوية من خلال نظام التسويات الإجمالية الآتية لدى البنك المركزي كما هو الحال في الغالب، فإن قواعد البنك المركزي بشأن من يحق له حيازة حسابات التسوية لدى البنك المركزي ستطبق على الأرجح. وتقتصر بنوك مركزية كثيرة القدرة

الشكل 6. تختلف دلالات المشاركة غير المباشرة باختلاف السياقات التي تتم فيها

ينطبق الإشراف بوجه عام انطباقا متماثلا على كل من المشاركين المباشرين وغير المباشرين.	الإشراف 
هل تعاقّد المنظّمة بشكل مباشر مع الاتفاقية؟ أم أن الاتفاقات تُبرم من خلال كيان آخر تربطه علاقة تعاقدية مع الاتفاقية؟	الاتفاقية 
هل تندمج المنظّمة بشكل مباشر مع البدّالة؟ أم أنها تقوم بتسوية المدفوعات من خلال كيان آخر تربطه صلة بالبدّالة؟	البدّالة 
هل تحوز المنظّمة حسابا لدى وكيل التسوية المُعيّن في الاتفاقية؟ أم أنها تقوم بتسوية المعاملات من خلال كيان آخر يحوز حسابا لدى وكيل التسوية؟	التسوية 

ولا تستبعد المشاركة غير المباشر في أي من هذه المجالات بالضرورة المشاركة المباشرة في مجال آخر مع أن المتطلبات تختلف اختلافاً واسعاً بين اتفاقيات الدفع الفوري. وعلى النقيض من ذلك، تحظر بعض أنظمة الدفع الفوري بشكل كامل المشاركة غير المباشرة - كما هو الحال في نيجيريا وبولندا.¹³ انظر الجدول 4.

على حيازة حسابات التسوية على البنوك، ولكن توجد استثناءات. ففي المكسيك، يُسمح لبعض المؤسسات غير المصرفية بحيازة حسابات تسوية لدى البنك المركزي إذا أوفت بالمعايير التشغيلية والأمنية الصارمة.¹² وفي ناميبيا، يجوز أن تحوز البنوك والمؤسسات غير المصرفية حسابات تسوية لدى البنك المركزي لكن يجب على المؤسسات غير المصرفية تقديم ضمانات إضافية.

الجدول 4. المشاركة في المقاصة والتسوية على النحو الذي قَدّمته لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق

المشاركة في المقاصة	المشاركة في التسوية	البنوك						التنفيذ	البلد
		مباشرة	مباشرة	مباشرة	مباشرة	مباشرة	مباشرة		
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الخدمات الوطنية الإلكترونية EBS	كوريا
							✓	نظام المقاصة الآتية بين البنوك RTC	جنوب أفريقيا
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	نظام الصرف النقدي/الصراف الآلي ATM	كوريا
✓	✓	✓					✓	خدمات المدفوعات الأسرع FPS	المملكة المتحدة
			✓				✓	نظام تسوية المدفوعات المصرفية عبر الإنترنت IBPS	الصين
✓	✓	✓					✓	نظام تسوية المدفوعات المصرفية عبر الإنترنت IMPS	الهند
	✓						✓	نظام BiR للدفع عبر الهاتف المحمول	السويد
							✓	BKM Express	تركيا
✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	منصة جيفي للمدفوعات الإلكترونية Jiffy	إيطاليا
							✓	منصة فاست للتحويلات الآتية بين البنوك FAST	سنغافورة
							✓	تطبيق توينت للتحويلات الإلكترونية عبر الهاتف المحمول Twint	سويسرا
							✓	نظام المدفوعات الإلكترونية بين البنوك SPEI	المكسيك

أ. لأغراض هذا الجدول يُستخدم تعبير "بنوك" للإشارة إلى البنوك وغيرها من المؤسسات المالية التي تقبل الودائع. ويُستخدم تعبير "غير المصرفية" للإشارة إلى أي كيان يشارك في تقديم خدمات مدفوعات التجزئة ولا يتصل نشاطه الرئيسي بقبول الودائع من الجمهور واستخدام هذه الودائع في تقديم قروض.

المصدر: لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق، 2016 أ.

12 وبحلول يناير/كانون الثاني 2014، شارك نحو 44 مؤسسة غير مصرفية مشاركة مباشرة في نظام SPEI منها 17 من السماسرة المتعاملين في الأوراق المالية، وأربع شركات للصرف الأجنبي، وسبع شركات للتأمين، و11 شركة للتمويل الأصغر والخدمات المالية، وشركتان لإدارة صناديق معاشات التقاعد، وشركتان لإدارة صناديق الاستثمار، وشركة للاتصالات. ويبلغ نصيب هؤلاء المشاركين مجتمعين 1.4% من حجم التعاملات في نظام SPEI، و2.6% من القيمة التي تم تسويتها من خلال هذا النظام (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2014).

13 للمزيد من المعلومات عن تجربة بولندا، انظر بنك بولندا الوطني (2015).

الجوانب الاقتصادية للاتفاقية

وحيثما يتعلق الأمر بالمدفوعات المستندة إلى التشغيل البيئي/ التبادلي فإن للعملاء والمشاركين ومديري الاتفاقية، ومُشغلي البَدَّالة حوافز اقتصادية خاصة بكل منهم. إن تحقيق استدامة الاتفاقية من الناحية الاقتصادية يكفل المواءمة بين هذه الحوافز لتعزيز أحجام المعاملات اللازمة لتحقيق الانتشار على نطاق واسع. وتتطلب المواءمة بين الحوافز أولاً فهم كيف يمكن أن تختلف الحوافز بين الفاعلين (انظر الجدول 5).

تمثل المبررات الاقتصادية لأنظمة الدفع الفوري أنظمة الدفع الأخرى. فالمستهلكون (أو التجار) يدفعون رسوم المعاملات إلى مزودي الخدمات المالية المشاركين، ويدفع هؤلاء المشاركون رسوم الاتفاقية والبَدَّالة للمنظمة (للمنظمات) التي تدير نظام الدفع، وقد تكون هناك ترتيبات بين المشاركين بشأن رسوم المعاملات بين الأطراف. وتُرَكِّز التوصيفات التالية على المبررات الاقتصادية لأوامر الدفع (Push payments)، وهي أكثر الأشكال شيوعاً للدفع التي تساندها أنظمة الدفع الفوري.

الجدول 5. الحوافز الاقتصادية للفاعلين الرئيسيين في نظام الدفع الفوري

مدير الاتفاقية/مُشغِّل البَدَّالة	المشاركون	العملاء	ماذا يريد الفاعلون الرئيسيون؟
إيرادات لتغطية التكاليف، والاستثمار، وإذا كان القصد تحقيق أرباح تقديم عائد إلى المالكين.	تحقيق أرباح عن طريق زيادة أحجام المعاملات وخفض التكاليف.	ترك انطباع جيد لدى العملاء يتميز بانخفاض مستوى الرسوم، وتحسن القدرة على الاستخدام، والتحويل الفوري للأموال.	
يكسبون رسوماً من المشاركين على أساس الاستخدام و/أو المشاركة.	يكسبون الرسوم التي يدفعها العملاء. ويدفعون رسوماً لمدير الاتفاقية و/أو مُشغِّل البَدَّالة. ويدفعون أو يكسبون رسوم المعاملات بين الأطراف إلى/من المشاركين الآخرين.	يدفعون للمشاركين رسوم المعاملات. وقد يدفعون سعراً أعلى مقابل المعاملات القابلة للتشغيل البيئي.	ماذا يكسب الفاعلون الرئيسيون وماذا يدفعون؟

- ثلاثة أسئلة يمكن أن تساعد في توجيه القرارات المتصلة بالجوانب الاقتصادية للاتفاقية:
- ما التأثير المحتمل للتشغيل البيئي/التبادلي على الرسوم التي يدفعها العملاء؟
- كيف ينبغي تطبيق رسوم التعامل بين الأطراف للموازنة بين الحوافز؟
- كيف ينبغي تسعير خدمات الاتفاقية والبدّالة المُقدّمة للمشاركين؟

• **حماية الشبكة إستراتيجيا.** قد يسعى المشاركون إلى استخدام أسعار أعلى خارج الشبكة كحافز إلى الحد من المعاملات القابلة للتشغيل البيئي والاحتفاظ بالعملاء في شبكتهم.

ومع أن تقاضي سعر أعلى مقابل التحويلات المستندة إلى قابلية التشغيل البيئي قد يكون استجابة معقولة في بعض السيناريوهات، فإنه يقوض في الغالب هدف الاتفاقية ككل، وهو تعظيم أحجام التعامل وترك انطباع لدى العملاء عن خدمة سلسلة خالية من المشاكل. ولذلك، فإن بعض الاتفاقيات مثل جهات إصدار النقود الإلكترونية في تنزانيا تتضمن قيودا متفقا عليها على هذا النوع من تمايز الأسعار، لكن رسوم المعاملات بين الأطراف قد تكون حينئذ مطلوبة للموازنة بين الحوافز.

1 ما التأثير المحتمل للتشغيل البيئي/التبادلي على الرسوم التي يدفعها العملاء؟

في سوق تنافسية، رسوم معاملات العملاء يُحددها في العادة مزوّدو الخدمات بشكل منفصل ما لم تقيّد اللوائح التنظيمية هذه القدرة. ونادرا ما يكون للاتفاقية دور في تحديد أسعار المستخدم النهائي ولكن ثمة استثناءات مثل ما يوجد في الأردن وغانا والمكسيك. وحيثما تحدّد الاتفاقية رسوم العملاء، يشارك المُنظّم غالبا في عملية اتخاذ القرارات.

وقد يقرر المشاركون تقاضي رسوما أعلى من العملاء عن المعاملات القابلة للتشغيل البيئي، ومن ثم التمييز بين سعر المعاملات على منصاتهم الخاصة وتلك التي تُجرى خارج منصاتهم. وقد تتباين مبررات المشاركين لهذا التمايز في الأسعار، وقد تشتمل على ما يلي:

- **تغطية التكاليف.** قد يريدون استرداد التكاليف، مثل رسوم الاتفاقية والبدّالة المُتكبّدة في المعاملات القابلة للتشغيل البيئي.
- **التعويض عن فقدان الإيرادات.** قد يريدون استرداد تكلفة الفرص الضائعة مثل رسوم السحب التي كان العميل - خلافا لذلك - سيدفعها لمنصتهم.



كيف ينبغي تطبيق رسوم المعاملات بين الأطراف للموازنة بين الحوافز؟

تُدفع رسوم المعاملات بين الأطراف المشاركين من مُقدّمي الخدمات المالية في ترتيب خدمة التشغيل البيئي/التبادلي. ولا يكسب مدير الاتفاقية ومُشغّل البدّالة، ووكيل التسوية شيئاً من هذه الرسوم. ورسوم المعاملات بين الأطراف ليست رسوماً يدفعها العملاء مع أنه قد تكون لها آثار (إيجابية أو سلبية) على الأسعار التي يدفعها العملاء في نهاية المطاف.

وتُطبّق رسوم المعاملات بين الأطراف بوجه عام لموازنة شكل ما من الاختلال الاقتصادي. ونظراً لأن العملاء لا يمكن تقاضي رسوم المعاملات منهم إلا إذا كانوا يحوزون حساباً، فمن المحتمل أن يحقق أحد المشاركين دخلاً من المعاملة بينما يتحمل المشارك الآخر التكلفة.

فعلى سبيل المثال، لو أن عميلاً لديه حساب يتيح أحد المشاركين سحب أموالاً من وكيل مشارك آخر، فإن المشارك الذي يحوز

الحساب يتقاضى رسوماً من العميل، لكن المشارك الذي يمتلك شبكة التوزيع يتكبد معظم التكلفة. وفي مثل هذا السيناريو، قد يكون تقاضي رسوم المعاملات بين الأطراف ضرورياً لموازنة الحوافز.

ومع أن التوصيفات والأمثلة التالية تخص أنظمة الدفع الفوري، فإن المبادئ بوجه عام هي نفس تلك التي تتعلق بأشكال الدفع الأخرى، مثل المعاملات ببطاقات الائتمان.

وفيما يلي النماذج الثلاثة لرسوم المعاملات بين الأطراف:

1. **المرسل يدفع.** المشارك المرسل يدفع للمشارك المتلقي.
2. **المتلقي يدفع.** المشارك المتلقي يدفع للمشارك المرسل.
3. **لا رسوم للمعاملات بين الأطراف.** لا أحد من المشاركين يدفع للآخر.

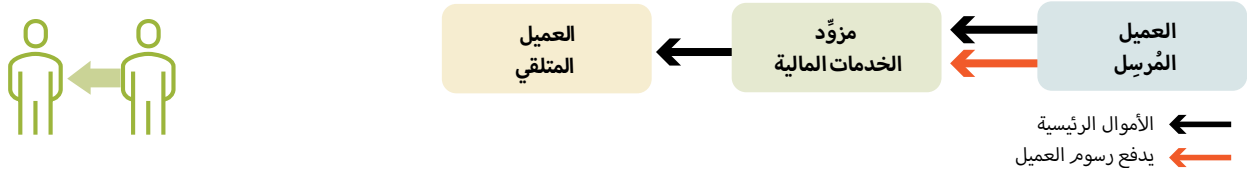


التحويلات (من شخص إلى آخر)

العميل المتلقي أن يدفع رسوم السحب أيضا. وفي بيئة ذات دائرة مغلقة، تبقى الأموال داخل الشبكة ويستمر تداولها. انظر الشكل 7.

غالبا ما تُطبَّق رسوم العملاء عن المعاملات من شخص لآخر على المشارك المُرسِل. ويتضمن هذا فقط رسوم إرسال أموال بين حسابين، مع أنه في كثير من الحالات قد يتعيَّن على

الشكل 7. معاملات الدائرة المغلقة من شخص لآخر

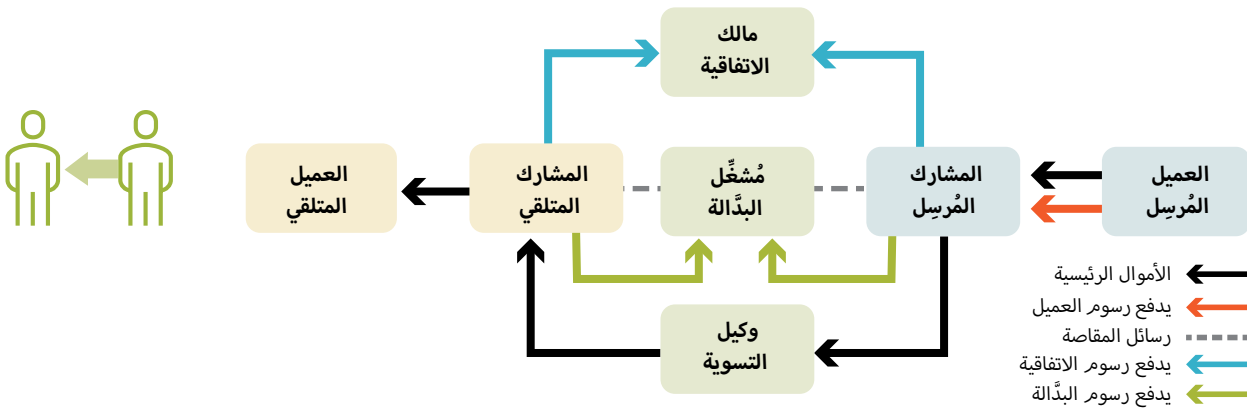


إيرادات في المستقبل. بل إن بعض الاتفاقيات تتضمن رسما للمعاملات بين الأطراف على هذه المعاملات في نموذج "المُرسِل يدفع" على فرضية أن المشاركين المُرسِلين سيتقاضون سعرا أعلى ويعتبرون رسوم ما بين الأطراف "حصة من الإيرادات" الناجمة عن تلك العلاوة مع المشارك المتلقي. لكن تأثير هذه السياسة هو أنها تدفع إلى مزيد من الارتفاع لسعر المعاملة القابلة للتشغيل البيئي.

في معاملة قابلة للتشغيل البيئي، تغادر الأموال منصة المشارك المُرسِل. بالنسبة للبنوك المشاركة، قد يعني هذا فقدان إيرادات من أنشطة التوسط في تحويل الأموال. وبالنسبة للمشاركين من جهات إصدار النقود الإلكترونية، قد يعني هذا فقدان إيرادات من المعاملات في المستقبل من الرسوم التي يدفعها العملاء. انظر الشكل 8.

وفي غياب آلية للموازنة، سيتقاضى المشارك المُرسِل بوجه عام سعرا أعلى للمعاملات خارج الشبكة للتعويض عن فقد

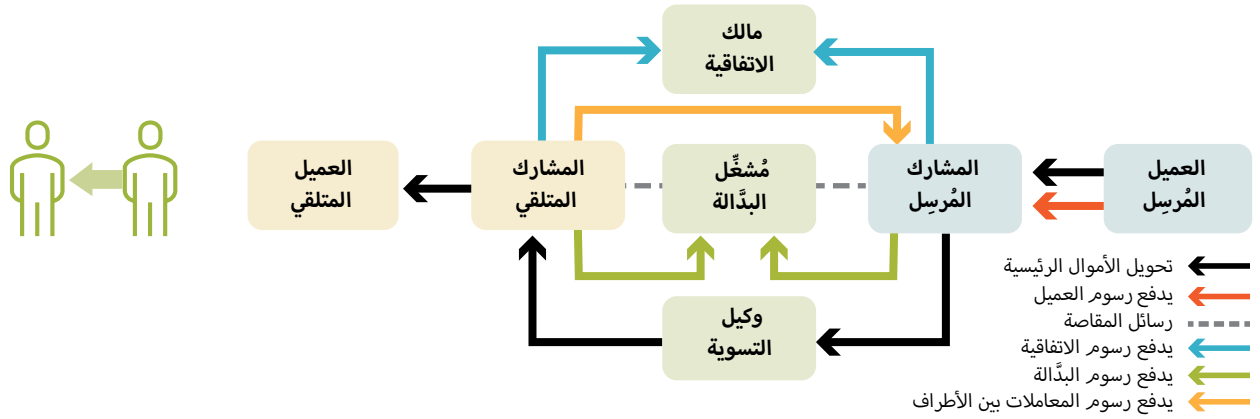
الشكل 8. المعاملات القابلة للتشغيل البيئي من شخص لآخر مع عدم وجود رسوم للمعاملات بين الأطراف



وفي الوقت نفسه إبقاء الرسوم على العملاء خارج الشبكة عند نفس مستوى الرسوم داخل الشبكة، ومن ثم منع التمايز في الأسعار. وتستخدم الاتفاقيات التي تقودها جهات إصدار النقود الإلكترونية في تنانبا وأوغندا هذا النموذج. انظر الشكل 9.

قد يساعد تقاضي سعر أعلى من العميل مقابل معاملة قابلة للتشغيل البيئي على الموازنة بين الحوافز، لكنه قد يقوض أيضا هدف الاتفاقية في تحقيق النتيجة المثلي فيما يتصل بتجربة العميل وتعزيز حجم المعاملات. ولذلك، تُطبَّق بعض الاتفاقيات نموذج رسوم للمعاملات بين الأطراف على أساس "المتلقي يدفع" بدلا من ذلك لموازنة الحوافز بين المشاركين

الشكل 9. المعاملات القابلة للتشغيل البيئي من شخص لآخر مع رسوم للمعاملات بين الأطراف في إطار "المتلقي يدفع"



تحويلات مجمعة

الجوانب الاقتصادية لمعاملات الدفع بالجملة مماثلة لنظيرتها في المعاملات من شخص لآخر من حيث إن العميل المرسل يدفع بوجه عام رسوم المعاملات. والمبررات لاختيار نموذج رسوم المعاملات بين الأطراف في الغالب أيضا مماثلة. ولكن الرسوم لتحويلات حسابات بالجملة يجري في الغالب التفاوض بشأنها مع الجهة المرسلة. ويجب أن يؤخذ هذا في الاعتبار عند تقييم الحوافز الاقتصادية لكل مشارك وأي دور محتمل لرسوم المعاملات بين الأطراف.

مدفوعات للتجار.

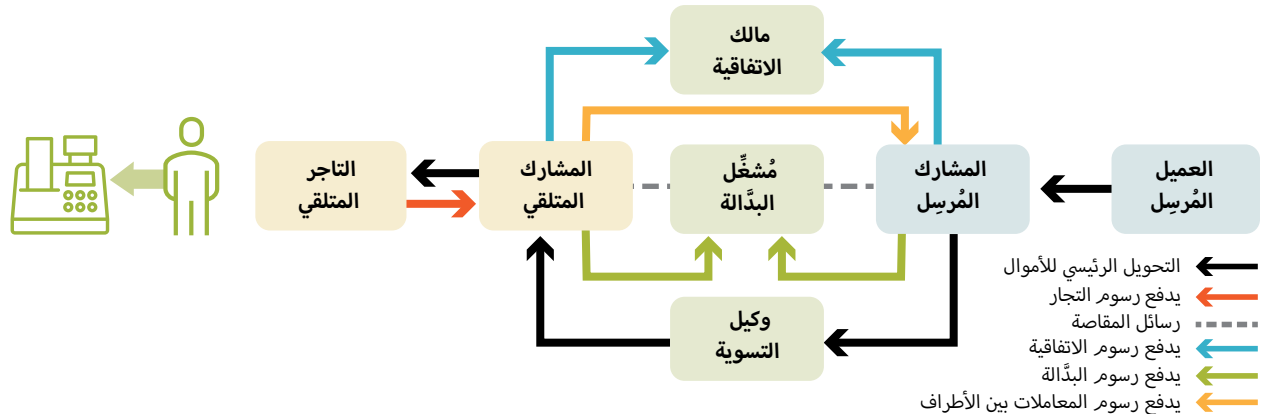
يمكن تقاضي رسوم المعاملات عن المدفوعات للتجار من التاجر أو العميل الذي يدفع أو كليهما في معاملة واحدة على سبيل المثال كما في أشكال مُعيَّنة لمعاملات دفع الفواتير.

ويتوقف النموذج المناسب للتشغيل البيئي على من سيدفع، العميل أم التاجر. وحيثما يتم تحميل العملاء رسوم المعاملات، فإن الحوافز وخيارات النموذج تماثل المعاملات من شخص لآخر، باستثناء أن المشارك المتلقي يتحمل الآن التكلفة الإضافية للحفاظ على شبكة التاجر. هذه التكلفة الإضافية قد تؤدي إلى تسوية الحوافز مع المشارك المُرسِل الذي يخسر دخلا من منصبه أو حتى إلى إمالة الميزان لصالح نموذج المرسل يدفع وذلك تبعا لترتيب المعمول به.

وحيثما يتم تحميل التجار رسوم المعاملات، قد يطلب المشارك الذي لديه حساب العميل أن يقوم المشارك الذي لديه حساب التاجر ويحصل الرسوم بدفع رسوم المعاملات بين الأطراف - لاسيما إذا كان المشارك الذي لديه حساب العميل يشارك في التكاليف المباشرة مثل رسوم تحويل المعاملات.

وفي النموذج الذي يدفع فيه التاجر رسوم المعاملات، ويدفع فيه المشاركون المُرسِل والمتلقي كلاهما رسوم التحويل، فإن هيكل الرسوم من المرجح أن يظهر كما هو مبيّن في الشكل 10.

الشكل 10. مدفوعات التاجر القابلة للتشغيل البيئي حيث يدفع التاجر رسوم المعاملات ويتم تطبيق رسوم المعاملات بين الأطراف لموازنة الحوافز



مدفوعات تشمل القطاع العام

إلى الحكومة مثل الضرائب أو فواتير المرافق المدفوعات للتجار. والاعتبارات الاقتصادية لتحديد الحوافز في إطار هذه المعاملات متشابهة أيضا.

تشبه الحوافز لمدفوعات القطاع العام تلك التي تتعلق بأنواع المعاملات الأخرى. على سبيل المثال، المدفوعات الحكومية للحماية الاجتماعية تُطبّق بوجه عام المنطق نفسه الذي يستند إليه تحويل حسابات بالجملة. وتشبه المدفوعات من العملاء

تحديد رسوم المعاملات بين الأطراف

التحديد الثنائي للأسعار أيضا "لإغلاق الأبواب في وجه" الداخلين الجدد إلى السوق من خلال إجراء مفاوضات مُطوّلة أو فرض شروط مجحفة.

ويُتفق على الرسوم بين الأطراف في ترتيب متعدد الأطراف على مستوى الاتفاقية، وتكون أوسع نطاقا، لكنها قد تتعرض لاتقادات من السلطات المنظمة للمنافسة فيما يتصل بتحديد الأسعار. ولذلك، فإن الترتيب متعدد الأطراف لوضع رسوم المعاملات بين الأطراف يتطلب في الغالب تدخل السلطات التنظيمية أو موافقتها. ويمكن أن يتولى تحديد الرسوم متعددة الأطراف المشاركون أو الاتفاقية أو سلطة تنظيمية. ويمكن أيضا أن يقوم باحتسابها الاتفاقية من خلال أسلوب متسق يُتفق عليه مع السلطات التنظيمية. ولكل نهج مزاياه وعيوبه. وتهدف هذه الرسوم في الغالب إلى الموازنة بين أولويات المشاركين وخطر التعرض للطعن من السلطات المنظمة للمنافسة.

ويشير التماثل في رسوم المعاملات بين الأطراف إلى ما إذا كان المشاركون يدفعون بعضهم إلى بعض نفس الرسم. وأما الرسوم غير المتماثلة فقد تكافئ أكبر الشبكات أو أوسع شبكات التوزيع، لكنها قد تؤدي أيضا إلى تفاقم اختلالات المنافسة في السوق.

يتوقف مقدار رسوم المعاملات بين الأطراف على الاعتبارات الاقتصادية للاتفاقية وطبيعة الاختلال الاقتصادي. وعلى الرغم من أن الرسوم يمكن أن تستند إلى التكاليف المُتكبّدة أو فرص الدخل الضائعة، فإنه يجب في نهاية المطاف تحديدها على أساس أن هدفها تهيئة تكافؤ الفرص الذي يُشجّع على نمو المعاملات ويحقق أفضل انطباق ممكن لدى العملاء.

وقد تخضع رسوم المعاملات بين الأطراف للفحص والتدقيق من جانب السلطات المنظمة للمنافسة إذا نُظر إليها على أنها تأمر بين المتنافسين لتثبيت الأسعار أو لوضع حد أدنى مصطنع للأسعار للعملاء. ويجب دراسة عملية تحديد رسوم المعاملات بين الأطراف دراسة وافية، والتشاور في هذا الشأن مع السلطات المعنية المنظمة للمنافسة.

ويمكن تحديد رسوم المعاملات بين الأطراف في ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف، ومتماثلة أو غير متماثلة.

ويُتفق على الرسوم الثنائية للمعاملات بين الأطراف بين مثالي من المشاركين. وقد يساعد هذا النهج على معالجة الشواغل المتعلقة بتحديد الأسعار لدى السلطات التنظيمية للمنافسة. ومع ذلك، قد تبقى الشواغل بشأن سوء استخدام الوضع المهيمن في السوق في تحديد الأسعار وإمكانية توسيع نطاق هذا الترتيب. وقد يستخدم المشاركون الحاليون

كيف ينبغي تسعير خدمات الاتفاقية والبدالة المُقدّمة للمشاركين؟

لتحقيق الاستفادة المالية للاتفاقية والبدالة، يجب أن يُغطّي التمويل استثمارات رأس المال (الأولية والجارية) ومصاريف التشغيل (الثابتة والمتغيرة). وقد تشمل هذه التكاليف على عمليات الاتفاقية، أو عمليات البدالة أو كليهما، إذا كانت نفس المنظمة تدير الاثنين معا. وحيثما يوجد دافع للربح، سيراى أيضا توليد عوائد لحملة الأسهم.

ويمكن إدرار التمويل اللازم من خلال (1) مساهمات المالكين؛ (2) الرسوم (الدورية) الثابتة التي تُدفع للمشاركين؛ (3) الرسوم المتغيرة (لكل معاملة) التي تدفع للمشاركين؛ أو (4) بعض هذه السبل مجتمعة.

وإذا كان متوقعا تقاسم التكاليف بالتساوي فيما بين المشاركين، فإن أبسط الخيارات لهذا الغرض هو رسم ثابت لكل مشارك. وإذا كان حجم المعاملات كبيرا بالفعل إلى درجة تكفي لاسترداد التكاليف بسعر معقول للمعاملة الواحدة، فإن فرض رسم متغير على أساس الحجم الفعلي لمعاملات كل مشارك قد يكون أفضل طريقة لضمان تقاسم التكاليف على نحو متناسب. وإذا لم تكن أحجام المعاملات كبيرة بدرجة تكفي لدعم تكلفة معقولة للمعاملة الواحدة، أو إذا كان من الصعب التنبؤ بحجم المعاملات، فقد يكون من المناسب اعتماد مزيج من الرسوم الثابتة والمتغيرة.

وأما المنظمات التي لا تستهدف الربح فسيستعين على الأرجح أن تضمن استرداد التكاليف في مرحلة مبكرة، ويتيح اعتماد

نموذج للرسوم الثابتة تحقيق ذلك. ومن الممكن أن تختار هذه المنظمات اعتماد نموذج للرسوم المتغيرة إذا تبين أن الحاجة إلى توزيع التكاليف بين المشاركين أكثر أهمية من ضمان الإيرادات. وقد تُعطي أي منظمة تتسم باستعداد أكبر للمخاطرة ثقلا أكبر للرسوم المتغيرة التي تنطوي على احتمال زيادة الإيرادات مع نمو حجم المعاملات، ولكن أيضا مع زيادة احتمالات الخسارة إذا لم تزد المعاملات.

ومن مزايا الرسوم الثابتة والمساهمات الرأسمالية للمالكين أنه يمكن تحصيلها من المشاركين مُقدّما لضمان تدفقات نقدية مطردة. وأما الرسوم المتغيرة التي تستند إلى الأحجام الفعلية للمعاملات فلا يمكن تحصيلها إلا متأخرة - أي أن المالك سيتعين عليه تقدير التدفقات النقدية بقدر أكبر من الدقة والعناية.

وثمة جانب آخر ينبغي النظر فيه هو هل ينبغي تحصيل الرسوم من المشاركين على أساس أحجام كل من معاملاتهم الواردة والصادرة. فإذا كان الهدف تقسيم التكاليف تقسيما متناسبا، فإنه يجب النظر في الرسوم الثابتة والرسوم المتغيرة لكل من التدفقات الواردة والخارجة لضمان ألا ينتهي المطاف بالمشاركين الذين ينفقون أو يتلقون أكثر بأن يدعموا بغير وجه حق عمليات مشاركين آخرين. وفي المملكة المتحدة، يجري جمع المدفوعات الواردة والخارجة لكل مشارك في إطار نظام المدفوعات الأسرع FPS، ثم قسمة المجموع على اثنين، ثم ضرب حاصل القسمة في رسم المعاملات المتغيرة. انظر الجدول 6 لمعرفة المزيد عن هيكل الرسوم الكاملة لمخطط المدفوعات الأسرع FPS.

الجدول 6. هيكل رسوم الاتفاقية والبدالة في نظام المدفوعات الأسرع بالمملكة المتحدة

المبلغ	نوع الرسوم	الرسوم	رسم البدالة
805 جنيهات إسترلينية شهريا	ثابت	رسم الدعم	رسم البدالة
8859 جنيهاً إسترلينياً شهريا	ثابت	رسم الاتصال بالبدالة	
68 ألف جنيه إسترليني للفعالية	ثابت	رسوم التسجيل	
0.012 جنيه إسترليني للمعاملة	متغير	رسم المعاملة	رسم الاتفاقية
750 جنيهاً إسترلينياً للفعالية	ثابت	الرسوم القانونية	
0.013 جنيه إسترليني للمعاملة	متغير	رسم المعاملة	

المصدر: المدفوعات الأسرع FPS، 2020.

استرداد التكاليف الرسوم فقط كآلية لتخصيص التكاليف بين المشاركين. وفي هذه الحالات، قد يكون من الأفضل التركيز على الميزانية الكلية للاتفاقية. وفي النموذج الذي يستهدف الربح، سيهتم المشاركون على الأرجح بالألّا يُحقّق المالك عائداً مفرطاً على حساب السوق.

فإذا تم تحديد الرسوم المتغيرة عند مستوى مرتفع للغاية، فمن المحتمل أن يزيد المشاركون الرسوم التي يدفعها العملاء، وهو ما يعوق نمو المعاملات. وإذا كان متوقفاً أن تكون أحجام المعاملات القابلة للتشغيل البيئي منخفضة في البداية، فإن تقاضي رسوم ثابتة قد يكون أداة أفضل حتى تنمو هذه الأحجام. انظر الجدول 7.

ما هو الرسم المتغير المعقول للمعاملة الذي ينبغي تحصيله من المشاركين عن خدمات الاتفاقية/البَدَّالة؟

في الحالات التي يتم فيها تقاضي رسم تحويل عن كل معاملة قد تثار الأسئلة التالية: ما هو الرسم المتغير المعقول للمعاملة الواحدة؟ ما هو المبلغ المرتفع بدرجة تكفي لدعم خدمات الاتفاقية والبَدَّالة، ولكنه أيضاً منخفض بما يكفي لتشجيع المشاركين على تعزيز أحجام المعاملات؟

لسوء الحظ، لا توجد إجابات سهلة. فالمبلغ الذي ينبغي تقاضيه عن خدمات الاتفاقية والبَدَّالة غالباً ما يتوقف على النموذج المتبع وظروف السوق. وتستخدم النماذج التي تعمل على أساس

الجدول 7. أمثلة لرسوم الاتفاقية والبَدَّالة

رسوم البَدَّالة		رسم الاتفاقية		البلد/المنطقة، نظام الدفع الفوري
متغير	ثابت	متغير	ثابت	
	(مُتضمَّنة في رسوم الاتفاقية)		تستند الرسوم السنوية إلى نموذج ذي ثلاثة مستويات يستخدم حجم حصة الأسهم	أستراليا (NPP)
	(مُتضمَّنة في رسوم الاتفاقية)	0.02 دولار للمعاملة	1000 دولار رسماً مبدئياً و100 دولار للتجديد	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC، منصة مقاصة التحويلات الفورية TCIB
	(يختلف تبعاً لمُسْعَل البَدَّالة)		215 يورو سنوياً	منطقة مدفوعات البورو الموحدة SEPA، نظام الدفع الإقليمي SCT Inst
0.01205 جنيه إسترليني للمعاملة	68 ألف جنيه إسترليني لمرة واحدة، 9664 جنيهاً إسترلينياً شهرياً	0.01269 جنيه إسترليني للمعاملة		المملكة المتحدة، خدمات المدفوعات الأسرع FPS

أ. من المتوقع أن يتحوّل هذا النموذج إلى نظام لتقاضي التكلفة الفعلية لكل معاملة باستخدام أحجام المعاملات الشهرية.

المصدر: المدفوعات الأسرع FPS، 2020. "رسوم الاشتراك في الاتفاقية"، مجلس المدفوعات الأوروبي (EPC)، <http://www.europeanpaymentscouncil.eu/what-we-do/be-involved/>، الرابطة المصرفية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، 2019.

فهم المبررات التجارية لمُقَدِّمي الخدمات

- تعزيز خدمة العملاء، ورصد الاحتيايل، وتدريب الموظفين.

أنشأت سيجاب أداة لمساعدة مُقَدِّمي الخدمات المالية من النقود الإلكترونية على نموذج التأثير المالي للتشغيل البيئي/التبادلي على أساس مبرراتهم الاقتصادية. اذهب إلى [الرابط بنموذج سيجاب للتشغيل البيئي لبناء دراسة جدوى](#).

دراسة جدوى التشغيل البيئي/التبادلي	
توليد إيرادات جديدة	+
إبدال المُنتجات	-/+
منافع غير مباشرة	-/+
هامش الربح الإجمالي	=
تكاليف التشغيل الجديدة	-
صافي الربح	=
نفقات رأسمالية جديدة	/
العائد الاستثماري من التشغيل البيئي (ROI)	=

ستسترد وجهات نظر مُقَدِّم الخدمات المالية بشأن التشغيل البيئي/التبادلي بالتأثير المتوقع على أنشطته. ومن المحتمل أن يتوصل مقدمو الخدمات إلى استنتاجات مختلفة اختلافاً كبيراً تبعاً لنموذج أعمالهم، وأوضاع السوق، والإستراتيجية المتبعة. وقد تؤدي المعاملات الجديدة القابلة للتشغيل البيئي إلى زيادة إيرادات المعاملات، لكنها قد تتسبب أيضاً في تقليص الإيرادات من أنواع المعاملات الأخرى.

وقد يتم أيضاً تطبيق مصاريف إدارية وتشغيلية جديدة، مثل الاستعانة بموظفين لدعم المسؤوليات التشغيلية الجديدة، أو حملات التسويق، أو تكاليف إصدار شهادات الاعتماد. غير أنه يمكن استيعاب بعض المصاريف التشغيلية في واجبات الموظفين الحالية أو ميزانيات التسويق. وسيكبد المشاركون الجدد على الأرجح أيضاً تكاليف دمج البدّالة وإجراء تعديلات في الأنظمة الرئيسية. وسيتم تكبّد معظم هذه التكاليف حينما يتواصل المشاركون أول الأمر، لكن المصاريف ستستمر مع إضافة خدمات جديدة. وتشمل بعض التكاليف الشائعة للمشروعات:

- الربط التقني بمُشغّل البدّالة.
- اعتماد الواجهات لكل نوع من أنواع المعاملات.
- إجراء تعديلات في أنظمة المشارك وقنواته.

التأثير على هامش الربح الإجمالي

توليد هامش ربح جديد	إبدال المُنتجات	منافع غير مباشرة
تساهم المعاملات الجديدة الواردة والصادرة على السواء خارج شبكة مقدم الخدمات مساهمةً مباشرة في الدخل النهائي:	المعاملات الجديدة الواردة والصادرة على السواء خارج شبكة مُقَدِّم الخدمات قد تكون بديلاً عن المعاملات داخل الشبكة.	وقد يستفيد المتلقي الصافي للأموال من زيادة أرصدة حساباته. أمّا المرسل الصافي فقد يجد النقيض.
الرسوم التي يدفعها العملاء	قد تؤدي بعض أشكال الإبدال مثل تقليل معاملات تلقي الأموال في زيادة هامش الربح، بينما تؤدي معاملات أخرى مثل معاملات صرف الأموال إلى نقصان هامش الربح.	ويمكن تطبيق رسوم ما بين الأطراف لتصحيح هذه الاختلالات إذا نُظِر إليها على أنها تضر بالقيمة الكلية المقترحة للاتفاقية.
مطروحا منها رسوم الاتفاقية		
مطروحا منها رسوم البدّالة		
مطروحا منها/مضافا إليها رسوم التعامل بين الأطراف		
تساوي هامش ربح جديد		

عمليات الاتفاقية

ويعرض الجدول 8 بعض خدمات الدعم الشائعة لتشغيل الاتفاقية. ويتناول القسم التالي الاعتبارات التشغيلية المتصلة بالبنية التحتية لتحويل المدفوعات.

حتى تعمل الاتفاقية على نحو فعّال، سيتعين أن تدير العديد من خدمات الدعم. وسيكون الكثير من هذه الخدمات متماثلة بصرف النظر عما إذا كانت الاتفاقية تعمل في إطار نموذج عمل يستهدف الربح أم استرداد التكاليف، وسواء كانت تقوم بتشغيل البنية التحتية للتحويل أم لا.

الجدول 8. أمثلة لخدمات الدعم التي يؤديها مدير الاتفاقية

الفئة	الوصف	عوامل التكلفة
الأنشطة الإدارية	إنشاء وتشغيل الهيئة المالكة للاتفاقية	تكاليف الإنشاء رسوم الشركات السنوية رسوم المحاسبين و/أو المراجعين تخطيط الموارد المؤسسية وبرنامج حوسبة الرواتب إيجارات المكاتب، والمرافق، والتأمين مصاريف عامة أخرى
التشاور	اجتماعات مع المنظمين والمشاركين ومُشغلي البَدَّالة	رواتب الموظفين تكاليف السفر والانتقالات تكاليف استضافة الفعاليات
القانونية	إنشاء الوثائق والعقود وخدمات التوريدات	رواتب الموظفين الخدمات القانونية
المساعدات الفنية	الدعم التخصصي لوضع قواعد الاتفاقية والخدمات الأخرى	رواتب الموظفين استشاريون خارجيون
الامتثال	الإبلاغ التنظيمي والاعتماد والتدقيق	رواتب الموظفين مراجع مستقل و/أو هيئة الاعتماد
التسويق	إنشاء العلامة التجارية للاتفاقية إعداد مواد مبتكرة وإنتاج حملات إعلامية وتسويقية	رواتب الموظفين العلامات التجارية ووكالة الإعلان تكاليف الإنتاج والإعلان

العلامات والأسماء التجارية للاتفاقية

الشكل 13. أمثلة العلامات والأسماء التجارية للاتفاقية

العلامة التجارية	الاسم التجاري	مدير الاتفاقية/البلد
		كينيا/IPSL
		الأردن/JoPACC
		/National ITMX تايلند

الشكل 14. أمثلة للعلامات التجارية لمنتجات الاتفاقية كاسم شهرة (alias) ورموز الاستجابة السريعة (QR codes)

		أمثلة لأسماء علامات تجارية للمنتج كاسم شهرة (alias)
		أمثلة لأسماء علامات تجارية لرموز الاستجابة السريعة (QR codes)

أحد أهم القرارات التشغيلية للاتفاقية هي هل ستعمل الاتفاقية تحت علامة تجارية واحدة. فاتخاذ علامة تجارية واحدة يخلق وعياً مشتركاً، ويتيح للعملاء معرفة أين يمكنهم استخدام الخدمة. والأمر الأخير ذو أهمية بالغة للاتفاقيات التي لا تحظى بمشاركة شاملة من مُصدري الحسابات أو مالكيها في السوق.

وفي التطبيق العملي، يكون للجهة التي تدير الاتفاقية أيضاً اسم تجاري لكيانها القانوني. وقد يوجد بعض الوعي الذي ينشأ من خلال أنشطة العلاقات العامة من أجل هذا الاسم التجاري، لكن هذا منفصل في الغالب عن العلامة التجارية. من الأمثلة في هذا الصدد بيسالينك (PesaLink) لشركة خدمات الدفع المتكاملة (IPSL) المحدودة في كينيا، وجوموبي (JoMoPay) للشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JoPACC) بالأردن، وبرومبتي (PromptPay) للشركة الوطنية لإدارة ومقاصة المعاملات بين البنوك (National ITMX) في تايلند. انظر الشكل 13.

وكثيراً ما تكون أسماء العلامات التجارية لنظام الدفع الفوري مرادفةً لاسم المنتج، ولكن وجود اسم منفصل للعلامة التجارية قد يكون أكثر ارتباطاً باسم شهرة (لقب) كما هو الحال مع بايم (PAYM) في المملكة المتحدة، وباي إيد (PayID) في أستراليا، أو مرتبطة بقناة معينة كما هو الحال في كودي (CoDi) لنظام الاستجابة السريعة QR في المكسيك وبهارات كيو آر (BharatQR) لنظام الاستجابة السريعة QR بالهند. انظر الشكل 14.

وقد تكون التفرقة بين هذه التعبيرات أكثر وضوحاً عند النظر في كيف يستخدمها العملاء في التطبيق العملي. على سبيل المثال، شخص يسأل صديقاً له "هل يمكنني أن أرسل إليك عبر PayID؟" أو "هل تستخدم PesaLink؟" أو "هل يقبل ذلك التاجر BharatQR؟" قد تكون أي صيغة فعالة، ويجب اتخاذ القرار على أساس العلامة التجارية والإستراتيجية.

الموازنة بين تعاون المشاركين وتنافسهم

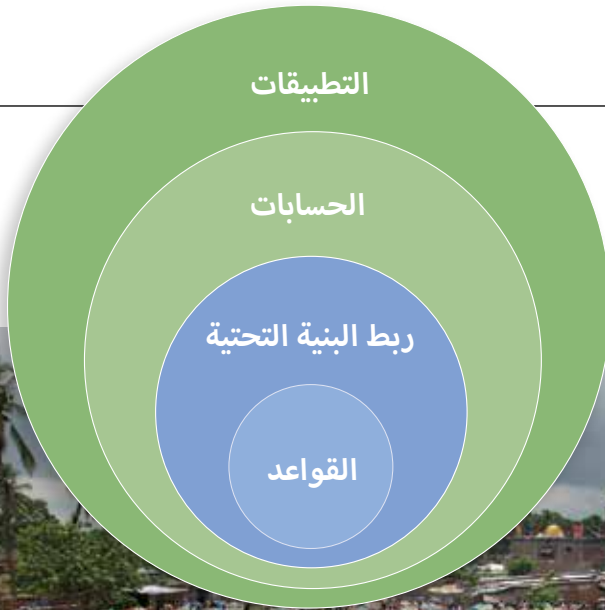
ولكن ثمة بعض الاستثناءات. فبعض الاتفاقيات تختار عرض منتجاتها أو قنواتها لإجراء المعاملات مثل إم كاش من النظام النيجيري للتسوية بين البنوك (NIBSS) في نيجيريا أو تطبيق BHIM من مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية. غير أنه حينما تتمادى الاتفاقيات في تقديم منتجات أو قنوات للتعامل إلى العملاء، فإنها تتعرض لاحتمال أن يُنظر إليها على أنها منافس للمشاركين الذين تقصد خدمتهم.

تتضمّن القرارات المتصلة بالحكومة والجوانب الاقتصادية التشغيلية المذكورة في الأقسام السابقة "القواعد" التي تحكم نظام الدفع الفوري. ويتناول القسم التالي مجالاً مهماً آخر للتعاون: هو تقنية التواصل أو ربط البنية التحتية. لا تعرض الاتفاقيات غالباً منتجاتها بشكل مباشر على المستهلكين (على سبيل المثال الحسابات والتطبيقات) وإنما يُنظر إلى هذا في العادة على أنه مجال يتنافس فيه المشاركون. انظر الشكل 15.

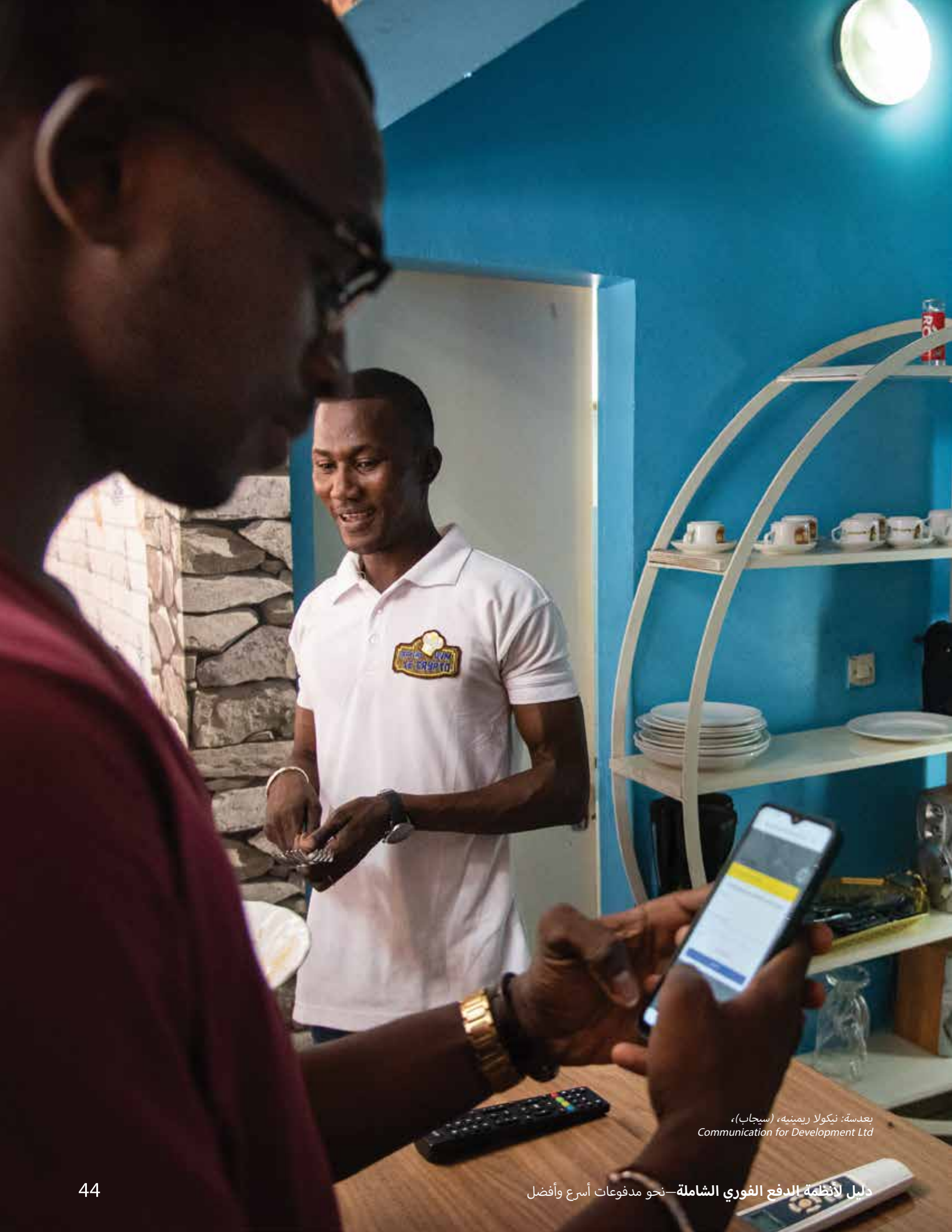
الشكل 15. مجالات التنافس والتعاون في المدفوعات الفورية

تُحدّد الاتفاقيات القواعد والضوابط للتعامل (مجال التعاون)، وتترك الحسابات والتطبيقات بوجه عام للفاعلين التجاريين (مجال التنافس).

المصدر: مؤسسة بيل وميليندا غيتس 2019.



بعدسة: م. يوسف توشار مسابقة سيجاب للصور الفوتوغرافية، 2011.



بعده: نيكولا ريمينيه، (سيجاب)،
Communication for Development Ltd

القسم 4

البَدَّالة للمدفوعات الفورية

أنظمة

الدفع الفوري الفعالة تعتمد على حلول التكنولوجيا ذات الكفاءة، لكن التكنولوجيا ليست المُحرِّك للتشغيل البيئي/التبادلي.

إنما ينبغي اختيار التكنولوجيا لتلبية احتياجات نظام الدفع كما هو مُبيَّن في قواعد الاتفاقية. ومع تغيُّر احتياجات الاتفاقية، يجب إعادة النظر في النموذج التشغيلي.

فأي معاملة من معاملات الدفع الرقمي تتضمن الخطوات الخمس التالية على الأقل: إنشاء عملية الدفع، والمصادقة، وإذن الدفع، وقيد المبلغ في جانب المدين، وقيد المبلغ في جانب الدائن. هذه

الخطوات يُوضِّحها الشكل 16 والجدول 9 لمعاملة تتضمن مُقدِّما واحدا للخدمات المالية.

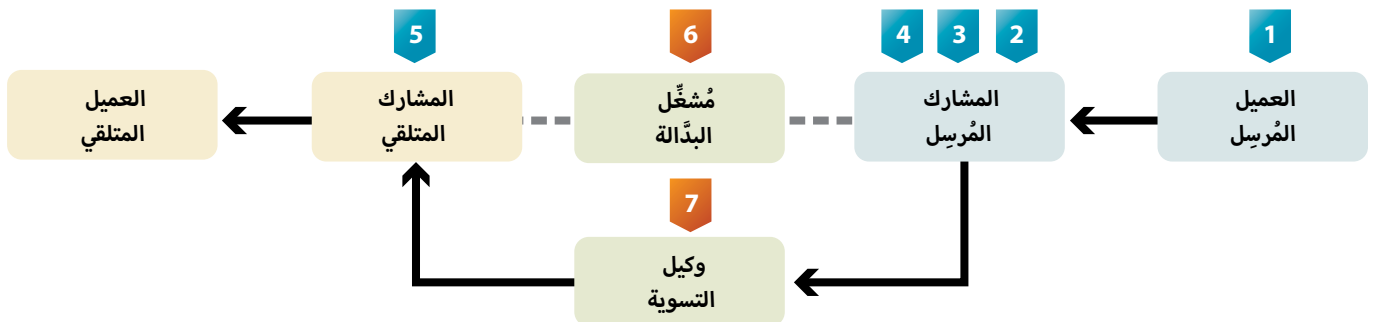
وتتطلب المعاملات القابلة للتشغيل البيئي بين المشاركين في نظام الدفع الفوري خطوات إضافية للمقاصة وتسوية الحسابات (لو سار وبورتو 2013). انظر الشكل 17.

تبعاً لوقت حدوث التسوية (مؤجلة أو على الفور)، يمكن إتمام الخطوة 7 في الشكل 17 قبل أو بعد قيد المال في الجانب الدائن لحساب الطرف المستفيد (الخطوة 5). انظر الجدول 9.

الشكل 16. معاملة الدفع الرقمي لمُقدِّم واحد للخدمات المالية



الشكل 17. معاملة الدفع الرقمي القابلة للتشغيل البيئي



الخطوة	الإجراء	الوصف	المشارك في نظام الدفع
1	إنشاء عملية الدفع	يبدأ العميل المعاملة باستخدام جهاز.	غالبا ما يكون المشارك المرسل لكنه قد يتضمن أيضا طرفا ثالثا ينشئ عملية الدفع.
2	المصادقة	يؤكد العميل الهوية.	غالبا لدى المشارك المرسل، لكنه قد يتضمن كيانات أخرى مثل هيئة بطاقات الهوية.
3	الإذن	العميل ومصدر الحساب كلاهما يأذنان بتحويل المال.	المشارك المرسل (مستودع أموال المرسل).
4	قيد المبلغ في الجانب المدين	يُقيد المبلغ في الجانب المدين من حساب العميل المرسل.	المشارك المرسل (مستودع أموال المرسل).
5	قيد المبلغ في الجانب الدائن	يُقيد المبلغ في الجانب الدائن لحساب العميل المتلقي.	المشارك المتلقي (مستودع أموال المتلقي).
معاملات قابلة للتشغيل البيئي فقط			
6	المقاصة	بيانات الدفع تُرسل بين المشاركين أ	مُشغّل البدّالة
7	التسوية	يقوم وكيل التسوية بتحويل الأموال بين حسابات تسوية المشاركين	وكيل التسوية

أ. تتضمن الإجراءات آلية لحساب المراكز الثنائية و/أو متعددة الأطراف للمشاركين لتسهيل تسوية التزاماتهم على أساس صاف أو إجمالي (لجنة أنظمة الدفع والتسوية 2003).

مُقدّمو خدمات إنشاء عمليات الدفع

تشهد الخدمات المصرفية المفتوحة (Open banking) والنماذج الجديدة لتصميم أنظمة الدفع الفوري على نحو متزايد إتاحة القدرة لمُقدّمي خدمات مدفوعات الطرف الثالث لبدء عمليات الدفع نيابةً عن العملاء. فعلى سبيل المثال، في الهند تتيح واجهة المدفوعات الموحدة (UPI) للعملاء استخدام قناة غير تلك التي تتيحها الجهة المُصدرة لحساباتهم لبدء المعاملات (مانيكاندان 2019). انظر الشكل 18.

وتشمل الأمثلة الأخرى المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث تتيح اللوائح التنظيمية للخدمات المصرفية المفتوحة (Open banking) والتوجيه المُنفّح بشأن خدمات المدفوعات PSD2 إنشاء مدفوعات الطرف الثالث.

ويُمكن تنفيذ خدمات إنشاء مدفوعات الطرف الثالث بعدة طرق مختلفة. فالبعض مثل (UPI) واجهة المدفوعات الموحدة (تعتمد على طلبات واستجابات واجهة برمجة التطبيقات (API) لمنشئ عملية الدفع لأداء مهمة تأكيد المعاملة والإذن بها، ويطلب البعض الآخر من العملاء الدخول على واجهة مُصدّر الحساب لتقديم بيانات إثبات الهوية. ومع أن هذه الاختلافات بين النماذج قد تبدو ضئيلة، فإن تأثيرها على تجربة العملاء، والتطبيق في نهاية المطاف قد يكون كبيرا.

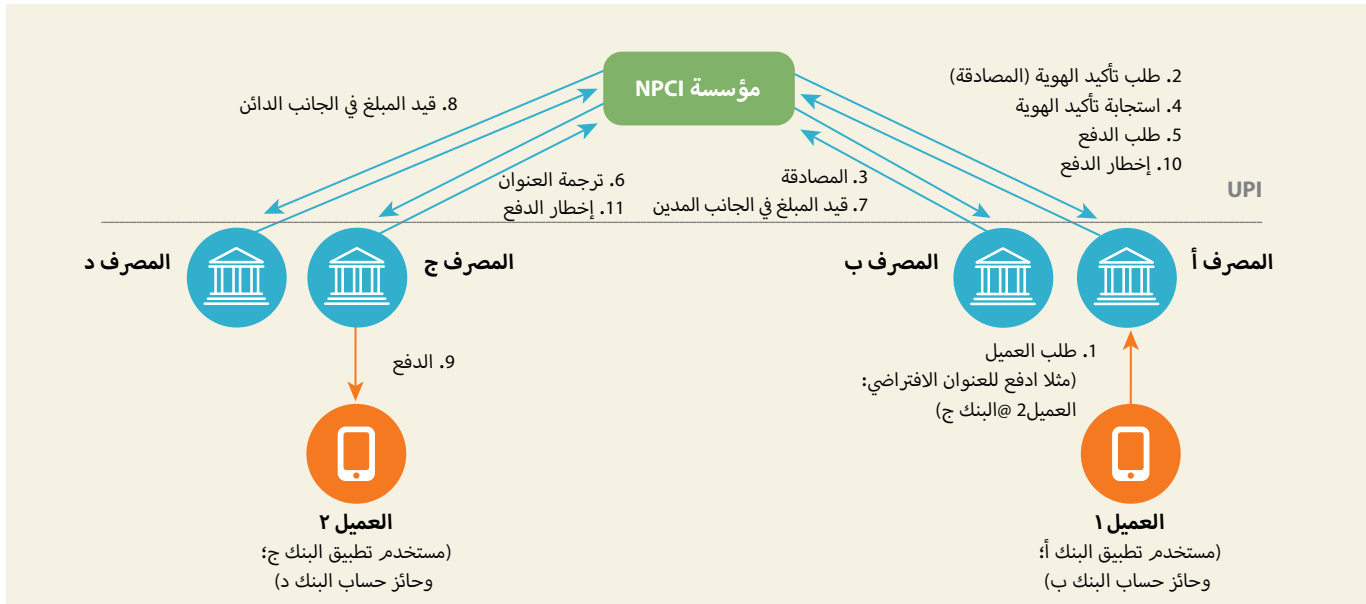
إنشاء عملية الدفع (PAYMENT INITIATION)

تُرَكز أنظمة الدفع الفوري في الغالب على دعم ما يُسمّى أمر الدفع أو "Push payments" الذي يكون فيه العميل المرسل هو مبتدئ المعاملة. و أمور الدفع الفوري مُفضّلة لأنها تزيل بعض المخاطر والتكاليف المرتبطة في العادة بأمر السحب أو "Pull payments" التي يكون فيه الطرف المتلقي هو مبتدئ المعاملة (مؤسسة بيل وميليندا غيتس 2015).

ومع أن أمر الدفع الفوري غير قابل للإلغاء أو الرجوع عنه في الغالب، فإن الأنظمة التي تدعم المدفوعات باستخدام أمر السحب والقابلة للإلغاء يجب أن تتسم بقدرة أكبر على إلغاء المعاملات ومعالجة الاحتيال. ويجب على الأرجح أن يوازن نظام الدفع بين تخفيضات التكلفة التي تتيحها المدفوعات غير القابلة للإلغاء وحماية المستهلك ورضاه الذي توفره هذه الخاصية.

ولبدء أمر الدفع الفوري يجب على العميل المرسل تحديد عنوان الطرف المتلقي (معرّف الحساب أو اسمه المستعار)، وفتح قناة إنجاز المعاملة (مثلا تطبيق أو واجهة USSD)، وإدخال تفاصيل المعاملة. وتركز عدة ابتكارات في الآونة الأخيرة على تحسين هذه العملية من أجل المدفوعات الفورية. ومن أهم هذه التطورات زيادة مُقدّمي خدمات إنشاء عملية الدفع، وإتاحة إشكال شبيهة بالسحب لبدء عملية الدفع، واستخدام الأسماء المستعارة، وإتاحة رموز الاستجابة السريعة (QR codes) في عنونة المدفوعات.

الشكل 18. استخدام تطبيق طرف ثالث في إنشاء معاملة من شخص لآخر من خلال UPI التابعة لمؤسسة NPCI في الهند



المصدر: كوك ورامان، 2019.

ويمكن أن يكون اللقب فريدا يختص به مُقدّم خدمات واحد أو فريدا يختص به نظام الدفع. وإذا كان فريدا يقتصر على مُقدّم الخدمات كما هو الحال في رقم الهاتف المحمول في المكسيك، فإنه يجب على العميل أيضا تحديد هوية المؤسسة المتلقية. وإذا كان اللقب فريدا يختص به نظام الدفع، ينبغي أن يعرف العميل فقط اللقب أو الاسم المستعار لعنوان الدفع، وحينئذ يجب على نظام الدفع الموافقة على المعايير الخاصة بالعناوين مثل رقم الحساب البنكي الدولي (IBAN)، أو عناوين على غرار النطاق ("domain-style addresses") كما في الهند، أو تقديم دليل مركزي مثل خدمة أرقام الهاتف المحمول باث فايندر (Pathfinder).

رموز الاستجابة السريعة (QR codes)

تخزن رموز الاستجابة السريعة بيانات العناوين والمدفوعات لتمكين العملاء من بدء عملية الدفع بمجرد المسح الضوئي للرمز على تطبيق على جهاز هاتف محمول (مؤسسة بيل وميليندا غيتس 2019). وغالبا ما يتضمّن هذا استخدام هاتف ذكي. ورموز الاستجابة السريعة يُمكن أن يعرضها التاجر أو العميل، وهي إما ثابتة أو ديناميكية. وكانت سنغافورة وتايلند من الأمثلة المبكرة الناجحة لتطبيق معايير رموز الاستجابة السريعة القابلة للتشغيل البيئي لأنظمة الدفع السريع، لكن بلدانا أخرى كثيرة تُطبّق هذه المعايير على مستوى نظام الدفع (مثل الشركة الأردنية لأنظمة

أشكال شبيهة بالسحب لإنشاء عملية الدفع

تبتكر بعض أنظمة الدفع الفوري خدمات تقرب أمر الدفع (Push payment) من تجربة العملاء لأمر السحب (Pull payment). وتتيح خدمة طلب الدفع (Request to Pay) للتاجر أن يطلب رقميا أن ينشئ العميل عملية الدفع. ويرفع هذا عن العميل بعض المسؤولية عن إنشاء معاملة الدفع، وقد يُقلّل من أخطاء العميل، مثل إدخال عنوان خطأ أو مبلغ خطأ.

ونظام كودي (CoDi) في المكسيك مثال لخدمة طلب الدفع المُقدّمة إلى جانب نظام للدفع الفوري (دياز 2018). ويُقدّم التاجر طلب استجابة سريعة أو اتصال قريب المدى إلى العميل من خلال نظام كودي، يقبله بعد ذلك العميل المُرسِل، ومن ثم يبدأ أمر الدفع الفوري من خلال نظام SPEI.

استخدام الأسماء المستعارة (الألقاب) (alias)

قد يكون من الصعب تذكر أرقام الحسابات البنكية، وينطوي على خطر اطلاع الآخرين عليها. وللتغلب على هذه التحديات، يتيح عدد متزايد من أنظمة الدفع الفوري للعملاء استخدام لقب (اسم مستعار) للتعريف بحساباتهم. ويجب أن يكون اللقب فريدا يختص به الحساب الذي يتلقى الأموال، ويمكن أن يكون رقم الهاتف، أو عنوان البريد الإلكتروني أو رقم النشاط التجاري أو حتى اسما بسيطا.

الدفع والتفاس في الأردن، أو على مستوى السوق (مثل مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية وأنظمة البطاقات الرائدة معا في الهند)^{14، 15، 16}

ومنصة المدفوعات الجديدة NPP في أستراليا وخدمة إصدار النقود الإلكترونية EMI في تازانيا هما مثالان للترتيبات التي تعتمد هذا الأسلوب.

المصادقة والإذن بالدفع

تشمل المصادقة والإذن بالدفع خطوات إجراء المعاملة، والتي يُؤكّد فيها العميل من يكون (المصادقة Authentication) ويصدر إذن بتحويل المبلغ (الإذن Authorization). ويشير الإذن غالباً على وجه التحديد إلى الموافقة التي تأتي من جانب مُصدّر الحساب (لجنة أنظمة الدفع والتسوية 2003)، ولكن هذا قد يتضمن أيضاً صدور إذن من العميل بالتحويل (أي تأكيد تفاصيل المعاملة).

وقد تستلزم المصادقة استخدام عامل ثان لتوفير قدر أكبر من الطمأنينة في تأكيد الهوية. ومن الممكن أن تشمل المصادقة المكونة من عنصرين على مزيج ما من اسم المستخدم مع رقم التعريف الشخصي/كلمة السر، وكلمة سرية مؤقتة، و/أو ربط جهاز مُعَيّن بحساب. ويجري على نحو متزايد اتباع أسلوب استخدام البيانات الحيوية في تأكيد هوية المُرسِل.

استخدام القياسات والبيانات الحيوية (Biometrics)

في إطار نظام المدفوعات المستندة لبرنامج أدهار (Aadhaar) من أجل مدفوعات الحماية الاجتماعية في الهند، عملت مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية مع هيئة الأحوال المدنية بالهند لتيسير تأكيد الهوية باستخدام القياسات والبيانات الحيوية في عمليات السحب النقدي. ويتيح نظام المدفوعات المستندة لبرنامج أدهار تشفير البيانات الحيوية للعميل وإرسالها إلى هيئة بطاقات الهوية لتوثيقها. وتقوم مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية فقط بدور قناة لتوصيل هذه الرسائل، ولا تطلع المؤسسة أو البنوك على البيانات الحيوية للعملاء أو تخزنها. انظر الشكل 19.

تأكيدات اسم المتلقي

تعتمد بعض أنظمة الدفع أسلوب تأكيد اسم المتلقي من أجل تقليل الأخطاء وعمليات الاحتيال التي تنتج عن إرسال أموال إلى الحساب الخاطئ. وقبل إعطاء الإذن، يُطلب من العميل المُرسِل تأكيد الاسم المُسجّل للعميل المتلقي قبل إتمام المعاملة.

المقاصة

أهم مسؤولية يضطلع بها مُشغّل البَدّالة هي تبادل بيانات المعاملات على نحو آمن موثوق فيه بين المشاركين في نظام الدفع الفوري.¹⁷ وتشمل عمليات المقاصة إرسال وتسوية وتأكيد المعاملات، وعند الاقتضاء، تصفيتها (لجنة أنظمة الدفع والتسوية 2003).

ومُشغّل البَدّالة مسؤول عن تزويد وكيل التسوية بحساب دقيق للأموال المستحقة في المعاملة بين المشاركين في نهاية كل دورة تسوية. ويُمكّن إبلاغ المعلومات عن العديد من المعاملات مجتمعةً (بالقيمة الصافية) أو لكل معاملة منفردة (بالقيمة الإجمالية). وتُحدّد البَدّالة المبالغ المقرر تسويتها، وتُطبّق المعايير الفنية التي تقتضيها قواعد الاتفاقية من أجل تقليص مخاطر التسوية إلى المستويات المتفق عليها.

ويجوز أيضاً أن يُقدّم مُشغّل البَدّالة خدمات دعم للمساعدة في ضمان أن تتم عملية المقاصة على نحو آمن موثوق فيه. وتشمل أمثلة هذه الخدمات ما يلي:

- الترجمة بين نماذج المراسلات.
- تحديد الأخطاء والتعامل معها.
- خدمات إضافية لرصد الاحتيال ومراقبة تعاملات غسل الأموال.
- حساب رسوم البَدّالة ورسوم المعاملات بين الأطراف.
- الإبلاغ وتقديم لوحات متابعة إلى المشاركين وربما إلى المُنظّم.

ستحدّد قواعد الاتفاقية أو سياسات مُشغّل البَدّالة بروتوكول المراسلات للتواصل بين المشاركين والبَدّالة. وأكثر معايير المراسلات شيوعاً في أنظمة الدفع الفوري هي شهادة أيزو 20022 (للمعاملات المالية) وأيزو 8583 (للبطاقات وأحياناً لأنظمة الدفع الفوري التي تستخدم البنية التحتية للبطاقات). حالما يُتفق على المعيار، سيتعين أيضاً تحديد حقول الرسالة وصيغتها.

14. "رمز الاستجابة السريعة لسنغافورة"، هيئة نقد سنغافورة، <http://www.mas.gov.sg/development/e-payments/sgqr>.

15. بنك تايلند. "أنظمة المدفوعات: كود الاستجابة السريعة الموحد في تايلند." https://www.bot.or.th/Thai/AboutBOT/Activities/event/Documents/ADBI_bancha.pdf.

16. لمزيد من المعلومات حول رموز QR، راجع مؤسسة بيل وميليندا غيتس 2018

17. وتتم تسوية عملية الدفع (من منظور الطرف الدافع) حينما لا يصبح بإمكانه الدخول على الحساب، و (من منظور المستفيد المدفوع له) حينما يتاح له الوصول إلى المبلغ المدفوع (مؤسسة بيل وميليندا غيتس 2015).



بعدها: تيم تشامبرز، مسابقة سيجاب للصور الفوتوغرافية، 2016.

القسم 5

تسوية

المدفوعات الفورية

انظر الجدول 10 للاطلاع على موجز لنماذج التسوية.¹⁸ وكثيرا ما يتم اختيار البنوك المركزية للقيام بدور وكيل التسوية لأنها توفر موارد (احتياطيات) تسوية منخفضة المخاطر، وتمتلك في الغالب آليات لمواجهة قضايا السيولة (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016أ). ويعرض الجدول 11 أمثلة للإجراءات التي قد يتخذها بنك مركزي لدعم تسوية المدفوعات الفورية. ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- اتخاذ نهج العمل كالمعتاد حيث يتم تسوية المراكز الصافية من خلال نظام التسويات الإجمالية الآتية خلال ساعات العمل المعتادة الحالية. مثال على ذلك خدمة المدفوعات الفورية IMPS في الهند.
- تقديم دعم متوسط حيث توجد ترتيبات جديدة محدودة من خلال نظام التسويات الإجمالية الآتية خارج ساعات عمله المعتادة مثل حجب الأموال المخصصة لاستخدامها في تسوية المدفوعات الفورية. مثال على ذلك نظام الدفع عبر الهاتف المحمول BIR في السويد.
- فتح نظام التسويات الإجمالية الآتية لتصبح خدمة للتسوية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، أو تنفيذ خدمة خاصة للتسوية تختص بنظام المدفوعات الفورية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. مثال على ذلك منصة المدفوعات الجديدة NPP في أستراليا.
- تشغيل نظام الدفع الفوري في إطار نظام التسويات الإجمالية الآتية (لكل من مُشغِّل البَدَّالة ووكيل التسوية). مثال على ذلك نظام المدفوعات الإلكترونية بين البنوك SPEI في المكسيك.

لا تكتمل عملية الدفع إلا حينما تتم التسوية. وتحدث التسوية أي الوفاء بالالتزام النقدي بين المشاركين على أساس الشروط المتفق عليها حينما يتم التحويل الفعلي للأموال بين المشاركين (لجنة أنظمة الدفع والتسوية 2003). وقد تحدث التسوية قبل أن يستلم العميل الأموال كما هو في نموذج التسوية الآتية، أو بعد أن يستلم العميل الأموال كما في نموذج التسوية المؤجلة. وقد تحدث التسوية أيضا عن كل معاملة منفردة (التسوية الإجمالية)، أو عن صافي المعاملات (التسوية الصافية). وحينما يُستخدم تعبير "التسوية الإجمالية الآتية"، فإنه يشير إلى نموذج يجري فيه تسوية كل معاملة منفردة وقت حدوثها.

وبصرف النظر عن وقت حدوث التسوية، أو ما إذا كانت تسوية المعاملات تمت بالقيمة الصافية، فإن خطر ألا يتسلم المشارك المتلقي المبلغ المُحوَّل إليه لا يزول بشكل كامل إلا بعد التسوية _ أي عند زوال أي خطر يتصل بالتسوية. ويقوم بالتسوية وكيل التسوية وهو مؤسسة تحتفظ بحسابات التسوية لكل مشارك، ويُقيَّد وكيل التسوية في جانبي المدين والدائن في حسابات المشاركين وفقا للتعليمات التي تصدر عن مُشغِّل البَدَّالة.

وتوجد أيضا بعض الترتيبات التي لا يكون فيها وكيل تسوية على الإطلاق. وفي هذه الحالات، يتم القيد في الجانب المدين لمراكز القيمة المدفوعة مقدما (التي تُسمى "حسابات نوسترو") التي يحتفظ بها الطرف المقابل عند حدوث كل معاملة. ويناسب هذا النموذج في الغالب الترتيبات الفنية الثنائية لمدفوعات المقاصة. وتصاحبه عدة تحديات لأن متطلبات السيولة مرتفعة للغاية. وتصبح التسوية أكثر تكلفة وتعقيدا مع ازدياد عدد المشاركين.

18. للمزيد من المعلومات عن نماذج التسوية لأنظمة الدفع الفوري، انظر (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016أ).

الجدول 10. نماذج التسوية لأنظمة الدفع الرقمي

نمط التسوية	الأنشطة	الأمثلة
التمويل المسبق الثاني	يجري تحويل الأموال كملغ إجمالي إلى حساب نوسترو مسبق الدفع قبل حدوث أي معاملة فردية. يجري القيد في الجانب المدين لحسابات نوسترو على أساس إجمالي مع إجراء المعاملات.	ترتيبات جهات إصدار النقود الإلكترونية في تزانبا وأوغندا وكينيا
التسوية الآتية	تحدث التسوية لكل معاملة مباشرة قبل القيد في الجانب الدائن لحساب العميل المتلقي. وتتم تسوية المعاملات من خلال وكيل التسوية على الفور عندما تنجز البدالة المقاصة بينها إما على أساس إجمالي أو في دورة تصفية قصيرة جدا قبل التسوية. ^أ يجب على المشاركين الاحتفاظ بحساب تسوية لدى وكيل التسوية الذي يحوز سيولة تكفي لتغطية كل معاملة عند حدوثها.	السويد المكسيك ^ب أستراليا الولايات المتحدة (RTP) تايلند (PromptPay)
مؤجل التسوية	تم التسوية بعد قيد المعاملة في الجانب الدائن لحسابات العميل المتلقي. تم تسوية المعاملات من خلال وكيل التسوية بعد أن تنجز البدالة المقاصة بينها وذلك في الأغلب على أساس صاف متعدد الأطراف وفقا لجدول زمني منتظم. يجب على المشاركين الاحتفاظ بحساب تسوية لدى وكيل التسوية الذي يحوز سيولة تكفي لتغطية المبالغ اللازمة وقت إنجاز دورة التسوية.	على أساس صاف متعدد الأطراف: IMPS في الهند، و Jiffy في إيطاليا، ونظام EBS و CD/ATM في كوريا، و FAST في سنغافورة، و BKM Express في تركيا، و Pesalink في كينيا، و FPS في المملكة المتحدة، وغيرها كثير. على أساس صاف ثنائي: IBPS في الصين ^ج . على أساس إجمالي (باستخدام السيولة الصافية): RTC في جنوب أفريقيا ^د

أ. لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق، 2016 أ.

ب. يستخدم نظام المدفوعات الإلكترونية بين البنوك SPEI في المكسيك التسوية الآتية في دورة تصفية قصيرة جدا.

ج. في الصين، يستخدم نظام IBPS نظام التسوية الصافية الثنائية الذي يتم فيه تسوية مراكز المشاركين بين كل مئتي من المشاركين.

د. في جنوب أفريقيا، تتم تسوية المعاملات على أساس إجمالي/مؤجل. تتم تسوية الحسابات على أساس إجمالي للحفاظ على إمكانية التتبع وتحديد المسؤولية في حالة التخلف عن الوفاء، لكن يتم تجهيزها على التوالي في دورة تسوية مؤجلة للاستفادة من مزايا السيولة الصافية.

الجدول 11. سيناريوهات دعم البنك المركزي لتسوية المدفوعات الفورية كما حدّتها لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق

السيناريو 1 "نهج العمل كالمعتاد"	السيناريو 2 "تقديم دعم متوسط"	السيناريو 3 "تسوية إجمالية آتية أو خدمات تسوية خاصة على مدار الساعة طوال الأسبوع"	السيناريو 4 "البنك المركزي يقوم بدور مُشغّل نظام الدفع السريع"
التسوية في حسابات البنك المركزي ممكنة فقط في أوقات فتح نظام التسوية الإجمالي الآتية. في أنظمة الدفع السريع مع التسوية المؤجلة، ستقتصر دورات التسوية على الأرجح على ساعات العمل في أيام العمل؛ وقد تُرفض المدفوعات إذا تم الوصول إلى حدود جانب المدين الصافي المُلزَم حيث إن المشاركين لن يقدروا على الحصول على سيولة إضافية. في أنظمة الدفع السريع مع التسوية الآتية، سيتطلب هذا السيناريو التسوية في حسابات بنك تجاري خارج ساعات العمل	ترتيبات محدودة متاحة لدعم تسوية المدفوعات السريعة خارج ساعات العمل المعتادة.	التسوية الآتية في حسابات البنك المركزي ممكنة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. يمكن تقديم سيولة إضافية في كل الأوقات. يمكن دعم أنظمة المدفوعات السريعة المؤجلة أو الآتية.	يتطلب قدرا كبيرا من التعديل لنظام التسوية الإجمالية الآتية وإنشاء (أو تعديل كبير) لبنية تحتية منفصلة للمقاصة. بناء نظام جديد أمر ممكن.
		لا يستلزم بالضرورة إنشاء نظام جديد لكنه يتطلب قدرا كبيرا من التعديل لنظام التسوية الإجمالية الآتية أو نظاما للتسوية الخاصة. بناء نظام جديد أمر ممكن.	

المصدر: لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق، 2016 أ.

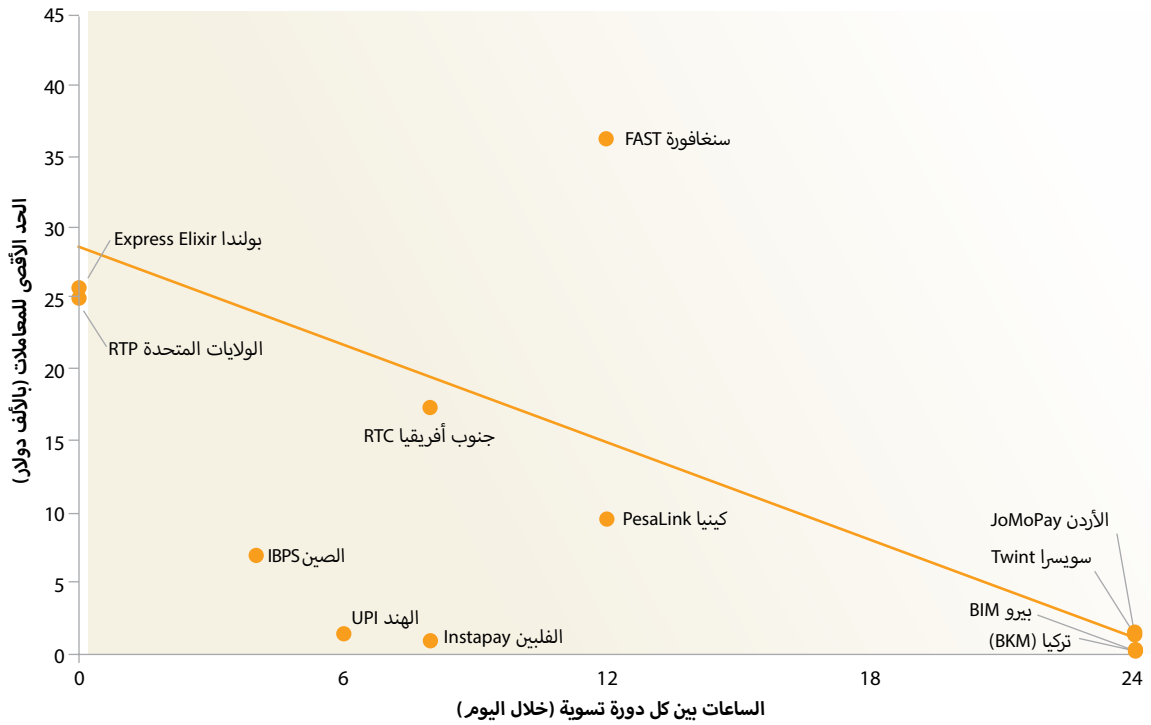
وفيما يلي بعض التدابير للحد من المخاطر المتصلة بالتسوية في نموذج التسوية المؤجلة:

- وُضِعَ سقف للمركز المدين الصافي لمشارك واحد أو أكثر (كما في الهند [لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016]).
- اتفاقات المشاركة في تحمل الخسائر بين المشاركين الباقين في حالة إعسار أحد المشاركين (كمثال نظام EBS في كوريا [لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016]).
- تقديم ضمانات كاملة أو جزئية للحد الأقصى للمراكز المدينة باستخدام أوراق مالية أو سيولة (مثل نظام FAST في سنغافورة [لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016]).
- إقامة نوافذ تسوية أكثر تواتراً، بما في ذلك زيادة ساعات تشغيل نظام التسوية الإجمالية الآتية المستخدم في التسوية الصافية (انظر أمثلة ذلك في الشكل 20).
- وُضِعَ حدود لقيمة معاملات العملاء (انظر أمثلة ذلك في الشكل 20).

من الممكن اتخاذ نموذج للتسوية المؤجلة للمدفوعات الفورية في أي من هذه السيناريوهات. نموذج التسوية الآتية للمدفوعات الفورية مع حدوث كل التسوية من خلال نظام التسوية الإجمالية الآتية ممكن فقط في الحالة التي يكون فيها نظام التسوية الإجمالية الآتية متاحاً على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. ومع ذلك يمكن أيضاً عمل ترتيبات منفصلة للتسوية خارج ساعات عمل نظام التسوية الإجمالية الآتية مثل استخدام مؤسسة مالية كوكيل إضافي للتسوية.

تزيل التسوية الآتية مخاطر الائتمان على المشارك المتلقي لكن التسوية الآتية تنطوي على خطر أكبر يتعلق بالسيولة، ويمكن التعرض للإعسار إذا كان وكيل التسوية بنكا آخر. تنطوي ترتيبات التسوية المؤجلة على خطر يتعلق بالائتمان لأن التسوية النهائية لا تتم إلا بعد قيد المبالغ محل المعاملة في جانب الدائن لحساب العميل المتلقي، لكنها قد تؤدي إلى خطر أقل يتعلق بالسيولة لأن طلبات الخصم من رأس مال المشارك تحدث على نحو أقل تواتراً مع الاستفادة من التسوية الصافية.

الشكل 20. تواتر التسوية بحسب الحد الأقصى لقيمة المعاملات



ملاحظة: يتوقف الحد الأقصى للمعاملات في الأردن على نوع المعاملة. يُظهر الشكل السابق الحد الأقصى للمعاملات لعمليات السحب المحلية والشراء ودفع الفواتير. في الفلبين تحدث التسوية ثلاث مرات يوميا ولكن في أيام العمل فقط. بعض الاتفاقيات لا تفرض حدودا قصوى للمعاملات وتترك ذلك لتقدير المشاركين (مثل نظام BiR في السويد، ونظام اتصالات بيانات Zenguin في اليابان، و Jiffy في إيطاليا، و SPEI في المكسيك، إلخ)

النقود الإلكترونية والتسوية (تأثير حسابات الاستثمار)

يجب في العادة أن تحتفظ جهات إصدار النقود الإلكترونية بنسبة واحد إلى واحد بين قيمة النقود الإلكترونية التي يتم إنشاؤها على منصتها ومبلغ النقود التي يُحتفظ بها في حساب استثماري (trust account) في مؤسسة مرخص لها تقبل الودائع مثل بنك. وسيؤثر هذا الشرط على عمليات التسوية.

وعلى غرار البنوك المشاركة، تقوم جهة إصدار النقود الإلكترونية في نظام للدفع الفوري في العادة بالتمويل مسبقا لحساب التسوية المحتفظ به لدى وكيل التسوية. تعد قيمة حساب التسوية بمثابة سقف للحساب الصافي الدائن لإرسال معاملات صادرة - أي الحد الأقصى للقيمة التي يمكن للمشاركة مُصدِر النقود الإلكترونية إرسالها في صافي المعاملات الصادرة. ويشبه هذا مرة أخرى بنكا مشاركا.

بيد أنه يجب على المشاركين مُصدِرِي النقود الإلكترونية أيضا التمويل مقدّما لحساباتهم الاستثمارية (ومنصتهم للنقود الإلكترونية) حتى يكون لديهم ما يكفي من النقود الإلكترونية في النظام لدعم المعاملات الواردة الجديدة عند تلقيها. ومع أنه يُمكن تلقي الأموال في حساب تسوية على الفور (كما في نموذج التسوية الآتية) أو بعد بعض الوقت (كما في نموذج التسوية المؤجلة)، فإن زيادة النقود الإلكترونية يجب أن تتماشى مع زيادة رصيد الحساب الاستثماري من أجل الحفاظ على نسبة واحد إلى واحد بين النقود الإلكترونية والأموال المحتفظ بها في الحساب الاستثماري.

وبسبب هذا الشرط المزدوج للتمويل المسبق، يظل المشاركون مصدرُو النقود الإلكترونية في نظام للدفع الفوري في وضع

اقتصادي غير موات نسبيا بالمقارنة بالبنوك المشاركة. بيد أن هذا الوضع غير المواتي يمكن التخفيف منه، على سبيل المثال، بالنظر في الاحتفاظ بجزء من الأموال لدى وكيل التسوية كأرصدة للحساب الاستثماري، أو السماح بشكل مؤقت لأرصدة الحساب الاستثماري ألا تكون مساوية للنقود الإلكترونية مع ضمان بأن يعاد الحساب الاستثماري إلى وضعه الصحيح في إطار عملية التسوية. لاحظ أن هذه الحلول ستخضع للوائح التنظيمية للنقود الإلكترونية في السوق المعنية.

ومن حسن الحظ أن المعاملات الصادرة أيضا ستجري خلال هذا الوقت. ولذلك، فإن مبلغ الرصيد الممول مسبقا في الحساب الائتماني يجب أن يوافق فحسب التدفق الصافي المتوقع للمعاملات - أي قيمة النقود الإلكترونية الجديدة المطلوبة على المنصة لمعالجة التضاربات بين التدفقات الواردة والصادرة طوال اليوم. وتُمثّل القيمة الإجمالية للتمويل المسبق سقف الائتمان الصافي للمعاملات الواردة. انظر الشكل 21.

في ترتيبات التمويل المسبق الثنائي (ولا وكيل للتسوية)، غالبا ما يستطيع المشاركون مُصدِرُو النقود الإلكترونية تمويل منصة الطرف المقابل مسبقا بإيداع أموالهم في الحساب الاستثماري للمشارك المتلقي. وبعد ذلك يتم إنشاء هذه المبالغ كنقود إلكترونية في منصة الطرف المقابل للنقود الإلكترونية لتيسير قيدها في الجانب الدائن لحساب المتلقي. ولكن كما ناقشنا في القسم السابق، تتطلب نماذج التمويل المسبق الثنائي حسابات منفصلة للتمويل المسبق مع كل طرف مقابل، وهو ما ينطوي على تحديات أكبر تتعلق بإمكانية توسيع نطاق هذا الترتيب والتكاليف.



بعدها: ناو فو خوان، مسابقة سيجاب للصور الفوتوغرافية، 2016.

أنظمة الدفع الفوري عبر الحدود الوطنية

الكثير

من المبادئ التي جرت مناقشتها في الأقسام السابقة تنطبق على الإشراف، وإدارة الاتفاقية، وعمليات البدّالة، والتسوية لأنظمة الدفع الفوري التي تعمل عبر الحدود الوطنية. ولكن حينما يتضمن الوضع العديد من الاختصاصات القانونية/التنظيمية والعملات، يصبح النظام أكثر تعقيداً.

ويُسلط هذا القسم الضوء على بعض خصائص أنظمة الدفع عبر الحدود. توجد أمثلة قليلة لأنظمة الدفع الفوري متعددة البلدان - وتشمل تلك الأمثلة القليلة أنظمة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، وفي منطقة مدفوعات اليورو الموحدة (SEPA). وتجري مناقشات في مراحلها الأولى بشأن أنظمة الدفع الفوري في غرب أفريقيا، وشرق أفريقيا، وجنوب شرق أفريقيا، وغيرها من المناطق.

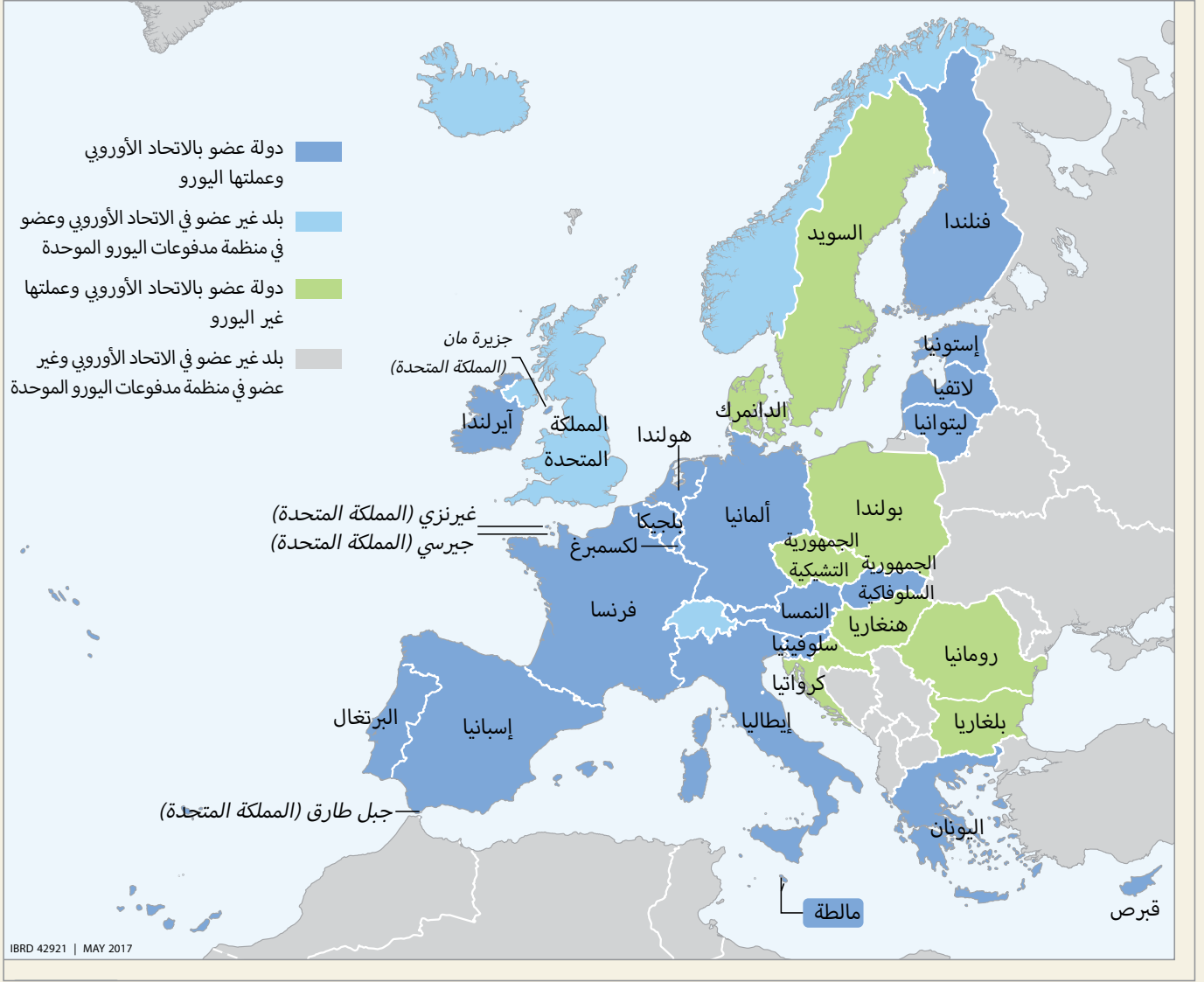
وغالبا ما تقوم مدفوعات التجزئة عبر الحدود على الاتفاقات الثنائية. ومع أن بعض هذه الترتيبات قد تعمل في إطار آبي، فإنها

تفتقر في العادة إلى القواعد المشتركة، والحوكمة، والإشراف على الأنظمة التي نوقشت في هذا الدليل. وبدلاً من ذلك، ينصب التركيز هنا على أنواع الترتيبات متعددة الأطراف الموجودة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC، ومنطقة مدفوعات اليورو الموحدة SEPA.

تضم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي 16 دولةً عضواً تبنّت معاهدة إنشاء الجماعة في عام 1992 لتقنين التعاون فيما بينها في ترتيب ملزم قانونياً.¹⁹ انظر الشكل 22. وفي عام 2019، دشنت الجماعة نظاماً إقليمياً للدفع الفوري للمدفوعات ذات القيمة الصغيرة يُطلق عليه نظام مقاصة التحويلات الفوري TCIB.





منطقة مدفوعات اليورو الموحدة تكتل اقتصادي يضم 36 بلداً داخل منطقة اليورو وخارجها. انظر الشكل 23. وداخل هذا التكتل، تم تدشين نظام الدفع الفوري المُسمّى تحويلات الائتمان الفوري في عام 2017.

19. "عرض عام عن SADC" الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، <http://www.sadc.int/about-sadc/overview/>



المصدر: "منطقة مدفوعات اليورو الموحدة"، البنك المركزي الأوروبي، <http://www.ecb.europa.eu/paym/integration/retail/sepa/html/index.en.html>

الجدول 12. مقاصة التحويلات الفورية TCIB وتحويلات الائتمان الفوري SCT Inst: مقارنة بين الأدوار والفاعلين

منطقة مدفوعات اليورو الموحدة؛ SCT INST	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ TCIB	الدور	
التوجيه المنقح لخدمات الدفع (PSD2)؛ وتنظيم المدفوعات عبر الحدود؛ والقواعد التنظيمية لمنطقة مدفوعات اليورو الموحدة ^٢	مذكرة تفاهم بين البنوك المركزية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	الإطار التنظيمي للإشراف على المدفوعات الإقليمية	الإشراف 
البنك المركزي الأوروبي (ECB)	لجنة الإشراف على أنظمة الدفع (PSOC)	الإشراف على المدفوعات الإقليمية	
مجلس المدفوعات الأوروبي (EPC) أنشأه القطاع المصرفي كهيئة إقليمية للقطاع.	مجلس إدارة أنظمة الدفع في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (PSMB) أنشأته رابطة مصرفي الجماعة ويقوم أيضا مقام أمانة سر.	ملكية وإدارة الاتفاقية	الاتفاقية 
لجان داخل SCT Inst	لجان داخل TCIB	تطوير قواعد الاتفاقية	
البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية	البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية	العضوية في الاتفاقية	
تمت الموافقة على قرابة 33 مُشغِّلًا بما في ذلك شركات خاصة وبنوك مركزية وطنية	تنص قواعد الاتفاقية على عدة مُشغِّلين للمقاصة، ويوجد حاليا مُشغِّل واحد وافق عليه مجلس إدارة أنظمة الدفع في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي/لجنة الإشراف على أنظمة الدفع: BanksevAfrica في جنوب أفريقيا	ملكية/تشغيل البدالة	نظام تحويل خدمات الدفع 
نظام TARGET2 مالكة ومُشغِّل البنك المركزي الأوروبي	نظام التسوية الإجمالية الآتية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مملوك للجنة محافظي البنوك المركزية ويستضيفه/ يُشغِّلُه بنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا	ملكية/تشغيل نظام التسوية	التسوية 
اليورو	راند جنوب أفريقي	العملة	

- أ. "توجيه خدمات الدفع - (الاتحاد الأوروبي) 2015/2366" المفوضية الأوروبية، https://ec.europa.eu/info/law/payment-services-psd2-directive-eu-2015-2366_en
- ب. "المدفوعات عبر الحدود - اللائحة التنظيمية رقم 924/2009" المفوضية الأوروبية، https://ec.europa.eu/info/law/cross-borderpayments-regulation-ec-no-924-2009_en
- ج. "اللائحة التنظيمية لمنطقة مدفوعات اليورو الموحدة"، الاتحاد الأوروبي، <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/LSU/?uri=CELEX:32012R0260>

الإشراف

مهم لكل من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة مدفوعات اليورو الموحدة. فالدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لديها عملات مختلفة ومنطقة مدفوعات اليورو تضم بلداناً ليست أعضاء في منطقة اليورو.

وفي منطقة مدفوعات اليورو، يستطيع العملاء الذين لديهم حسابات بغير اليورو إجراء المعاملات، ولكن إذا كان المبلغ مُرسلاً من حساب بغير اليورو فإنه يجب على المؤسسة المُرسلة تحويل المبلغ إلى اليورو، ويحق للمشاركين تحديد أسعار الصرف الأجنبي الخاصة بهم (مجلس المدفوعات الأوروبي 2019 ب). وعلى النقيض من ذلك، إذا كان الحساب المتلقي مُقوماً بعملة غير اليورو، فإن المؤسسة المتلقية ستجري عملية تحويل العملة. وفي حالة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يمكن للمستخدم النهائي اختبار عملة المعاملة، وتستطيع المؤسسة المُرسلة أو المتلقية إدارة عملية الصرف الأجنبي.

وعند تحديد رسوم المعاملات بين الأطراف، قد تحجب مسألة الصرف الأجنبي تصورات العملاء بشأن السعر، ومن ثم الأساس المنطقي للرسوم. علاوةً على ذلك، قد يكون الامتثال لسياسة المنافسة أكثر تعقيداً عندما يتضمّن الأمر العديد من المُنظمين. وينبغي أخذ العاملين في الاعتبار عند مناقشة رسوم المعاملات بين الأطراف. وتعقيد التفاوض على الرسوم بين الأطراف في سياق متعدد العملات جزء من الأسباب التي جعلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقرر الانطلاق بدون تحديد رسم للتعاملات بين الأطراف. وبالمثل، لا تُطبّق رسوم للتعاملات بين الأطراف في منطقة مدفوعات اليورو الموحدة.

وتعمل أنظمة الدفع في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة مدفوعات اليورو على أساس استرداد التكاليف لا بقصد تحقيق الربح. ويجني نظاماً TCIB وتحويلات SCT Inst إيرادات من الرسوم لدعم العمليات من خلال الرسوم السنوية للمشاركة في الاتفاقية.²² وتتقاضى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضاً رسماً منخفضاً عن كل معاملة ورسم انضمام لمرة واحدة عن انتساب المشارك إلى مقاصة التحويلات الفورية TCIB (الجمعية المصرفية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي 2019). وتُدرج رسوم البدّالة ضمن رسوم الاتفاقية المُطبّقة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أمّا في منطقة مدفوعات اليورو الموحدة، فإن المشاركين يدفعون رسماً منفصلاً للبدّالة إلى مُشغّل البدّالة الذي يُجرون من خلاله المعاملة لأنه يوجد العديد من مُشغّلي البدّالات يتاح استخدامهم.

ثمة اختلافات كبيرة في الإشراف على أنظمة الدفع في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة مدفوعات اليورو الموحدة. فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دخلت اتحاداً قانونياً ملزماً يشتمل على هيئات تشريعية وتنفيذية إقليمية، والبرلمان الأوروبي، ومجلس الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية. وتعلو تشريعات الاتحاد الأوروبي على التشريعات الوطنية، وينص تشريع الاتحاد الأوروبي للمدفوعات على إطار وأساس مشترك للإشراف على المدفوعات من خلال البنك المركزي الأوروبي.

وعلى النقيض من ذلك، لا يوجد في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي برلمان إقليمي، ولا تشريعات إقليمية أعلى من التشريعات الوطنية، ولا بنك مركزي إقليمي موحد. وصيغ التعاون بين الدول الأعضاء في الجماعة في إطار رسمي من خلال البروتوكولات.²⁰ وفيما يتعلق بالمدفوعات، فإن القرارات المتصلة بالقضايا الإقليمية تتخذها لجنة محافظي البنوك المركزية في الجماعة والتي تتألف من محافظي البنوك المركزية لكل دولة عضو ووضعت في إطار رسمي من خلال مذكرة تفاهم بين البنوك المركزية.

الحوكمة والجوانب الاقتصادية والعمليات للاتفاقية

على الرغم من الاختلافات الكبيرة في الإشراف على أنظمة الدفع في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة مدفوعات اليورو الموحدة فإن آليات الدفع الفوري في المنطقتين ذات نهج متشابه في الحوكمة. فكلاهما مملوك لهيئة غير ربحية في القطاع المصرفي. وتضم رابطة مصرفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مجلس إدارة أنظمة الدفع في الجماعة، وهي هيئة مؤلفة من المشاركين بقيادة البنوك ومكلفة بإدارة قواعد الاتفاقية. يؤدي مجلس المدفوعات الأوروبي الذي تقوده البنوك ومؤسسات غير مصرفية دوراً مماثلاً في أوروبا.²¹ وفي الاتفاقية في المنطقتين كليهما، يقوم مجلس منفصل للمشاركين يضم بين أعضائه مؤسسات غير مصرفية بدور منصة لتقديم الآراء والتعليقات التقييمية بشأن عملية كتابة القواعد.

وحيثما تكون العملات واحدة عبر الحدود الوطنية لا يوجد اختلاف يُذكر في المبادئ الاقتصادية للأنظمة الوطنية والعابرة للحدود. ولكن النقد الأجنبي يضيف طبقة أخرى من التكاليف والتعقيد، وهذا أمر

20. "بروتوكولات SADC" الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، <https://www.sadc.int/about-sadc/overview/sa-protocols/>.

21. يضم مجلس إدارة مجلس المدفوعات الأوروبي بنوكاً ومؤسسات غير مصرفية. انظر مجلس المدفوعات الأوروبي (2019أ).

22. "رسوم المشاركة في الاتفاقية"، مجلس المدفوعات الأوروبي، <https://www.europeanpaymentscouncil.eu/what-we-do/be-involved/scheme-participation-fees>.

عملية المقاصة والتسوية للمعاملات

التواصل الفني هو في الغالب أسهل أجزاء التشغيل البيئي/التبادلي، ويصدق هذا على المدفوعات عبر الحدود. وأمام أنظمة الدفع التي تعمل عبر الحدود عدة خيارات: إنشاء بنية تحتية إقليمية موحدة؛ أو الربط بين العديد من الحلول الوطنية، أو السماح للمشاركين بالاختيار من بين العديد من مُشغلي البَدَّالة المُؤهلين.

وتعتمد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة مدفوعات اليورو الموحدة على بيئات تنافسية لخدمات البَدَّالة وإطار للحكومة يتيح لهما اعتماد العديد من مُشغلي البَدَّالة المُؤهلين. وفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تعتمد اللجنة الرقابية للبنوك المركزية معايير إنشاء مُشغلي إقليمي لخدمات البَدَّالة. بيد أن مؤسسة مصرفي أفريقيا المملوكة للبنوك المشاركة في الاتفاقية هي في الوقت الحالي المُشغِّل المعتمد الوحيد. وفي منطقة مدفوعات اليورو الموحدة، يجب على مُشغلي البَدَّالة الراغبين في الانضمام إلى قائمة آليات المقاصة والتسوية في المنطقة الامتثال لقواعد الاتفاقية وإرشادات مجلس المدفوعات الأوروبي. بمقدور المشاركين في نظام الدفع الإقليمي SCT Inst الاختيار من بين 33 مُشغِّلًا مختلفًا للتحويل قد تكون بنوكا مركزية وطنية أو كيانات أخرى.²³ انظر الشكل 24.

في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تتم التسوية من خلال نظام التسوية الإجمالية الآتية للجماعة الذي يوجد مقره في بنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا. وفي منطقة مدفوعات اليورو الموحدة (سيبا)، تحدث التسوية من خلال خدمات مؤسسة TARGET التي تتولى تشغيلها منظومة اليورو، وتضم البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية

في المنطقة. ويجري تسوية المعاملات في سيبا باليورو، والمعاملات في سادك بعملة جنوب أفريقيا الراند.²⁴ وتعتزم سادك تطبيق التسوية على عملات إقليمية أخرى بمرور الوقت.

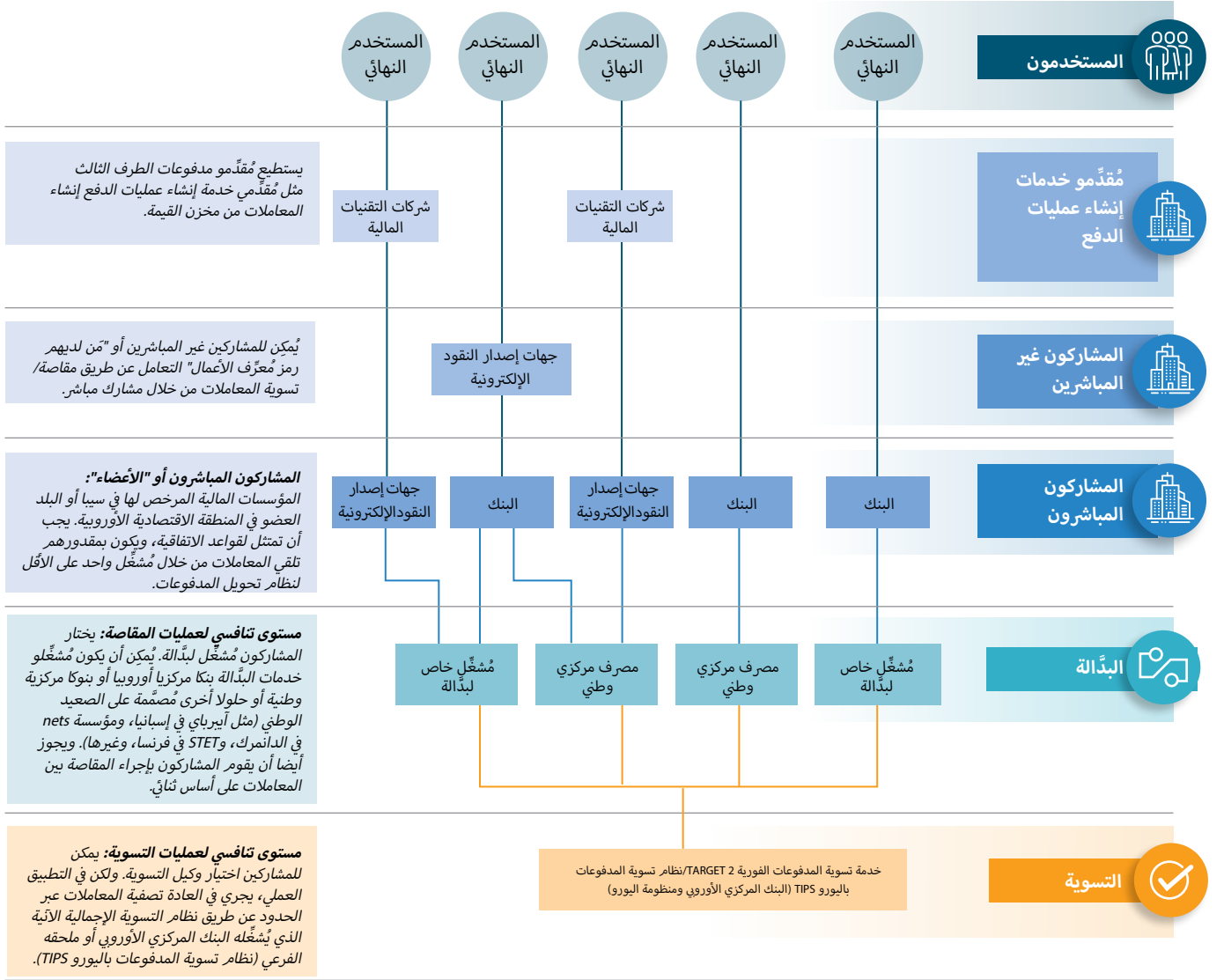
يعتمد إنشاء نظام للدفع الفوري عبر الحدود على كثير من المبادئ المُبَيَّنة للأمثلة الوطنية في هذا الدليل، لكنه حتماً أكثر تعقيداً. وفي التطبيق العملي، تم تدشين مبادرتي سادك وسيبا فقط.

ويُقَدِّم نظام الدفع الإقليمي SCT Inst نموذجاً لتكامل المدفوعات الإقليمية. وهو يستفيد من التكامل الإقليمي الكبير على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فقد تكوّنت هيئات تشريعية إقليمية، واتخذ منظّمون إقليميون بالفعل خطوات أخرى نحو وضع إطار قانوني مشترك بحلول الوقت الذي تم فيه تدشين نظام SCT Inst في عام 2017. وسادك نموذج لعملية تعاونية بين المنظمين وقطاع المدفوعات بدون بعض الخطوات نحو التكامل الإقليمي التي اتخذت في الاتحاد الأوروبي.

ويُظهر النظامان كلاهما التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص، وقيام المنظمين بدور محفّز للتغيير، والآلية الشاملة لاتخاذ القرارات مع المشاركين في الاتفاقية. ومع أن الحوكمة في كل حالة تقودها إلى حد كبير البنوك المشاركة (وهو ما يعكس أسواق المدفوعات داخل هاتين المنطقتين)، فإن هذين النظامين كليهما اتخذتا خطوات للانفتاح على مجموعة أوسع من الفاعلين من خلال عمليات التشاور. وهما يكشفان أيضاً عن بيئة تنافسية مفتوحة لأعمال تحويل المدفوعات، وفي الوقت نفسه الحفاظ على سلامة المعاملات وأمنها.

23 "آليات المقاصة والتسوية"، مجلس المدفوعات الأوروبي، <https://www.europeanpaymentscouncil.eu/what-we-do/sepa-payment-scheme-management/clearing-and-settlement-mechanisms>

24 "الاتساق مع إرشادات البنك الدولي للتكامل الإقليمي الناجح لبنى التحتية المالية"، إطار الدفع الإقليمي، <https://regionalpaymentframework.com/alignment-with-the-guidelines-for-the-successful-regional-integration-of-financial-infrastructures/>





بعده: توني كارومبا، (سيجاب)، Communication for Development Ltd

تنشيط نظام الدفع الفوري

يُرَكِّز

هذا القسم على كيفية تحقيق خدمة فعّالة للتشغيل البيئي في نظام الدفع الفوري. فلكل سوق خصائصها الفريدة، ويجب تصميم نُهج المشروعات بما يلائم السياق السائد في السوق. فبعض المشروعات هي امتداد لأنظمة أخرى للدفع، والبعض الآخر أنظمة جديدة. وبعض المشروعات هي مبادرات للقطاع المصرفي، والبعض الآخر يقودها منظمون. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فإنه يمكن رصد بضع خطوات عملية مشتركة. ويبيّن الشكل 25 هذه الخطوات. وتشمل الخطوات ما يلي:

- **التخطيط.** تقوم جهة مختصة بتحديد المشكلة أو "قصور السوق" حيثما يُتوقَّع تحسين التشغيل البيئي/التبادلي. وتوضع رؤية مشتركة لحل تلك المشكلة تشمل القبول الكافي من جانب أصحاب المصلحة الحقيقيين في القطاعين العام والخاص.
- **التصميم.** يتم تصميم حل التشغيل البيئي من خلال عملية تشاركية مع أصحاب المصلحة. ويتم حل المسائل الرئيسية المتصلة بالإشراف والحوكمة والحوافز الاقتصادية ونموذج التشغيل.
- **دخول السوق.** يبدأ تشغيل الخدمة وتصبح متاحة للعملاء. مع إنشاء عملية متواصلة لتوسيع خدمات الاتفاقية والاستمرار في تعزيز حجم المعاملات والابتكار.

التخطيط



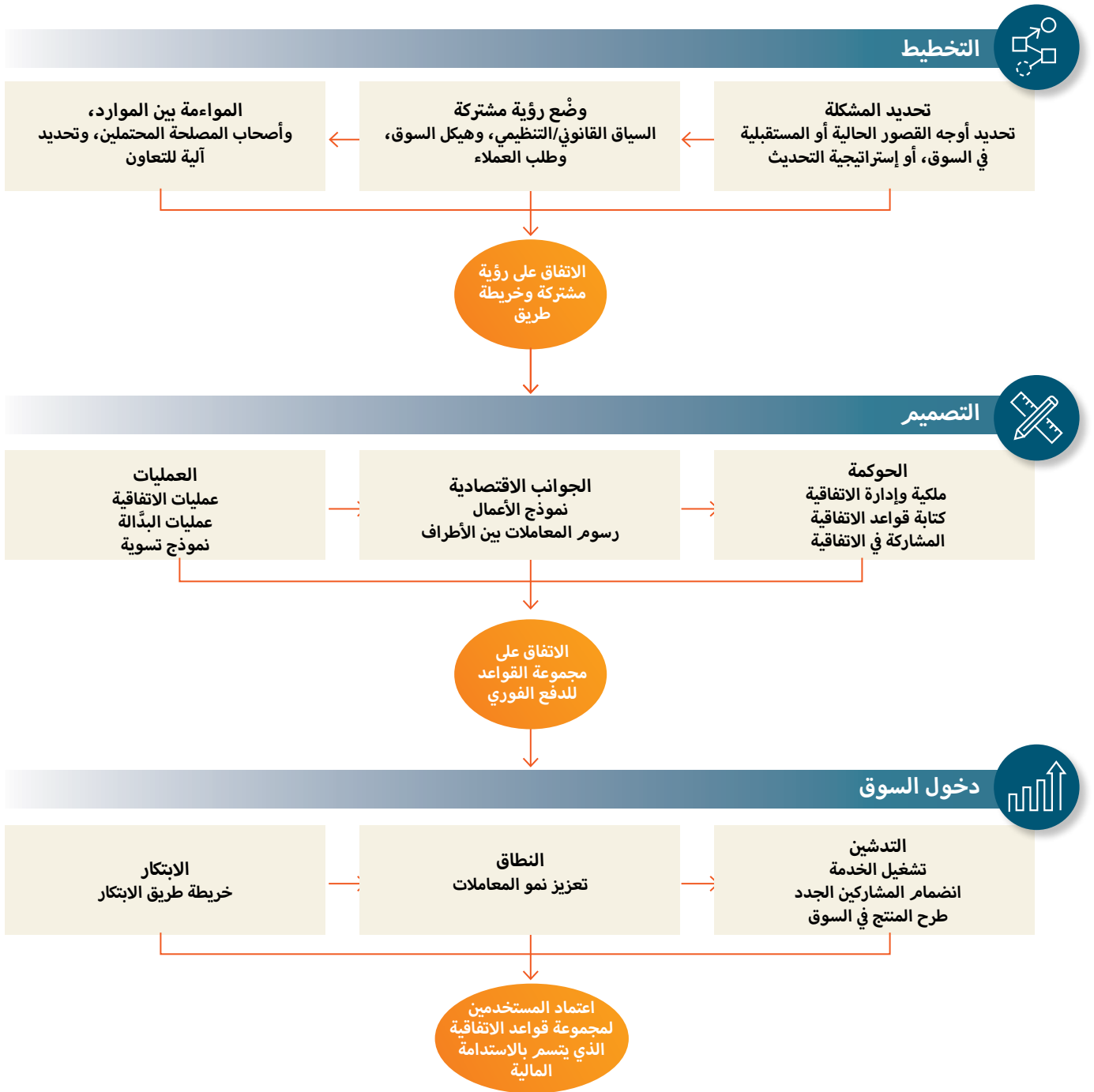
توافق الآراء بشأن المشكلة والحل المقترح أمر بالغ الأهمية. ويجب أن تحظى الخطة بقبول المشاركين والمنظمين وغيرهم ممن لهم مصلحة في نجاح الاتفاقية. وحالما يُتفق على فهم مشترك للمشكلة، يمكن أن تساعد خطة لحل تلك المشكلة - رؤية مشتركة وخريطة طريق - في تحقيق الوضوح والتركيز طوال مراحل المشروع.

تحديد المشكلة

يعني تحديد المشكلة الإجابة عن الأسئلة التالية: لماذا ينبغي أن نعمل من أجل توفير التشغيل البيئي؟ لماذا الآن؟

تُقام أنظمة الدفع الفوري لأسباب عديدة، منها تحسين بيئة المنافسة، والابتكار، والشمول المالي. وحيثما تكون المنافسة في السوق أو الابتكار هي الدافع إلى التغيير، غالبا ما تُؤدّي الحكومة أو المنظم دورا مُحفّزا كما هو الحال في المملكة المتحدة وأستراليا والفلبين. وفي حالات أخرى، يُمكن أن تضطلع جمعية من القطاع المصرفي أو مُشغّل النظام بدور رائد في الدعوة للإصلاح.

وفي بعض الأحيان تكون المشكلة واضحة، وفي البعض الآخر تساعد البحوث في بيان أبعاد القضية. في المملكة المتحدة، أمر وزير المالية بإعداد تقرير مستقل عن المنافسة والابتكار في الصناعة المصرفية. وكانت نتائج هذا الجهد - من خلال تقرير كروكشانك (2000) المحرك لأجندة الإصلاح فيما يتصل بالمدفوعات الفورية. وفي تازانيا، أجرت مؤسسة التمويل الدولية بحثا لأوضاع السوق لتحديد طبيعة التحديات التي تعوق سوق الدفع وكيف يمكن أن تساعد خدمة التشغيل البيئي في التصدي لتلك التحديات.



أسئلة مهمة يتعين طرحها...

... عند تحديد المشكلة:

- هل نفهم طبيعة المشكلة؟
- ما هي العوامل المحتملة لهذا القصور في السوق؟
- هل نعرف كيف نختبر فرضياتنا؟
- هل التشغيل البيئي/التبادلي هو الحل في هذا الوقت لمعالجة قصور السوق الذي تم تحديده؟

قد تساعد بحوث السوق في تحديد طبيعة المشكلة والحل المطلوب. وقد تتضمن هذه البحوث:

- الطلب على التشغيل البيئي/التبادلي في السوق.** فهم احتياجات العملاء وطلب السوق سواء من المسوح الاستقصائية للسوق أو من مؤشرات بديلة لطلب العملاء، مثل المعاملات خارج السوق الرسمية وتعدد ملكية الحسابات.
- تقييم أسواق المدفوعات.** فهم ماهية خدمات الدفع الرقمية المعروضة في السوق، وكيف يتواصل مُقدمو الخدمات اليوم إن كانت في الأصل موجودة. ما هي البنية التحتية المتاحة بالفعل في السوق؟ هل يلزم إيجاد حل جديد؟ أو هل يمكن تعديل الحلول الحالية لتساعد في حل المشكلة؟

وَضْعُ رُؤْيَةٍ مُشْتَرَكَةٍ

غالبا ما تظهر رؤى مشتركة وخريطة طريق حالما يتم تحديد المشكلة والحل مع تحسن التشغيل البيئي. وستختلف مسألة من ينبغي أن يتقبَّل هذه الرؤى اختلافا واسعا تبعا للسياق السائد. وفي نظام راسخ للدفع يسعى لتحقيق ربح، قد يتطلب هذا العمل أولا إقناع حملة الأسهم والمستثمرين. وفي جهد يقوده المُنظَّم، قد تكون مجموعة أصحاب المصلحة قطاعا عريضا أوسع من المشاركين في السوق.

وفي أي سيناريو تقريبا، من الضروري كسب التأييد والقبول في مرحلة مبكرة من القطاعين العام والخاص. وفي عملية يقودها القطاع المصرفي، تساعد المشاركة في الفوز بالموافقات التنظيمية الكافية. وفي عملية يُنشئها المُنظَّم، تساعد المشاركة في تحقيق التزام المشاركين بالقواعد المعمول بها.

وغالبا ما يعني وَضْعُ رُؤْيَةٍ واضحة وخريطة طريق تحسين فهم السوق ومن المحتمل أن يشمل تقييم بعض المجالات التالية أو كلها:

- أولويات المشاركين في السوق.** فهم الحوافز للمشاركين في السوق. هل البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية نشطة في السوق؟ ما وَضْعُ هؤلاء الفاعلين من الناحية التنافسية - بما في ذلك من حيث حصة السوق، وبيانات العملاء، والوجود الجغرافي لشبكات التوزيع؟ خلاصة القول، يُرجى التفكير مليا في مدى استعداد المشاركين للعمل معا (أم لا) في حل المشكلة.
 - مبادرات محتملة أخرى.** حاول أن تكتشف من أيضا يبحث المشكلة نفسها. كيف ينبغي إشراك أصحاب المصلحة أولئك في هذه العملية؟ ما الذي يُحتمل أن يحدث إذا لم يشارك هؤلاء الفاعلون مشاركة فعالة؟
 - التشريعات واللوائح التنظيمية.** كيف تؤثر التشريعات واللوائح التنظيمية الحالية على السوق؟ هل ثمة خيارات نماذج مُعيَّنة غير ممكنة في ظل السياق السائد حاليا؟ أي السلطات ينبغي إشراكها في مراجعة و/أو إجازة الخطة المقترحة؟
- بنهاية هذه المرحلة، ينبغي أن يكون أصحاب المصلحة قد اتفقوا على خطة - تجيب عن سؤال مؤداه كيف يمكن أن يعمل أصحاب المصلحة معا لجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة؟ خريطة طريق المشروع هي إحدى الأدوات لبيان الخطوات المطلوبة. ومن المحتمل أن تشمل على توقيت الإجراءات بالغة الأهمية، وأدوار أصحاب المصلحة، والأهداف الوسيطة للمشروع.

أسئلة مهمة يتعين طرحها...

... عند وَضْعِ رُؤْيَةٍ مُشْتَرَكَةٍ:

- من هم أصحاب المصلحة الحقيقيون في هذا المشروع؟ هل هم ملتزمون التزاما كاملا برؤية مشتركة؟
- كيف تؤثر عوامل السوق في شكل الحل المقترح؟
- ما هي الإجراءات للانتقال من رؤية مشتركة إلى حل ملموس على أرض الواقع؟



المواءمة بين الموارد

من المرجح أن توجد شخصية رائدة في هذه المرحلة. ومن المتوقع أن تكون شخصا أو كيانا عرض رؤية وكسب تأييد أصحاب المصلحة. هل يملك هذا الشخص الرائد القدرة على جعل المتنافسين يعملون معا؟ إن كانت الإجابة بلا، فقد يلزم الاستعانة بمُيسر مستقل. قام شركاء التنمية مثل مؤسسة التمويل الدولية في تزانيا، وآخرون من الفاعلين المستقلين في السوق بدور أطراف محايدة موثوق فيها للتوسط في المناقشات بين أصحاب المصلحة على اختلاف حوافزهم.

وبشكل منفصل، يجب على رؤساء المشروع التفكير مليا في أنواع الخبرة الفنية اللازمة للمشروع. قد يقتضي هذا توسيع القدرات (مثل قيام مؤسسة المدفوعات الوطنية NPCI في الهند بتكليف خبراء جدد من داخلها)، والاستعانة بشركة من أجل التشاور (مثل شركة KPMG لمنصة المدفوعات الجديدة في أستراليا) أو استقدام خبراء كاستشاريين مؤقتين (مثل الاستشاريين الذين تعاقدت معهم مؤسسة تعزيز القطاع المالي FSDU في أوغندا).

وينبغي أن تكون الخبرات المنشودة ملائمة للسياق السائد في السوق واحتياجات المشروع. ويمكن أن تشمل على خبراء في المجالات القانونية/التنظيمية، ونماذج الأعمال، والحوكمة/كتابة القواعد، ومجالات فنية مُعيّنة، مثل الصرف الأجنبي، والتسوية، ومعايير عنونة المدفوعات.

أسئلة مهمة يتعين طرحها...

... عند المواءمة بين الموارد:

مَن يمتلك النفوذ المعنوي لمساعدة المتنافسين على العمل معا؟

هل لدينا الخبرة المناسبة لضمان أن يتخذ تصميم الاتفاقية النهج الصحيح استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية؟

تهدف مرحلة التصميم إلى الإجابة عن أسئلة مهمة حول كيفية هيكلة نظام الدفع، بما في ذلك القرارات المتصلة بالحوكمة والنماذج الاقتصادية والتشغيلية. هذه القرارات تُتخذ في إطار الضوابط التي يُحددها الإشراف القانوني/التنظيمي، وهي تلعب دورا مهما في تحديد هل سيحقق النظام الأهداف التي وُضعت في بداية المشروع.

وقد تختلف نقطة البداية لتصميم المشروع اختلافا كبيرا من مشروع لآخر. فعلى سبيل المثال، مشروع لمجموعة من البنوك تتولى تشغيل نظام للبطاقات أو معاملات المقاصة الآتية ربما عالج بالفعل المسائل المتصلة بالجوانب القانونية والحوكمة كما كان الحال في كولومبيا والهند وغانا. وإذا اقترح المُنظم أو مجموعة من المشاركين في القطاع حلا جديدا، فقد يتعين إنشاء كيان قانوني جديد كما كان الحال في الأردن وكينيا وبيرو.

وعلى أي حال، من المهم أن تتضمن عملية التصميم المشاركين في جو تشاوري منفتح. وسيكون للقرارات التي تتخذ في مرحلة التصميم تأثير كبير يُحدّد هل سيظل المشاركون في السوق ملتزمين بإنجاح المشروع.

وضع مبادئ التصميم

قد تكون قائمة مختصرة من مبادئ التصميم مفيدة في توجيه عملية اتخاذ القرارات. فعلى سبيل المثال، قد تشمل الأسئلة المطروحة ما يلي:

- هل يستهدف النموذج تحقيق الربح أم مجرد تغطية التكاليف؟
- ما هي مؤهلات المشاركين لإبداء رأيهم في اتخاذ القرارات؟
- ما هي أنواع المشاركين الذين ينبغي إشراكهم بشكل مباشر وليس بشكل غير مباشر أو عدم إشراكهم على الإطلاق في الاتفاقية؟
- وتعد مبادئ مؤسسة بيل وميليندا غيتس لتصميم مشروع Level One منطلقا محتملا لاتخاذ القرارات على نحو يراعي مصالح الفقراء في تصميم الاتفاقية (مؤسسة بيل وميليندا غيتس 2019). ولا يُقصد بهذه المبادئ أن تكون قائمة مرجعية، إنما المقصود منها أن تكون أساسا لوضع المبادئ التي تهم كثيرا أصحاب المصلحة في مشروع مُعيّن.

الحلقة المفتوحة (Open loop). يجب أن تكون الاتفاقية مفتوحةً لأي مُقدِّم خدمات مُرخص له بالمقارنة بالاتفاقيات المغلقة التي تقتصر العضوية فيها على بعض مقدمي الخدمات (مثل اقتصارها على كبار مقدمي الخدمات).

تخضع لحوكمة المشاركين. للاتفاقية هيكل حوكمة ديمقراطي يُعطى فيه المشاركون فرصاً متساوية للملكية.

ليست للخسارة/لاسترداد التكاليف مضافاً إليها الاستثمار نموذج لاسترداد التكاليف مع مجموعة إضافية من الأموال لتغطية الاستثمارات المطلوبة لتشغيل الاتفاقية. ولا يعني هذا أن المشاركين المرتبطين بالاتفاقية لا يمكنهم تحقيق ربح. ولكن الهدف الرئيسي ينبغي أن يكون تحقيق أقل تكلفة ممكنة على المستخدم النهائي.

المقاصة الآتية. اتفاقية تجري مقاصة للمعاملات على نحو متواصل مقارنة بتجهيز المعاملات لكل دفعة.

التنظيم. يتولى المُنظِّم المالي أمر تنظيم الاتفاقية، وتعمل الاتفاقية في النطاق الإلزامية الوطنية.

أمر الدفع (Push payments). في عملية الدفع السريع، يُنشئ الدافع أمر الدفع، ويتم قيد المبلغ في الجانب الدائن لحساب المستفيد (مثل دفع الرواتب خلال غرف المقاصة الآتية) مقارنة بأمر السحب التي يُنشئ فيها الدافع المعاملة (مثل الشيكات) وتنطوي على خطر أكبر (خطر رفض المعاملة، خطر الاحتيال، إلخ).

غير قابلة للإلغاء. حالما تتم المعاملة من الدافع إلى المستفيد لا يمكن إلغاؤها أو الرجوع عنها. عدم قابلية الإلغاء عامل رئيسي في إبقاء تكاليف المعاملات منخفضة.

التسوية في اليوم نفسه. تتم تسوية المعاملات خلال اليوم بشكل شبه فوري مقارنة بالتسوية المؤجلة إلى اليوم التالي أو يوم العمل التالي. والتسوية في نفس اليوم وسيلة للحد من مخاطر الائتمان.

الرصد المشترك للاحتيال. يستثمر المشاركون بشكل مشترك في نظام مشترك لمواجهة الاحتيال، ويتعاونون في تصميمه وتنفيذه، الأمر الذي يساعد على تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف. ويتيح تقاسم البيانات بين المشاركين رصد مزيد من حالات الاحتيال، ومن ثم الحد من الاحتيال للجميع.

شفافية الرسوم. لضمان حماية العملاء وثقتهم في الاتفاقية، تحث مبادئ تصميم مشروعات المستوى الأول على شفافية الرسوم ضمن إطار أكبر يتضمن الشفافية بشأن الحقوق والواجبات للمستهلكين، ومنهم العملاء أصحاب المهارات المحدودة في القراءة والكتابة.

حسابات متعددة المستويات. تتيح الحسابات المتعددة المستويات (ومتطلبات التعرف على العميل بمستوياته المتعددة) للعملاء على اختلاف المخاطر التي يتعرضون لها إمكانية الوصول إلى الاتفاقية بمجموعات مختلفة من الشروط. ويكفل هذا المبدأ زيادة إمكانية الوصول إلى الاتفاقية وفي الوقت نفسه الحد من المخاطر على مُقدِّمي الخدمات.

حالات الاستخدام. يجب أن يساعد النظام على تمكين حالات الاستخدام الرئيسية للعملاء من تحقيق الانتشار على نطاق واسع، والاستفادة من نفس ترتيبات الدفع وبروتوكولات التسوية الأساسية.

تقديم ضمانات. للتخفيف من مخاطر السيولة، أو احتمال أن يعجز أحد المشاركين في الاتفاقية عن الوفاء بالتزاماته نحو المشاركين الآخرين يمكن استخدام حسابات الضمانات.

المصدر: مؤسسة بيل وميليندا غيتس 2019.

الحوكمة

هل يوجد مركز قانوني طويل الأجل للاتفاقية؟ إذا كانت الإجابة بلا، فكيف يتم تحديد هذا المركز القانوني؟

إذا كان الترتيب المعني تحتضنه منظمة أخرى أو يبدأ كاتفاق غير رسمي بين المشاركين، فما هي الخطة للانتقال إلى مركز أكثر دواما له حوكمة رسمية للاتفاقية؟ ويجب وضع هذه الخطة في مرحلة مبكرة من العملية وأن تكون واضحة لكل أصحاب المصلحة حتى يمكنهم التخطيط على النحو الملائم.

وينبغي اتباع نهج مُوثَّق توثيقا واضحا بشأن كيفية اتخاذ القرارات وكيف يشارك الأعضاء في تلك القرارات. ويجب بالمثل وضع متطلبات العضوية (المشاركة المباشرة). وبالنسبة للترتيبات التي يضعها المُنظَّم أو يُؤثِّر عليها تأثيرا كبيرا، هل يُطلَب من فاعلين مُعيَّنين في السوق أن يكونوا أعضاء فيها؟ وإذا كانت قواعد الاتفاقية تتيح المشاركة غير المباشرة، فما هي آليات الإشراف بالنسبة لأولئك المشاركين؟

سيكون مدير الاتفاقية في نهاية المطاف مسؤولا عن تحديد الخدمات التي سيكون مطلوبا من الأعضاء استخدامها وأيها يكون اختياريا. هل يجب على المشاركين إجراء المعاملات من خلال الآلية سواء تلك التي تكون بين حسابات لدى نفس مقدم الخدمات أو لدى اثنين مختلفين من مقدمي الخدمات؟ هل يوجد شرط يفرض إرسال جميع المعاملات من خلال النظام، أم أنه يُطلَب فقط توفر القدرة على تلقيها؟ أي أنواع المعاملات ستتم تغطيتها؟ قد يكون للإجابات على هذه الأسئلة تأثير كبير على أحجام المعاملات وكسب قبول المشاركين.

أسئلة مهمة عن الحوكمة

- ما هو هيكل الملكية طويلة الأجل للاتفاقية؟ إذا لم تكن الاتفاقية أصبحت بالفعل في مركزها طويل الأجل، فهل توجد خطة واضحة للانتقال إلى ذلك الهيكل؟
- من ستكون له سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بالاتفاقية، وما هو الدور الذي سيؤديه المشاركون لإثراء تلك العملية؟
- ما هي مؤهلات العضوية (المشاركة المباشرة) في الاتفاقية؟

الجوانب الاقتصادية

ما هي التكاليف ومصادر التمويل المتوقعة؟ كيف يمكن وضع نموذج للتمويل المستدام؟ هل ستكون الرسوم ثابتة لكل مشارك أم متغيرة بحسب المعاملة أم مزيجا من الاثنين؟ ما هو التوقع المعقول لحجم المعاملات لحساب إيرادات الرسوم؟

في معظم الحالات، يُترك تسعير المستخدم النهائي للسوق، لكن بعض الاتفاقيات تحد من قدرة المشاركين على التمييز في السعر بين المعاملات داخل الشبكة وخارجها - وتحظر على المشاركين زيادة الرسوم عن المعاملات إلى منصة أخرى.

بصرف النظر عن القيود على الرسوم التي يدفعها العملاء، استعرض الحوافز الاقتصادية لدى المشاركين لتنمية المعاملات. إذا لم توجد حوافز ملائمة لتعزيز الاستخدام، فما هو السبب المحتمل لهذا الاختلال؟ هل فرض رسم للتعامل بين الأطراف هو الحل الصحيح للموازنة بين تلك الحوافز؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن تطبيقه؟

أسئلة مهمة عن الجوانب الاقتصادية

- ما هو النموذج الاقتصادي للاتفاقية؟ كيف يتم توليد التدفقات النقدية لدعم الحل؟
- ما هو تأثير التشغيل البيئي على الرسوم التي يدفعها العملاء؟
- هل يلزم تطبيق رسوم للتعامل بين الأطراف للموازنة بين الحوافز؟

العمليات

ما هي خدمات الدعم المطلوبة لإدارة العمليات؟ هل ستوجد علامة تجارية مشتركة؟ ما هي نماذج المقاصة والتسوية التي ستدعم نظام الدفع الفوري؟

هل يلزم أن يُحدّد مدير الاتفاقية من سيمتلك و/أو يُشغّل البَدّالة؟ بعض مديري الاتفاقيات يُرْكُزون على حوكمة الاتفاقية فقط ويسمحون للمشاركين بتكوين ترتيبات منفصلة لتحويل المعاملات. على سبيل المثال، في جنوب أفريقيا تقوم رابطة المدفوعات PASA بدور مدير الاتفاقية، ومؤسسة مصرفي أفريقيا Bankserv بدور مُشغّل البَدّالة.

إذا كان مدير الاتفاقية يقوم بدور مُشغّل البَدّالة، فهل سيتم شراء وتأجير وبناء منتجات وخدمات التكنولوجيا من مصادر مفتوحة (Open source)، أم التعاقد مع مُقدّم خدمات؟

بعض الأنظمة مثل نظام المدفوعات الأسرع في المملكة المتحدة تتعاقد مع مشاركين بشأن خدمات الاتفاقية والبَدّالة، لكنها تسند عمليات التحويل بشكل كامل إلى مُقدّم خدمات خارجي. وأنظمة أخرى مثل مؤسسة المدفوعات الوطنية بالهند تشتري الشفرة البرمجية من مُورّدي الخدمات وتُدخل عليها تعديلات.

ومع ذلك تقوم أنظمة مثل نظام تنزانيا للدفع الفوري بتطوير حلول جديدة تماما على أساس تكنولوجيا المصادر المفتوحة.

وقد يتيح امتلاك البنية التحتية درجة أكبر من المرونة، ويزيل الاعتماد على مُورّدي خدمات وحيد، لكن هذا النهج يتطلب المزيد الموارد. ويجب أن تلي البنية التحتية المختارة لعمليات التحويل المعايير التي يتم تحديدها من خلال قواعد الاتفاقية مثل أمن البيانات، وإتاحة واجهة المستخدمين، ووقت التشغيل، واستمرارية الأعمال، والتعافي من الكوارث، والاستجابة للحوادث، وخدمات الدعم. ويجب أيضا أن تكون قادرة على الإنجاز في حدود الإطار الزمني المتوقع للمشروع.

أسئلة أساسية عن العمليات

- من الذي يقود العلامة التجارية في السوق، وإذا كان هناك فاعلون متعددون، كيف تتم موازنة الرسائل/الحوافز؟
- كيف سيتم تنظيم نماذج التقاص والتسوية، وأي من المشاركين سيكون بمقدوره إجراء عملية التقاص و/أو التسوية مباشرة؟
- ما هي الخبرة المشتركة للمستخدم في الاتفاقية، وما هي الخدمات أو المتطلبات الضرورية لضمان أن تكون الخبرة متسقة ويمكن الاعتماد عليها؟

ومن الضروري الاتفاق على نموذج التسوية، وكذلك على خطط الطوارئ في حالة تخلف أحد المشاركين عن التسوية بما في ذلك الضوابط اللازمة لتقليل المخاطر المتصلة بالتسوية. وإذا كانت جهات إصدار النقود الإلكترونية والبنوك كلتاهما من المشاركين في نظام التسوية، فسوف يتعيّن أيضا النظر في الجوانب الاقتصادية للصناديق الاستثمارية.

وتأتي كل هذه القرارات معا على مستوى خبرات العملاء. ويجب أن تراعي الاتفاقية آثار وتداعيات إنشاء عمليات الدفع، والعنونة، وتدابير حماية المستهلكين مثل التحقق من الأسماء، ونطاق أي نزاع مشترك، والاحتياط، وخدمات مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب.

الأدوات والموارد

الموارد الموصى بها في حوكمة الدفع الفوري:

"الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي: التشغيل البيئي" – رؤى ثاقبة لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) عن أعمالها في التشغيل البيئي في تنزانيا.

"أنظمة التمويل الرقمي التي تعود بالنفع على الجميع" – مشروع Level One لمؤسسة بيل وميليندا غيتس.

الأداة الموصى بها في كيفية إجراء دراسة الجدوى لنموذج التشغيل البيئي: المصدر: <https://www.cgap.org/sites/default/files/2020-11/11-2020-CGAP-Interoperability-Model-with-IMT.xlsx>

لمعرفة المزيد عن أدوات نماذج التحويل، الرابط: <https://www.cgap.org/sites/default/files/2020-11/11-2020-CGAP-Switch-Toolkit.xlsm>



فإذا كانت الخدمات تسير بسلاسة ويسر، فما هي الخطوات التالية؟ تعمل أنجح أنظمة الدفع الفوري على تنمية الابتكار على أساس متواصل. والتوسع المتواصل في الخدمات ضروري للحفاظ على أهميتها في مشهد سريع التغير للمدفوعات العالمية. ومن السبل المحتملة لتحقيق نمو أنظمة الدفع الفوري حتى تصل مرحلة النضج شبكات العضوية الموسّعة، وإقامة روابط بأنظمة الدفع الأخرى، وإضافة أنواع مختلفة للمعاملات، أو تدشين منتجات جديدة للاتفاقية.

أسئلة مهمة عن جوانب دخول السوق

- ◀ هل تسير الخدمات كما كان متوقعا؟ إذا لم تكن كذلك، فما الذي يجب تغييره؟
- ◀ وحالما يجري تشغيل الخدمات الأولية على نحو فعّال ما هي الخطوات التالية على خريطة الطريق؟

قد تختلف مرحلة التدشين اختلافا كبيرا من حيث التعقيد والوقت الذي تستغرقه. فإذا كان يجري تنفيذ نظام جديد لتحويل المعاملات، فإن ربط المشاركين بالنظام قد يستغرق أكثر من عام. وستكون البدّالة أكبر استثمار رأسمالي، وسيساهم أكبر مساهمة في التكاليف التشغيلية الجارية. ولكن ينبغي أيضا أن يؤخذ في الاعتبار الجهد والتكاليف التي يتكبدها المشاركون لأنه قد يتعين عليهم القيام باستثمارات كبيرة للربط بالترتيب الجديد (ليبيس أدفايزورز 2016).

وسيتعين على مدير الاتفاقية أن يُقرّر هل سيقوم بتدشين النظام حينما يصبح كل المشاركين جاهزين من الناحيتين التقنية والتشغيلية أم تدشينه حينما يكون الحد الأدنى اللازم من المشاركين (حتى ربما اثنين منهم فحسب) جاهزين لبدء التشغيل.

وحالما يتحدّد موعد التدشين ما هي خطة الانطلاق لدخول السوق؟ كيف ستدار حملات التسويق؟ كيف سيتم ربط المشاركين بالنظام؟ وبعد التدشين، ينبغي تتبع الأداء على نحو وثيق. فهل المعاملات تزداد مثلما كان متوقعا؟ إن لم تكن كذلك فما السبب؟

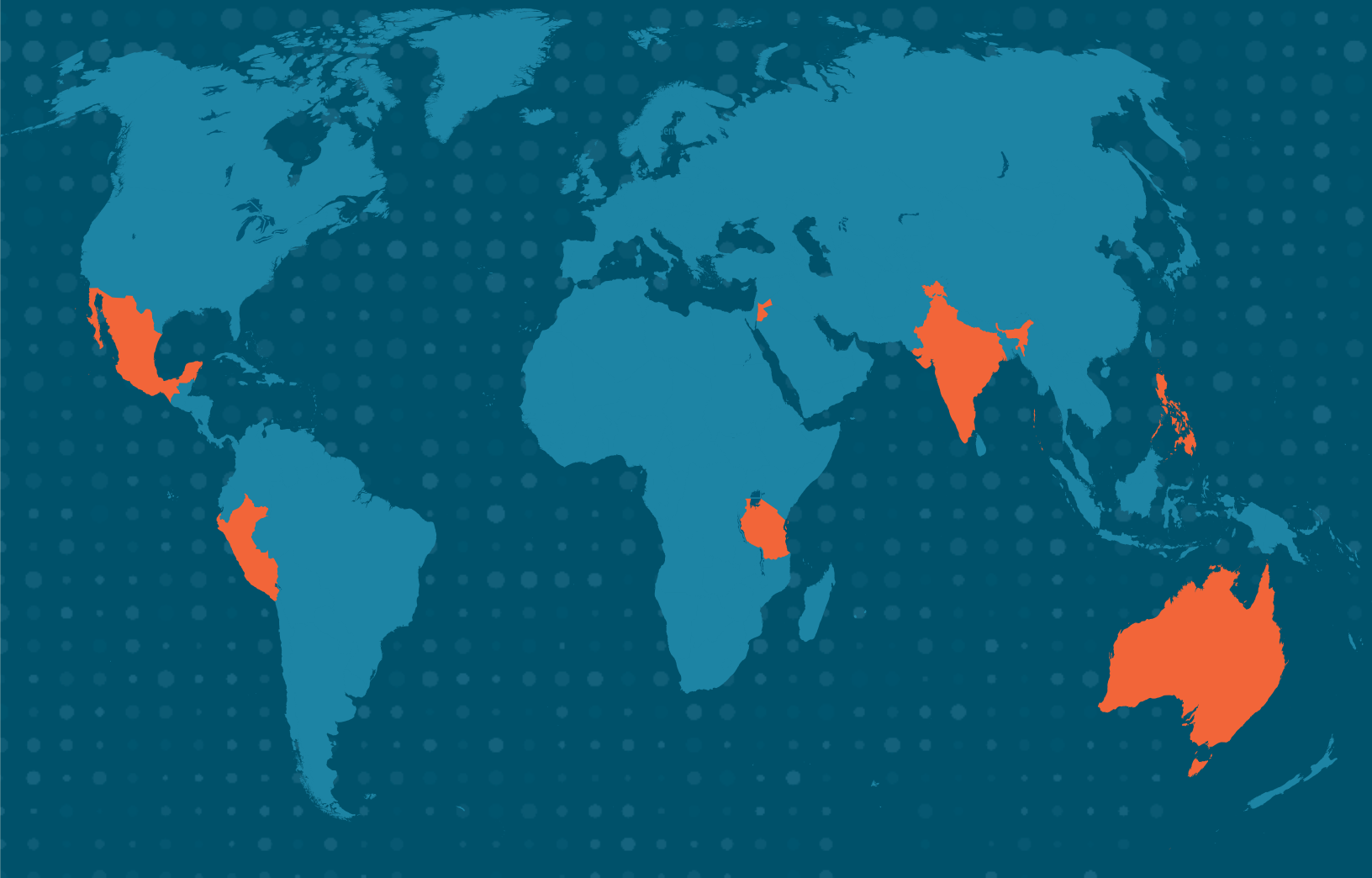
وحيثما لا يتحقق توسيع نطاق المعاملات، قد يتعين إعادة النظر في خطوات أخرى وإعادة تقييم مسائل رئيسية. فهل المشاركون غير ملتزمين بالدرجة التي كانت مرتقبة؟ هل توجد مجالات الحوافز فيها غير متسقة أو النموذج التشغيلي لا يتيح أفضل تجربة ممكنة للعملاء؟ ستكون سبل علاج عدم تحقيق انتشار الخدمة متنوعة كتشخيصات.



بعده: نور الدين، مسابقة سيجاب للصور الفوتوغرافية، 2013.

أمثلة لأنظمة الدفع الفوري

من بلدان مختلفة



تشير دراسات الحالات إلى أنظمة من أستراليا والهند والأردن والمكسيك وبيرو والفلبين وتزانيا. وقد اختيرت هذه الحالات لأنها تُمثّل مجموعة متنوعة من النماذج والنُهُج. وهي تدرج في ثلاث مجموعات: أنظمة جديدة للدفع الفوري، ودعم مُوسّع لأنظمة قائمة، ونُهُج فريدة في أنظمة الدفع الفوري. (انظر الجدول 13 والجدول 14).

ليس للنجاح طريق واحد في ظل التشغيل البيئي/التبادلي. والحل الناجح في سوقٍ قد لا يكون ناجحاً في سوقٍ أخرى. ولكن خبرات أنظمة الدفع الفوري القائمة يمكن أن تساعد في إيضاح النُهُج المختلفة للتخطيط والتصميم.

وفي هذا القسم، نتناول أمثلة تُبيّن كيف كانت مقارنة الأسواق المختلفة لأنظمة الدفع الفوري، وكيف وصلت إلى نتائج مختلفة.

أنظمة الدفع الفوري الجديدة

المكسيك، SPEI. نظام المدفوعات الإلكترونية بين البنوك SPEI آلية

قائمة بالفعل يديرها المُنظّم وقد وسّعت قدراتها لتقديم خدمات الدفع الفورية. وهي نظام التسوية الإجمالية الآتية المملوك للمُنظّم في المكسيك، وتدعم أيضا مدفوعات التجزئة. ومن خلال سلسلة من التحديثات في الفترة من 2005 إلى 2015، أضاف المُنظّم خصائص شبه فورية وإتاحة الخدمات بشكل متواصل إلى معاملات التجزئة التي يدعمها نظام SPEI. وتتم تسوية المعاملات على نحو شبه فوري في نفس الآلية على دفعات صغيرة.

نُهج فريدة للمدفوعات الفورية

تزانبا، منظومة لإصدار النقود الإلكترونية تقودها شبكات

تشغيل الهاتف المحمول MNO. نهج يقوده القطاع المصرفي

ابتكرت فيه جهات إصدار النقود الإلكترونية التي تقودها شبكات تشغيل الهاتف المحمول آلية جديدة متعددة الأطراف. وتم تحديد الشروط في مجموعة من القواعد المشتركة لاتفاقية الدفع الفوري، لكن لم يتم إنشاء كيان قانوني منفصل.

وُسّهل ترتيبات الربط التقنية الثنائية إجراء المقاصة

بين المعاملات، وتيسّر المراكز الممولة مسبقا على منصات

الطرف المقابل تسوية المعاملات.

بيرو BIM. محفظة النقود الرقمية Bim هي نهج يقوده القطاع

المصرفي في ترتيب جديد اتفقت فيه مجموعة من مُقدّمي الخدمات المالية على الاستثمار والتشغيل البيني لمنصة موحدة للمحافظ الإلكترونية بواسطة الهاتف المحمول. ولا يلزم في هذه الآلية اتخاذ ترتيبات فنية منفصلة لإجراء مقاصة المعاملات. وتجري تسوية المدفوعات بالقيمة الصافية على أساس مؤجل في نظام التسوية الإجمالية الآتية RTGS الذي يقوم المُنظّم بتشغيله.

أستراليا NPP. نهج يقوده القطاع المصرفي لنظام جديد للدفع

الفوري يقوم فيه المُنظّم بدور تحفيزي لتشجيع الفاعلين في القطاع الخاص على التحرك. فقد أنشئ كيان جديد مملوك للقطاع الخاص لا يستهدف الربح، ويمتلك فيه المُنظّم حصة أقلية. وتبني النظام هيكل فريدا للحوسبة الموزعة، ليس فيه تحويل مركزي للمعاملات، وتتم التسوية من خلال آلية آتية جديدة يُشغّلها المُنظّم.

الفلبين InstaPay. نهج يقوده القطاع الخاص لنظام جديد للدفع

الفوري يقوم فيه المُنظّم بدور تحفيزي، ولكنه يلعب أيضا دورا مباشرا في التيسير والحوكمة. فقد أنشئت جمعية جديدة للمدفوعات يقودها القطاع الخاص لإدارة جوانب الحوكمة التي لا يُحددها المُنظّم. وتم تعيين مُشغّل منفصل للبدالة. وتجري تسوية المدفوعات بالقيمة الصافية على أساس مؤجل من خلال نظام التسوية الإجمالية الآتية الذي يقوم المُنظّم بتشغيله.

الأردن JoMoPay. نهج يقوده المُنظّم لإقامة نظام جديد وعمل

فيه لتطوير البرمجية وإدارة حوكمة الاتفاقية، وتشغيل البدالة. وفي وقت لاحق نقل المُنظّم هذه الأنشطة إلى كيان أنشئ حديثا ومملوك للبنوك ويمتلك المُنظّم فيه حصة أقلية. وقبل وبعد نقل أنشطة النظام، كانت المعاملات تُجرى من خلال البدالة الوطنية (جوموبي) وتتم التسوية بالقيمة الصافية على أساس مؤجل من خلال نظام التسوية الإجمالية الآتية الذي يتولّى المُنظّم تشغيله.

إضافة قدرات الإنجاز الفوري إلى أنظمة الدفع القائمة

الهند UPI. واجهة المدفوعات الموحدة UPI مُشغّل قائم بالفعل

مملوك للبنوك، ووسّعت قدراته لتقديم خدمات الدفع الفوري. وقد بدأت مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية NPCI - وهي كيان مملوك للقطاع المصرفي يدير أنظمة مدفوعات التجزئة بالهند - بعمليات بطاقات الدفع ولكن سرعان ما انتقلت إلى دعم المدفوعات الفورية من خلال خدمة المدفوعات الفورية IMPS، وفي وقت لاحق بواسطة واجهة المدفوعات الموحدة UPI. واستخدمت مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية أدوات التكنولوجيا القائمة لدعم واجهة المدفوعات الموحدة، لكنها ما لبثت أن استثمرت في تقنية جديدة لتحويل المدفوعات. وتجري تسوية المدفوعات بالقيمة الصافية على أساس مؤجل من خلال نظام التسوية الإجمالية الآتية RTGS الذي يقوم المُنظّم بتشغيله.

الجدول 13. نموذج حوكمة الاتفاقية الفوري ونهج عمليات المشروع

النوع	يقوده القطاع المصرفي	يقوده المنظم
كيان قانوني جديد أنشئ لإدارة خدمات الدفع الفوري	أستراليا (NPP) الفلبين (InstaPay) بيرو (Bim)	الأردن (JoMoPay)
كيان قانوني قائم وسَّع خدماته	الهند (UPI)	المكسيك (SPEI)
لا كيان قانوني (ترتيب متعدد الأطراف)	تنزانيا (آلية MNO)	

الجدول 14. نموذج المقاصة والتسوية

الترتيب	التسوية الآتية	التسوية المؤجلة	حسابات ممولة مسبقا للتسوية
نظام التسويات الإجمالية الآتية للمقاصة	المكسيك (SPEI)		
بدالة للمدفوعات الفورية للمقاصة		الهند (UPI) الفلبين (Instapay) الأردن (JoMoPay)	
منصة المحافظ الإلكترونية المشتركة		بيرو (Bim)	
ترتيبات ربط تقنية ثنائية	أستراليا (NPP)		تنزانيا (آلية MNO)

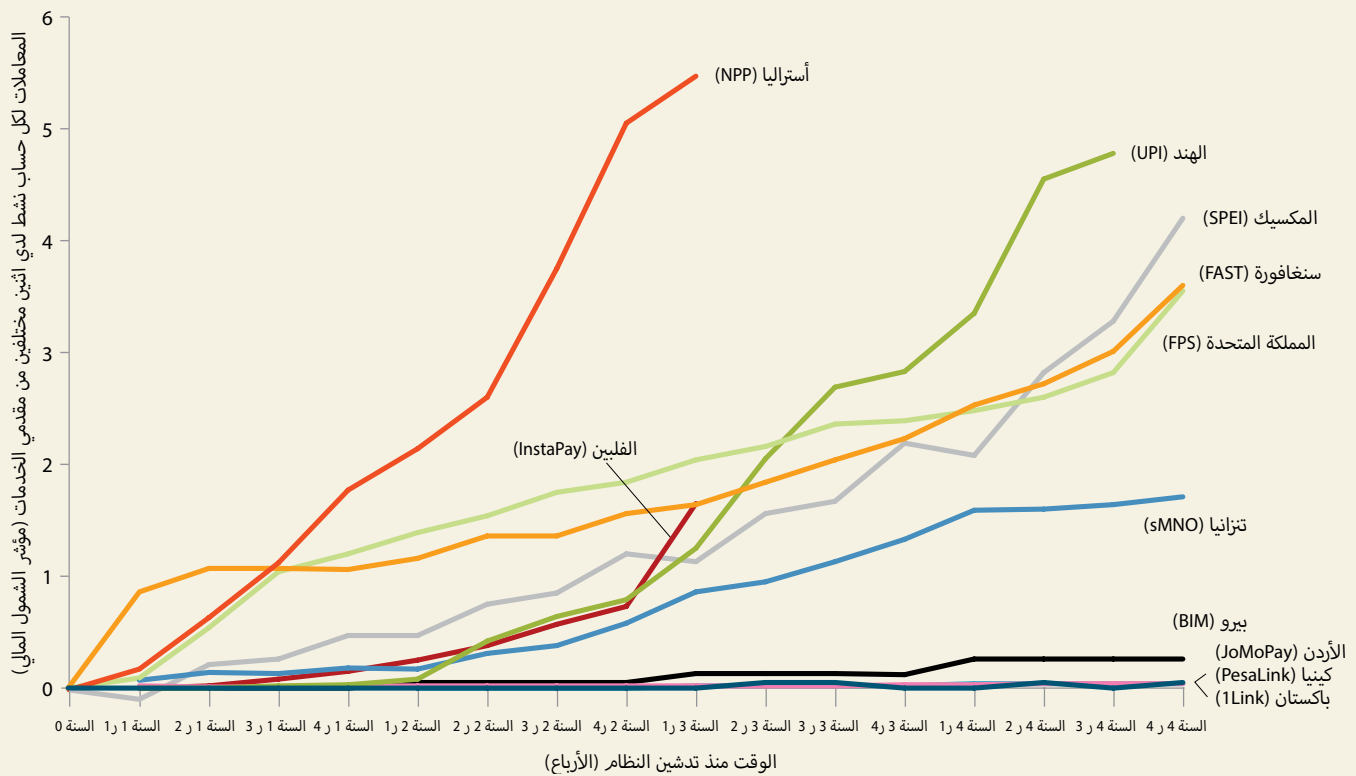
أنها تخدم سوق المحافظ الإلكترونية التي لم تلقَ هي نفسها قبولا كبيرا لدى المستخدمين. ومع أن منصة المدفوعات الجديدة في أستراليا NPP شهدت نموا سريعا بالمقارنة بنظائرها، فإن جانباً من هذه الزيادة في المعاملات يرجع إلى انتقال قنوات الدفع القديمة إلى التقنية الجديدة.

هذه الحقائق لا تمثل تحفظات كبيرة على قصص هذه الأنظمة لأنها عنصر أساسي في قصصها. وتتضمن دراسات الحالة التالية الملاحظات والنماذج والنهج التي ساهمت في الإقبال على استخدام (أو عدم استخدام) مختلف الأنظمة.

يُظهر الشكل 26 أحجام المعاملات بين حسابات خارج الشبكة من مقدمي الخدمات (درجة الإقبال على التشغيل البيئي) بالنسبة إلى الحسابات خلال السنوات الأربع الأولى لتشغيل النظام في مختلف الأسواق. وهو يتضمّن الأنظمة الواردة في هذا الدليل وكذلك في أسواق أخرى للمقارنة.

ولكل سوق خبرات تختلف اختلافا طفيفا عن خبرات الأسواق الأخرى، وقد تُؤثّر عوامل كثيرة على حجم الإقبال على خدماتها. فعلى سبيل المثال، مازال استخدام البدالة الوطنية للدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay) في الأردن متدينا بالمقارنة بنظائرها، إلا

الشكل 26. أحجام معاملات نظام الدفع الفوري (المعاملات القابلة للتشغيل البيئي) في مختلف البلدان



ملاحظة: تُظهر المكسيك أحجام المعاملات الجديدة فقط من وقت بدء نظام SPEI في تقديم خدمات دفع شبه فورية ومتاحة على الدوام في 2015.

المصدر: السكان: قاعدة بيانات الأمم المتحدة، الحسابات: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017 (ديمرجوك كونت وآخرون 2018). أستراليا: "بيانات المدفوعات" بنك الاحتياطي الأسترالي، <https://www.rba.gov.au/payments-and-infrastructure/resources/payments-data.html>؛ الهند: إحصاءات منتجات واجهة المدفوعات الموحدة"، مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية، <https://www.npci.org.in/product-statistics/upi-product-statistics>.

الأردن: جوباك، 2020. كينيا: "الشيكات والتحويلات المالية الإلكترونية"، بنك كينيا المركزي، <https://www.centralbank.go.ke/national-payments-system/automated-clearing-house/>؛ المكسيك: "التحويلات في نظام SPEI بحسب المبلغ (CF620)"، نظام المعلومات الاقتصادية، <https://www.banxico.org.mx/SielInternet/consultarDirectorio-olnter-cheques-efits>؛ باكستان: "الحصول على التمويل في باكستان، مؤشرات رئيسية"، البنك المركزي الباكستاني، <http://www.sbp.netAction.do?accion=consultarCuadro&idCuadro=CF620&locale=en>؛ الفلبين: البنك المركزي الفلبيني، 2020. سنغافورة: إحصاءات مدفوعات التجزئة، هيئة نقد سنغافورة. تنزانيا: إحصاءات بنك تنزانيا المركزي، المملكة المتحدة: نظام JoMoPay، 2020.

أستراليا

تم تدشين منصة المدفوعات الجديدة (NPP) في أستراليا في عام 2018 في عملية شملت بنك الاحتياطي الأسترالي (RBA) والقطاع المصرفي في أستراليا. وتدير هذه الآلية مؤسسة NPP Australia Ltd، وهي كيان لا يستهدف الربح يضم 13 من حملة الأسهم 12- مشاركا من القطاع الخاص والمُنظَّم. واعتمدت الآلية الحوسبة الموزعة لعمليات المقاصة على أساس نظام الرسائل العالمي سويفت SWIFT دون وجود آلية مركزية للتحويل. وتتم التسوية بشكل فوري مع قيام بنك الاحتياطي الأسترالي بدور وكيل التسوية.

الجدول 15. نموذج منصة المدفوعات الجديدة NPP

الدور	الوظيفة	منصة المدفوعات الجديدة
الإشراف	الإطار التنظيمي للإشراف على المدفوعات	قانون بنك الاحتياطي 1959، وقانون أنظمة الدفع والتصفيه 1998
الهيئة الإشرافية	هيئة الإشراف على المدفوعات	بنك الاحتياطي الأسترالي
الاتفاقية	ملكية/إدارة الاتفاقية	مؤسسة منصة المدفوعات الجديدة الأسترالية NPPA المملوكة لعشرة بنوك ومؤسسات غير مصرفيتين والمُنظَّم وفي مجلس إدارتها أعضاء مجلس إدارة مستقلون.
العضوية في الاتفاقية	وضع قواعد الاتفاقية	إدارة مؤسسة NPPA بالتشاور مع المشاركين.
العضوية في الاتفاقية	العضوية في الاتفاقية	البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية.
البدالة	ملكية/تشغيل البدالة	لا ينطبق - يتم ربط المشاركين من خلال المراسلات الثنائية عن طريق نظام الرسائل العالمي SWIFT.
التسوية	ملكية/تشغيل نظام التسوية	يمتلك بنك الاحتياطي الأسترالي ويُسَّغَل خدمة التسوية السريعة.

التطور

في عام 2010، بدأ بنك الاحتياطي الأسترالي (RBA) مراجعة إستراتيجية لنظام المدفوعات الأسترالي استجابةً لشواهد متزايدة على تخلف أستراليا عن نظرائها من البلدان في خدمات مدفوعات التجزئة (بنك الاحتياطي الأسترالي 2019). وكان القصد من المراجعة تحديد مجالات التحسين والابتكار داخل نظام المدفوعات الأسترالي.

وحددت المراجعة التي نُشرت نتائجها في 2012 الفجوات التي كان متوقفاً أن تصبح مشكلات كبيرة في السنوات التالية (بنك الاحتياطي الأسترالي 2012). وأبرزت المراجعة عجز نظام المدفوعات عن التعاون على نحو فعّال في ظل النموذج الحالي ورأت أن هذا النقص قد يكون عائقاً يحول دون تقديم أفضل خدمة ممكنة للعملاء ومنشآت الأعمال.

واقترح بنك الاحتياطي الأسترالي التصدي لهذا التحدي بالتعاون مع القطاع المصرفي. وكانت إحدى الخطوات الأولى هي تحديد سلسلة من الأهداف الإستراتيجية لنظام الدفع الأسترالي (بنك الاحتياطي الأسترالي 2012). واشتملت هذه الأهداف على تحقيق خدمات دفع آنية مع التسوية في نفس اليوم، وجعل المدفوعات منخفضة القيمة متاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع وخلال العام كله، وتبسيط إجراءات عنونة المدفوعات، وتحسين المعلومات المتصلة بالمدفوعات.

وتم تشكيل لجنة المدفوعات الآنية لتجمع أصحاب المصلحة من قطاع المدفوعات لمناقشة تقديم اقتراح للإصلاح والمضي قدماً إلى المنظم. وكانت إحدى التوصيات الرئيسية للجنة إنشاء نظام جديد للدفع الفوري - وهو منصة المدفوعات الجديدة (ريشاردس 2018). وقبل بنك الاحتياطي الأسترالي الاقتراح في عام 2013 وبدأ القطاع العام والخاص العمل معاً من أجل إنشاء النظام الجديد.

وتعاقد فريق العمل المصرفي مع شركة KPMG لإنشاء مكتب لبرنامج المشروع والمساعدة في إنشاء كيان قانوني جديد. وشملت المهام الأولى تخطيط المشروع، وإدارة المناقصة، وتحديد متطلبات العمل لمنصة المدفوعات. وبحلول عام 2014 اتفقت البنوك الاثنا عشر المشاركة وبنك الاحتياطي الأسترالي على التمويل المشترك للكيان الجديد. وأصبحوا حملة الأسهم الأوائل في مؤسسة منصة المدفوعات الجديدة لأستراليا NPPA.

وتم تدشين منصة المدفوعات الجديدة رسمياً وطرحها للجمهور في أوائل عام 2018. واستخدمت مؤسسة NPPA والمشاركون فيها حملة تسويق أُعدت من أجل إدخال خدمة مُعرّف الدفع PayID على المنصة.

وعُرضت الإعلانات في شتى القنوات الإعلامية.²⁵ واشتملت مواد الحملة الأولية على شعارات كل المشاركين، ولكن حينما انتهت حملة التسويق الأولية، كان من المتوقع أن يقوم المشاركون بتسويق الخدمة بأنفسهم لعملائهم.

وبحلول عام 2020، كان قرابة 90 من البنوك والاتحادات الائتمانية وجمعيات البناء وشركات التقنيات المالية قد أقامت اتصالات مع منصة المدفوعات الجديدة بطريق مباشر أو غير مباشر من أجل تقديم خدمات الدفع الفوري لعملائها. واليوم، أصبح أكثر من 67 مليون حساب مترابطة من خلال NPP (ما يُقدَّر بنحو 90% من جميع الحسابات).

وقد سجّلت المعاملات نمواً ملموساً، واستناداً إلى أحجام المعاملات أصبحت منصة المدفوعات الجديدة قصة نجاح عالمية. ويرجع جانب من النمو الهائل لمنصة المدفوعات الجديدة من حيث حجم المعاملات إلى قيام البنوك بترحيل المعاملات من أنظمة الدفع الأخرى. ومكّن هذا البنوك المشاركة من تقديم تجربة أفضل للعملاء وأتاح فرصة لاستبدال البنية التحتية القديمة.

واشتمل أحد التغييرات الرئيسية في الإستراتيجية بعد التدشين على نهج منصة المدفوعات الجديدة في الخدمات التكميلية. فهذه الخدمات تتيح وظائف إضافية للمستخدمين مثل إنشاء عملية الدفع أو عنونة المدفوعات (addressing) لكنها تعتمد على منصة المدفوعات الجديدة في إجراء عمليات الدفع. ومع أن سوقاً مفتوحة لخدمات الطرف الثالث التكميلية استُحدثت في بادئ الأمر، فإن مؤسسة منصة المدفوعات الجديدة لأستراليا بدأت في وقت لاحق إدارة مزيد من هذه الخدمات على مستوى مركزي. وأدركت المؤسسة أن نهج نظام الاتصالات المشترك يُشجّع على الابتكار، لكنه يحد أيضاً من جدوى بعض الخدمات التي تتطلب مشاركة شاملة لضمان اتساق الخبرات وأثار الشبكات.

واستمرت المؤسسة في إجراء تحسينات، بعضها من خلال معايير الرموز الجديدة للاستجابة السريعة، والخدمات المستندة إلى القبول والتفويض، وإنشاء طرف ثالث لعملية الدفع. ومع أن منصة المدفوعات الجديدة لاتزال نظاماً جديداً نسبياً فإنها فيما يبدو في مركز جيد يؤهلها للانتشار على نطاق واسع والابتكار والتجديد.

25. انظر "PayID: Simple as"، وإعلانات مقاطع فيديو أخرى عن مُعرّف الدفع في الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=Kh0Kq2PddE4>.

الاتفاقية

الحوكمة

منصة المدفوعات الجديدة مملوكة لعشرة بنوك أسترالية، ومؤسستين غير مصرفيتين لتقديم خدمات الدفع (تتيحان الوصول إلى جهات أخرى لإصدار النقود الإلكترونية وبنوك غير أعضاء)، والمُنظم. وللمساعدة في ضمان اتخاذ القرارات بإنصاف وشفافية، تُخصّص ثلاثة من مقاعد مجلس الإدارة الثلاثة عشر لأعضاء مجلس إدارة مستقلين. وأحد هذه المقاعد الثلاثة لرئيس المجلس (منصة المدفوعات الموحدة 2019أ). وللمُنظم حضور دائم في مجلس الإدارة (بنك الاحتياطي الأسترالي ومؤسسة منصة المدفوعات الجديدة لأستراليا 2019). وعلى النقيض من مؤسسات الدفع الأخرى في أستراليا، فإن حقوق التصويت لأعضاء مجلس الإدارة متساوية ولا تتناسب مع حصص ملكية الأسهم.

المؤسسات المالية ليست ملزمة بالمشاركة في منصة المدفوعات الجديدة. ولكن حملة الأسهم في مؤسسة منصة المدفوعات

الجديدة لأستراليا هم وحدهم الذين يُسمح لهم بالمشاركة بشكل مباشر في عمليات المقاصة والتسوية. ولتفادي المعاملة غير المنصفة لغير حملة الأسهم، يفرض النظام الأساسي لمنصة المدفوعات الجديدة أنه يجب على حملة الأسهم "تسهيل الوصول المنصف إلى المنصة بوصفها بنية تحتية لمرفق مملوك ملكية مشتركة" (مؤسسة منصة المدفوعات الجديدة لأستراليا 2019 ب). وقد أوجد هذا إطارا للوصول ينص على خيارات مختلفة للمشاركة غير المباشرة لغير حملة الأسهم، ومنهم البنوك والمؤسسات غير المصرفية (منصة المدفوعات الجديدة 2018).

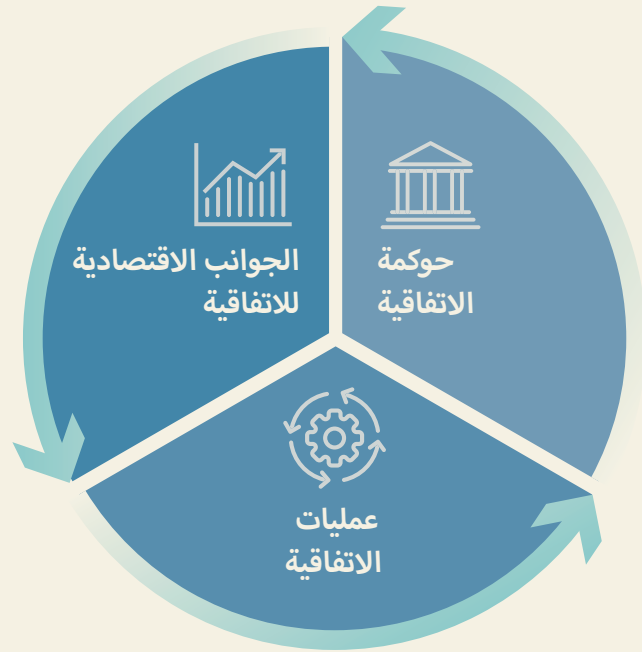
الجوانب الاقتصادية

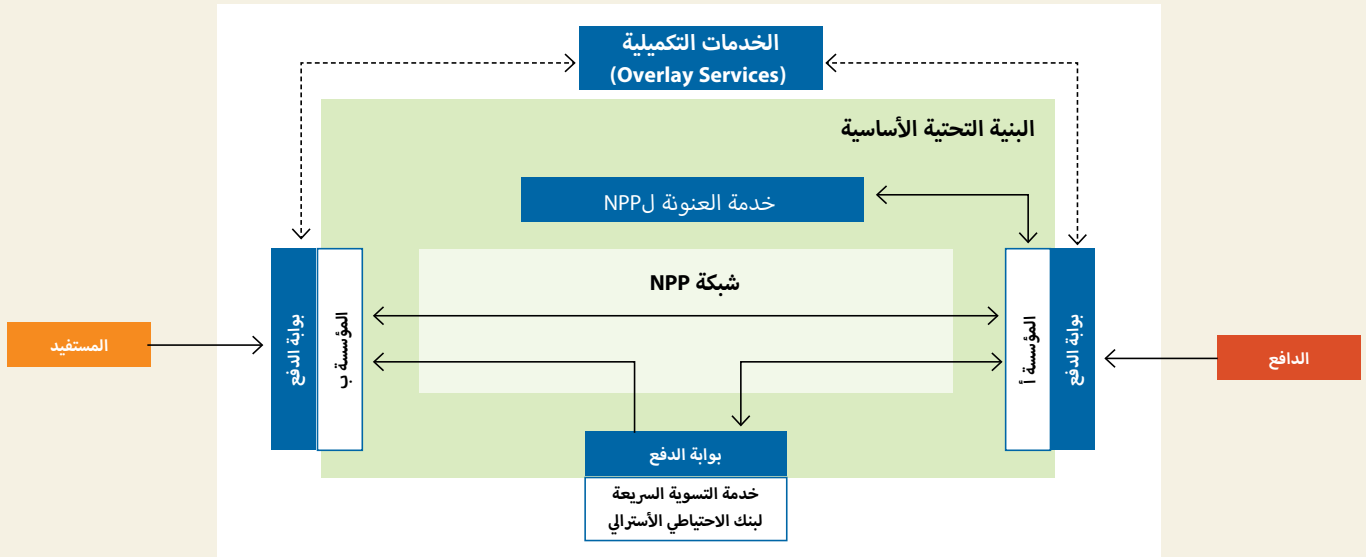
تسترد مؤسسة منصة المدفوعات الجديدة لأستراليا التكاليف عن طريق تقاضي رسوم البَدّالة من المشاركين. ويتم تقاضي هذه الرسوم بالتساوي من المشاركين المرسلين والمتلقين على السواء. ويجري تطبيق هذه الرسوم من خلال رسم سنوي ثابت يُخصّص على أساس نموذج ذي ثلاثة مستويات يراعي عدد الأسهم المملوكة. وثمة خطط للانتقال إلى نظام لتقاضي التكلفة الفعلية لكل معاملة باستخدام أحجام المعاملات الشهرية. والمنظمات المشاركة والمرتبطة بشكل غير مباشر بالمنصة - من غير حملة الأسهم - يقوم بتحصيل الرسوم منها المشارك المباشر الذي يراها بموجب التعاقدات التجارية المبرمة بشكل تنافسي دون ترتيب من جانب مؤسسة منصة المدفوعات الجديدة لأستراليا.

ولا تطبّق المؤسسة أي قيود على رسوم المستخدم النهائي، ولا توجد رسوم متفق عليها للمعاملات بين الأطراف.

العمليات

يرتبط المشاركون المباشرون بمنصة المدفوعات الجديدة عن طريق بوابات الدفع المُوَزَّعة لإجراء المقاصة والتسوية للمدفوعات. وليس لهذا النظام المُوَزَّع آلية تحويل مركزية، وهو يعتمد على نظام الرسائل العالمي SWIFT في تبادل بيانات المعاملات بين المؤسسات. انظر الشكل 27. لكن مؤسسة منصة المدفوعات الجديدة لأستراليا تقوم بتشغيل خدمة عنونة مركزية تتيح للعملاء استخدام رقم الهاتف، أو عنوان البريد الإلكتروني، أو رقم السجل التجاري في تسجيل اسم مستعار (alias) يُطلق عليه PayID





المصدر: بنك الاحتياطي الأسترالي، 2019.

ما هي الاتفاقيات الأخرى التي سارت على نهج NPP؟

مع أن الهيكل التقني لمنصة المدفوعات الجديدة - الذي يربط المشاركين من خلال شبكة موزعة لا عن طريق بَدالة مركزية - لا يزال فريداً إلى حد ما، فإن العملية التعاونية بين القطاعين العام والخاص تشبه خبرة كثير من أنجح أنظمة الدفع الفوري. وتشتمل مؤسسة Pay.UK في المملكة المتحدة، ومؤسسة المدفوعات الوطنية بالهند، وجمعية غرف مقاصة سنغافورة في سنغافورة، ضمن مؤسسات أخرى، على طرف فاعل من القطاع العام يقوم بدور تحفيزي للتشجيع على تحرك القطاع المصرفي بدعم من الرقابة القوية للهيئة التنظيمية.

يهدف النظام إلى توفير نظام اتصالات مشترك تنافسي للخدمات التكميلية. لكن الكثير من الخدمات التكميلية الرئيسية تديرها إدارة مركزية مؤسسه منصة المدفوعات الجديدة لأستراليا.

وبالتوازي مع ذلك، أنشأ بنك الاحتياطي الأسترالي خدمة جديدة للتسوية يطلق عليها خدمة التسوية السريعة لتسهيل التسوية الإجمالية الآتية طوال ساعات اليوم وعلى مدار أيام الأسبوع. وخدمة التسوية السريعة منفصلة عن نظام التسوية الإجمالية الآتية في أستراليا لكنها تستخدم احتياطات البنك المركزي كضمانة من أجل السيولة. وهذه الاحتياطات منفصلة عن حسابات الاحتياطي الرئيسية للبنوك في البنك المركزي، لكن حينما تعلق العمليات العادية لنظام التسوية الإجمالية الآتية، تكون الاحتياطات متاحة للتسوية في منصة المدفوعات الجديدة.

الهند

طبقت مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية - وهي كيان مملوك للبنوك ولا يستهدف الربح - نظام المدفوعات الفورية أول مرة في عام 2010 مع خدمة المدفوعات الآتية IMPS. بيد أن الكثير من أشهر خصائص المدفوعات الفورية في الهند اليوم - عنونة الحسابات المبسطة، وخدمة التشغيل البيئي مع مؤسسات غير مصرفية، وإنشاء طرف ثالث لخدمة الدفع - كانت نتاج استحداث المؤسسة واجهة المدفوعات الموحدة UPI. وهذه الواجهة نظام منفصل تم تدشينه في عام 2016. واستخدمت الواجهة في بادئ الأمر تقنيات موجودة بالفعل، لكن ما لبثت مؤسسة المدفوعات الوطنية أن استثمرت في بنية تحتية منفصلة جديدة لدعم UPI. وتجري تسوية المدفوعات بالقيمة الصافية على أساس مؤجل من خلال نظام التسوية الإجمالية الآتية RTGS الذي يقوم بنك الاحتياطي الهندي بتشغيله.

الجدول 16. نموذج مؤسسة NPCI

الدور	الوظيفة	UPI
الإشراف	الإطار التنظيمي للإشراف على المدفوعات	قانون المدفوعات الوطنية، 2007
	هيئة الإشراف على المدفوعات	بنك الاحتياطي الهندي
الاتفاقية	ملكية/إدارة الاتفاقية	مؤسسة المدفوعات الوطنية NPCI مملوكة لأكبر بنوك الهند ويضم مجلس الإدارة أعضاء مجلس إدارة مستقلين
	وضع قواعد الاتفاقية	لجان المشاركين في UPI
	العضوية في الاتفاقية	البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية
البدالة	ملكية/تشغيل البدالة	البدالة في UPI تمتلكها وتُشغّلها مؤسسة NPCI
التسوية	ملكية/تشغيل نظام التسوية	نظام التسوية الإجمالية الآتية يمتلكه ويُشغّله بنك الاحتياطي الهندي

التطور

وفي عام 2013، أصبح راغورام راجان أول محافظ للبنك المركزي الهندي وكان قد اكتسب خبرة واسعة خارج بلاده. وفي بنك الاحتياطي الهندي دافع عن أنواع من حلول الدفع الأسرع كان قد شهدتها في أسواق أخرى. وفي الوقت نفسه، كانت مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية NPCI تبحث عن سبل جعل قائمة منتجاتها المتزايدة (ومنها خدمة المدفوعات الفورية IMPS) متوافقة بشكل أفضل. وبدعم قوي من المُنظَّم، بدأت المؤسسة البحث عن حل لهذه التحديات.

وسافر فريق من المؤسسة إلى أسواق أخرى مثل المملكة المتحدة كانت قد بدأت في تطبيق أنظمة الدفع الفوري. وعملت المؤسسة مع iSPIRT - وهي مجموعة من شركات تطوير البرمجيات المفتوحة المصدر - لتحديد وابتكار واجهة المدفوعات الموحدة UPI. وأدخلت الواجهة الخصائص التي أصبحت اليوم مرتبطة بالمدفوعات الفورية في الهند - المدفوعات القابلة للتشغيل البيئي بين أي جهاز، والعنونة المستندة إلى الاسم المستعار، وقدرة طرف ثالث على إنشاء خدمات الدفع - للاعتماد على سجلات المدفوعات الرقمية لدى المؤسسة.

واليوم أصبح لدى NPCI أكثر من 1400 بنك كأعضاء. ونحو 160 من هذه البنوك أعضاء في UPI. ومع أن هذه نسبة صغيرة من إجمالي المشاركين، فإن هذه البنوك تخدم أكثر من 95% من حائزي الحسابات في البلاد. وطوال الوقت يدخل الخدمة المزيد من المنتجات والخدمات.

واستمرت المؤسسة في توسيع مشاركتها وتعزيز الابتكار في منظومتها بإطلاق منتجات بمعدل أكثر من منتج واحد سنويا. واستفادت المؤسسة من القاعدة الكبيرة من خبرة التكنولوجيا لدى الهند، ودعم المُنظَّم، وحركة التكنولوجيا المدنية، لكنها خطت أيضا على النحو الملائم والتزمت بثقافة الابتكار والتجديد. وتعمل أكثر من 60 شركة تطوير تابعة لمؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية NPCI في بنغالور إلى جانب مؤسسة iSPIRT لدعم منتجات المؤسسة والمساعدة في تصميم الجيل التالي من المنتجات.

ولكن الهند أيضا سوق سريعة التطور بفضل بيئة قانونية وتنظيمية ديناميكية. وما زالت هناك عوامل تؤثر في شكل المؤسسة منها التصورات المتغيرة بشأن الدور الذي يمكن أن يلعبه نظام أدهار لتعريف الهوية في تقديم الخدمات، والتغييرات التنظيمية في موضوعات مثل التسعير، والوضع التنافسي لمؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية NPCI، وذلك ضمن قضايا أخرى.

في أواخر تسعينيات القرن الماضي، كانت معظم أنظمة مدفوعات التجزئة يُشغّلها المُنظَّم وهو بنك الاحتياطي الهندي (RBI). لكن كبار مديري البنك بدأوا يتساءلون إلى أي مدى تبتعد أنظمة البلاد عن المعايير العالمية (ريدي 1996؛ و1997). وخلال معظم العقد التالي استهدفت عملية تدريجية لإصلاح السياسات تحسين هذه الخدمات.

وفي عام 2000، أنشأ بنك الاحتياطي الهندي الفريق الاستشاري المعني بأنظمة الدفع والتسوية لدراسة هذه القضايا. ولاحظت النتائج الموثقة في تقرير الفريق الاستشاري وفي وقت لاحق وثيقة الرؤية الصادرة عن بنك الاحتياطي للسنوات 2005-2008 أنه "في عدد قليل جدا من البلدان تقوم البنوك المركزية بتشغيل أنظمة مدفوعات التجزئة". ووُضعت خطط للتخلص من الأنظمة غير المهمة من الناحية المنهجية من الهيئة التنظيمية لأهداف منها تعزيز جهود تحسين الابتكار والكفاءة (بنك الاحتياطي الهندي 1998، 2000، و2005).

وقدّم قانون المدفوعات 2007 الأساس القانوني لكيان جديد - هو مؤسسة NPCI - لإدارة مدفوعات التجزئة. ويقضي قانون المدفوعات بأن يكون غالبية مالكي المؤسسة من بنوك القطاع العام. ولذلك، مع أن المؤسسة كيان مملوك للقطاع المصرفي، فإن ستة من حملة الأسهم العشرة الأوائل كانوا بنوكا من القطاع العام (بنك الاحتياطي الهندي 2007).

وكانت العضوية والمشاركة في المؤسسة اختيارية من البداية - فالبنوك والمؤسسات غير المصرفية ليست مطالبة بالارتباط بها. ولذلك، اتخذ بنك الاحتياطي الهندي سلسلة إجراءات لدعم وبناء مصداقية المؤسسة. ونقل البنك ملكية البدّالة الوطنية لأجهزة الصراف الآلي NFS ATM بقيمة التكلفة، وقدّم حيزا مكتبيا منخفض التكلفة في مرحلة مبكرة، ثم دَعَم تطبيق BHIM كحل وطني، وهي إجراءات ساعدت كلها المؤسسة على تحقيق انتشار واسع.

وبدأت المؤسسة أنشطتها بخدمات الدفع الرئيسية مثل تحويل معاملات الصراف الآلي لتحقيق إيرادات مستدامة، لكنها سرعان ما انتقلت إلى المدفوعات الفورية بين البنوك. وتم تدشين خدمة المدفوعات الآتية IMPS كمنتج للبنوك في عام 2010. ولكن لأنها اعتمدت على مُعرّف هوية متعلق بالهاتف المحمول (Mobile Money ID) - وهو مُعرّف فريد لعنونة الحسابات - كان الإقبال على استخدامها في السوق متدنيا.

الاتفاقية

الحكومة

بدأ نموذج الملكية لمؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية NPCI بعشرة بنوك هم حملة الأسهم ونما حتى وصل إلى 56 بنكا مساهما. وتضم مقاعد مجلس إدارة المؤسسة ستة مخصصة للبنوك المؤسسة الأصلية وأربعة لحملة أسهم آخرين على أساس التناوب. وتقوم لجان توجيهية على مستوى المنتجات وتتألف من المؤسسات المشاركة بوضع قواعد الاتفاقية. وتضم هذه اللجان ممثلين عن حملة الأسهم في المؤسسة ومشاركين آخرين من غير حملة الأسهم. ومع أن جهات إصدار النقود الإلكترونية تشارك مشاركة مباشرة لأغراض خدمة المدفوعات الآتية، فإنها انضمت بادئ الأمر إلى واجهة المدفوعات الموحدة (UPI) بطريق غير مباشر من خلال اتفاقات مع البنوك المشاركة. وتدور مناقشات بشأن السماح لجهات إصدار النقود الإلكترونية بالانضمام المباشر إلى الواجهة.

الجوانب الاقتصادية

تسترد مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية NPCI التكاليف من خلال رسم على التحويل (عبر البدالة) عن كل معاملة. وحظيت المؤسسة باستدامة مالية مبكرة بفضل الدعم المقدم من المُنظّم في شكل رأس مال ابتدائي مدعوم (أي نقل البنية التحتية لنظام التحويل الوطني بقيمة التكلفة). علاوة على ذلك، استخدمت المؤسسة بعض

الموارد من البنوك المشاركة وشاركت جمعية المصرفيين في الحيز المكاني في مرحلة مبكرة.

تُحدّد المؤسسة رسوم المعاملات مع مراعاة سياسات البنك المركزي بشأن تسعير مدفوعات التجزئة. وقد تغيّرت هذه الأحكام عدة مرات منذ تدشين UPI. وتتطوي المعاملات بوجه عام على رسم معاملة صغير أو بدون رسم وذلك تبعا لنوع المعاملة.

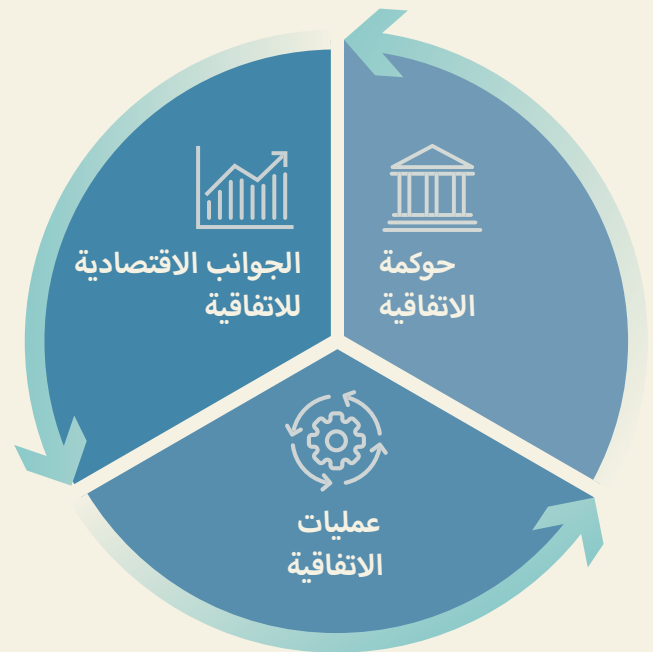
العمليات

تتيح واجهة المعاملات الموحدة لمُقدّمي الخدمات المالية إصدار رسائل منفصلة لتأكيد الهوية، والإذن بالدفع. ويُسهّل هذا إنشاء مدفوعات الطرف الثالث دون إلزام العملاء بالتواصل مع مؤسستهم المالية لطلب تأكيد الهوية. واستحدثت الواجهة أيضا خدمة عنونة المدفوعات القابلة للتشغيل البيئي، والتي تعني أنه يمكن للمستخدمين الإرسال بين أرقام حسابات البنوك، وأرقام الهاتف المحمول، وعناوين المدفوعات الافتراضية.

واعتمدت الواجهة في البداية على البنية التحتية الأساسية التي تدعم المنتجات الأخرى لمؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية NPCI، لكن المؤسسة ما لبثت أن اشترت تقنية تحويل مخصصة لدعم الواجهة. وكما هو الحال مع منتجات المؤسسة الأخرى، يجري تسوية المعاملات على الواجهة على أساس القيمة الصافية المؤجلة من خلال نظام التسوية الإجمالية الآتية الذي يمتلكه ويُشغله بنك الاحتياطي الهندي.

ما هي الاتفاقيات الأخرى التي سارت على نهج مؤسسة NPCI ؟

لقد اتبع تكوين مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية NPCI - الذي حَفَز عليه المُنظّم ونَفَّذه القطاع المصرفي ككيان لا يستهدف الربح - نهجا عالميا مشتركا. وتتبع دراسة الحالة السابقة عن أستراليا مزيدا من المعلومات عن هذا النموذج. بيد أن نموذج المؤسسة الهندية لتحقيق التشغيل البيئي متعدد القنوات وشبه الشامل من خلال واجهة UPI مازال فريدا نسبيا. ومع أن بعض الاتفاقيات أدمجت خدمات تكميلية - كما هو الحال في أستراليا والمكسيك - فإن هيكل UPI ونهجها في الاعتماد (خدمة طوعية للاتفاقية شجعت عليها الحكومة والرعاة من المجتمع المدني) مثال فريد بين تلك الأمثلة.



الأردن

البدالة الوطنية للدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay) في الأردن نظام للدفع الفوري أنشأه وقام بتشغيله في بادئ الأمر البنك المركزي الأردني. وهي تتيح التشغيل البيئي/التبادلي بين المحافظ الإلكترونية، وتخدم جهات إصدار النقود الإلكترونية والبنوك التي تُصدِر محافظ النقود الإلكترونية. وفي البداية، أُذِن لجميع مقدمي المحافظ الإلكترونية بالربط بهذا النظام وإجراء المعاملات من خلال البدّالة JoMoPay سواء كانت لمعاملات داخل الشبكة أو خارجها. وفي مرحلة لاحقة نُقلت ملكية البدالة جوموبي إلى كيان منفصل من القطاعين العام والخاص، وهو الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JoPACC).

الجدول 17. نموذج JoMoPay

الدور	الوظيفة	JOMOPAY
الإشراف 	الإطار التنظيمي للإشراف على المدفوعات	قانون المعاملات الإلكترونية الأردني؛ قانون البنك المركزي
	هيئة الإشراف على المدفوعات	البنك المركزي الأردني.
الاتفاقية 	ملكية وإدارة الاتفاقية	كانت مملوكة بادئ الأمر لمجلس المدفوعات الوطني ويديرها البنك المركزي. وفي وقت لاحق، انتقلت ملكية JoMoPay من البنوك والمُنظّم إلى الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JoPACC) مع وجود ممثل عن كل منهما في مجلس الإدارة.
	وضع قواعد الآلية	في البداية البنك المركزي الأردني بالتشاور مع المشاركين وفي وقت لاحق مع إدارة جوباك بالتشاور مع المشاركين
	وضع قواعد العضوية	البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية.
البدالة 	ملكية/تشغيل البدالة	في البداية كانت مملوكة لمجلس المدفوعات الوطني ويُسجّلها البنك المركزي ثم انتقلت ملكيتها وتشغيلها إلى جوباك.
التسوية 	ملكية/تشغيل نظام التسوية	نظام التسوية الإجمالية الآتية يمتلكه ويُسجّلها البنك المركزي الأردني.

التطور

بيد أن الترتيب الجديد لاقى عدة تحديات تتعلق بالتشغيل والحوكمة. فعلى سبيل المثال، عجز المُنظم عن تقديم الدعم الفني على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. علاوةً على ذلك، لأنه كان يسمح بمحفظة واحدة لكل بطاقة تعريف المستخدم SIM داخل الهاتف المحمول، فإن بعض البنوك كانت تسجّل بشكل تلقائي العملاء، وهو ما حال دون التعاقد على المنتجات الجديدة لجهات إصدار النقود الإلكترونية.

ومع أن خدمة التشغيل البيئي الشامل كانت مُمكنة من الناحية التقنية، فإنه لم يكن هناك سوى عدد قليل من حالات الاستخدام. فشبكات التجار لم تنتشر، والتشغيل البيئي بين الوكلاء - وهي مسألة شائكة لدى المشاركين - لم يتم تطبيقه. وأدرك البنك المركزي أن المشاركين قد يختارون عدم الاستثمار في شبكة الوكلاء التي لاتزال محدودة إذا ظنوا أن في تنفيذ التشغيل البيئي "أذى لمن يتخذ الخطوة الأولى".

وفي إطار خريطة طريق مجلس المدفوعات الوطني والبنك المركزي الأردني، نُقل تشغيل وإدارة النظام في نهاية المطاف إلى جوباك في يناير/كانون الثاني 2020. وشركة جوباك كيان من القطاعين العام والخاص تأسس حديثاً بغرض إدارة مدفوعات التجزئة في الأردن، وتمتلك بنوك نسبة الأغلبية من أسهمها مع حصة أقلية للبنك المركزي.

وفي بادئ الأمر كان استخدام المحافظ الإلكترونية محدوداً في ظل إشراف جوباك. بيد أن الدعم التشغيلي لبدالة جوموي سرعان ما بدأ يزداد، مع تزويد جوباك المشاركين على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع بالدعم الفني والشروع في سلسلة من المشروعات الأخرى مثل معايير رموز الاستجابة السريعة، وخدمات (اعرف عميلك) الإلكترونية، وتسهيلات تبادل البيانات بهدف تطوير السوق.

علاوةً على ذلك، تعكف جوباك على إنشاء بنية تحتية جديدة لتحويل المعاملات لتيسير التحويلات الفورية للأموال بين كل أنواع الحسابات، ومنها الحسابات البنكية والمحافظ المتنقلة.

وفي منتصف عام 2020، كانت أورانج قد عادت إلى السوق بعد مرور ستة أعوام على خروجها منه، وبدأ ينتشر استخدام المحافظ الإلكترونية على نطاق واسع لأسباب منها الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19). ومع أن شبكات الوكلاء لاتزال محدودة، ولم يتضح بعد مدى الإقبال على استخدام المحافظ الإلكترونية في الأمد الطويل، فإن ترتيبات دعم التشغيل البيئي للمدفوعات الفورية يبدو أنها على طريق التحسن المستمر. انظر الجدول 17.

فتح البنك المركزي الأردني باب إصدار النقود الإلكترونية لشركات الاتصالات من خلال تعميم صدر في عام 2010.²⁶ وفي وقت لاحق أُطلق اثنان من مشغلي شبكات الهواتف المحمولة -أورانج وزين- خدمتي أورانج موني والمحفظة النقدية المتنقلة (e-Mal) على الترتيب، لكن هاتين الخدمتين لم تلقيا رواجاً. وفي عام 2012، أدرك مجلس المدفوعات الوطني والبنك المركزي أن سوق المحافظ الإلكترونية لا ينمو بالوتيرة المرجوة، وبدأ استكشاف إجراءات إضافية على صعيد السياسات.

وفي أعقاب فترة من التشاور على صعيد القطاع المصرفي، أنشأ مجلس المدفوعات الوطني والبنك المركزي إطاراً أشمل لإجازة خدمات النقود الإلكترونية. واشتمل الإطار على إرشادات أفضل لإدارة الوكلاء، وهيكل للحسابات الاستثمارية التي تدعم النقود الإلكترونية، واشترط التشغيل البيئي. وكان يُنظر إلى القدرة على التعامل بين الشبكات على أنه جزء رئيسي من عرض القيمة لمحافظ النقود الإلكترونية - فالسوق ستتمتع ببيئة شمولية قابلة للتشغيل البيئي من البداية.

وبدأ مجلس المدفوعات الوطني والبنك المركزي العمل بشأن تقنية تحويل المدفوعات بالتوازي مع جهودهما لتتقيح الإرشادات الخاصة بإصدار النقود الإلكترونية. وبنهاية عام 2012، أصدر مجلس المدفوعات الوطني مناقصة لطلب تقديم عروض لتوريد تقنية التحويل.

وقدّم المتنافس الفائز شركة ProgressSoft البدالة كهديّة للمملكة الأردنية. وكان مقرراً تنفيذ البنية التحتية خلال العامين التاليين وأن تكتمل في يونيو/حزيران 2014.

وبعد صدور التعليمات الجديدة للدفع بواسطة الهاتف النقال في عام 2013، سحبت أورانج وزين منتجاتهما للنقود الإلكترونية من السوق.²⁷ وقررت أورانج ألا تواصل النشاط في مجال النقود الإلكترونية. وبدلاً من ذلك، تبنت إستراتيجية الترقب والانتظار لتقييم كيف سيتجلّى تأثير متطلبات التشغيل البيئي الجديدة في السوق. وقررت زين في نهاية المطاف إعادة إطلاق منتجها لكن تطلّب الأمر عدة تغييرات تكنولوجية للربط بالبدالة جوموي.

ومر عامان آخران قبل أن يُطرح في السوق أول مُنتجين من منتجات النقود الإلكترونية بموجب نظام الترخيص الجديد، وهما زين كاش، ومحفظتي. وما لبثت عدة جهات أخرى لإصدار النقود الإلكترونية أن انضمت إلى السوق، منها منتجات لغير شبكات تشغيل الهاتف المحمول مثل محفظتي (دينارك) و(آبة).

26. لا تتوافر البيانات من عام 2010، لكن بيانات مؤشر الشمول المالي لعام 2014 تُظهر أن نسبة انتشار الحسابات تبلغ قرابة 25% (ديميرغوك-كونت وآخرون 2018).

27. تفرض المادة 3 من تعليمات 2013 أن تتم المعاملات سواء كانت بين حسابات لدى نفس مُقدّم الخدمات أو لدى اثنين مختلفين من مُقدّمي الخدمات من خلال البدالة جوموي. انظر "تعليمات الدفع بواسطة الهاتف النقال لسنة 2013، والمعدلة بموجب أحكام التعليمات المعدلة لسنة 2017 بموجب قرار مجلس الإدارة (116/2017) المؤرخ 1/6/2017" البنك المركزي الأردني. <http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/24ab593c-e6da-4247-9a6c-7644b996d2f2.pdf>

الاتفاقية

الحكومة

في البداية، كان مجلس المدفوعات الوطني يمتلك البدالة الوطنية جوموي وغيرها من أنظمة مدفوعات التجزئة في البلاد، مع قيام البنك المركزي الأردني بدور الطرف المتعاقد. ومع أن كل طلبات تقديم العروض أعلن عنها مجلس المدفوعات الوطني، وكل التعاقدات والمشتريات كانت باسمه، فإنها جميعا وقع عليها ونقدها البنك المركزي الأردني نيابة عن مجلس المدفوعات الوطني. وبعد التدشين، أصدر البنك المركزي بعض قواعد الاتفاقية في شكل تعميم (بالتشاور مع البنوك) لكن مجالات رئيسية مثل إدارة المنازعات وسياسة تسعير المعاملات لم تُعالج في بادئ الأمر.

وكان النظام مُصمماً في المقام الأول لتلبية احتياجات سوق جهات إصدار النقود الإلكترونية، لكن البنوك التي أرادت عرض المحافظ المتنقلة كان يمكنها أيضا الربط بالنظام. وستكون المحافظ التي تصدرها البنوك قابلة للتشغيل البيئي مع محافظ جهات إصدار النقود الإلكترونية بنفس الشروط لكنها لن تكون قابلة للتشغيل البيئي مع الحسابات البنكية الأخرى.

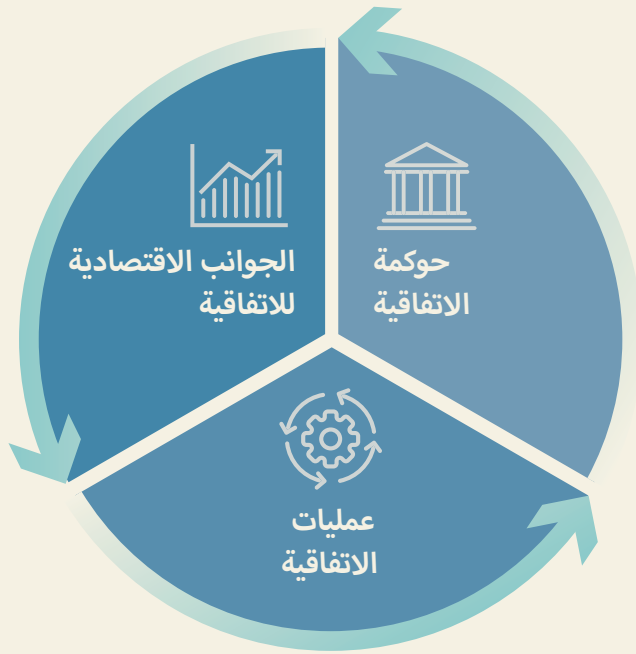
وتضع جوباك قواعد الاتفاقية بالتشاور مع البنوك. وتمتلك البنوك الأردنية غالبية أسهم جوباك، إلا أن المُنظم يحتفظ بحصة فيها (ومقاعد في مجلس الإدارة) للمساعدة في ضمان المعاملة المنصفة لجميع المشاركين، من البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية.

الجوانب الاقتصادية

في البداية، لم يكن البنك المركزي الأردني يتقاضى من المشاركين رسما عن عمليات التحويل. واختار ألا يُطبَّق رسوم البدالة خلال العامين الأولين للتشغيل على الأقل، وجعل الخدمة مجانية للمشاركين للتشجيع على انتشارها في مرحلة مبكرة. ولم يتم تحديد ترتيبات اقتصادية أخرى مثل رسوم معاملات ما بين الأطراف.

وبعد الانتقال إلى جوباك، ظلت المعاملات عبر البدالة جوموي مجانية وكان يدعمها في البداية حملة الأسهم من البنوك. وكان مزمعا فرض رسم في أوائل عام 2020 لكن الخطوة تأجلت بسبب أزمة فيروس كورونا. بيد أن المشاركين يدفعون رسم عضوية سنويا ورسوم ربط لمرة واحدة.

وتشارك جوباك أيضا في تحديد رسوم المعاملات لمنتجاتها. ويبلغ الرسم للتجار (Merchant discount fee) 1% لجميع المشاركين، ولا يوجد رسم للمعاملات بين الأطراف. ويُقدَّم



هذا حافزا قويا لبناء شبكات التحصيل، لكن الجهات المُصدرة لا تستفيد من معاملات العملاء التي تُجرى لدى التجار (على النقيض مثلا من معظم نماذج تحصيل (بطاقات الدفع (card-acquiring models).

العمليات

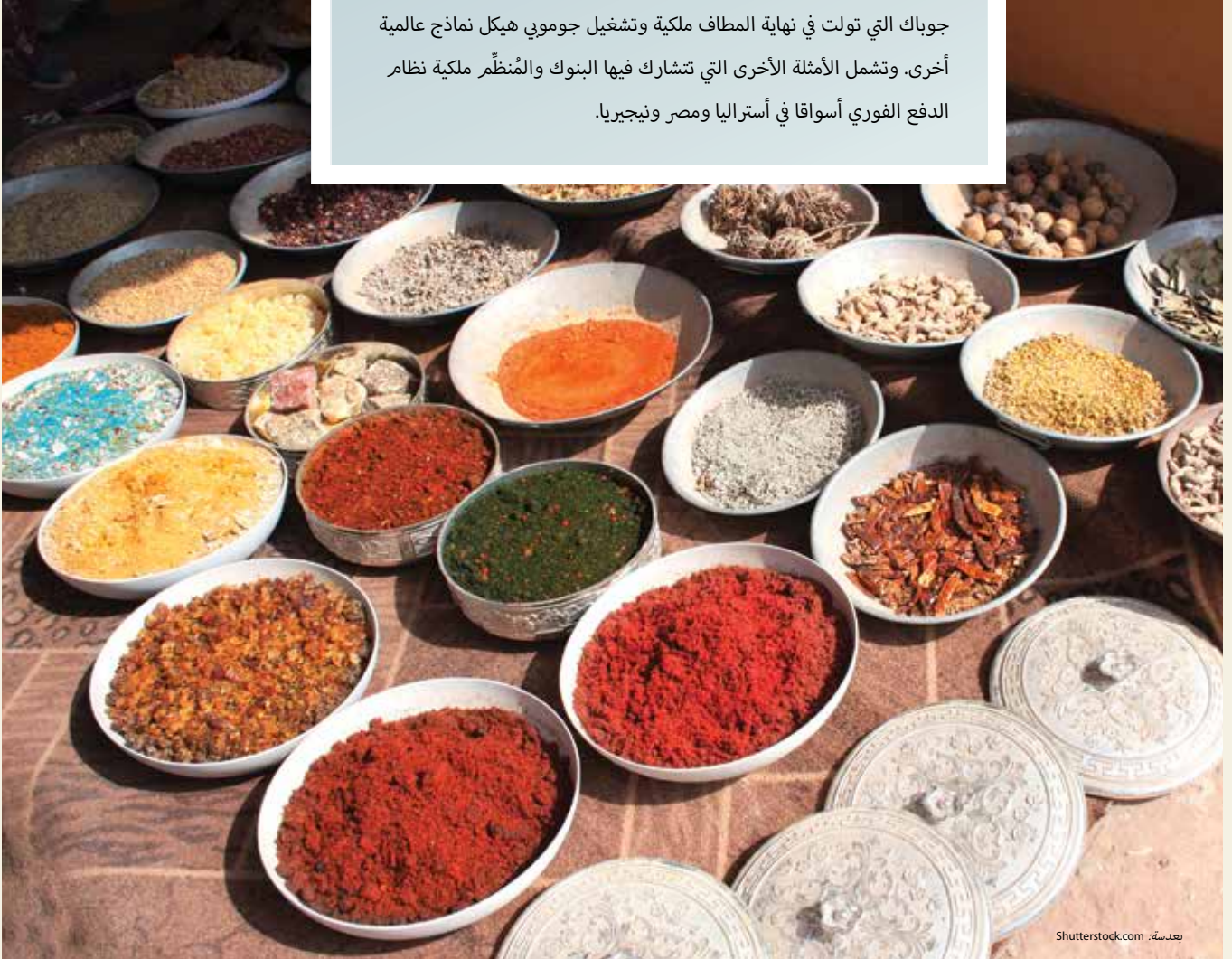
تستخدم جوموي دليلا مركزيا لأرقام الهواتف كنظام للعنونة. وخلق التقييد الفني لتسجيل حساب واحد لكل بطاقة تعريف مستخدم SIM تحديات مبكرة، ولم يكن متاحا إجراء تحديث للنظام على الفور. ومع أن تقنية تحويل المعاملات للبدالة الوطنية جوموي كانت تقدمها شركة ProgressSoft مجانا، والبنك المركزي يمتلك الشيفرة المصدرية، فإن المُنظم لم يكن لديه القدرة الداخلية للقيام بهذه الأنواع من التحديثات، وهو ما يعني ضرورة التفاوض بشكل منفصل بشأن تعديلات التكنولوجيا مع المُورد.

وكان قُصر أنشطة جوموي على حسابات المحافظ الإلكترونية يعني أيضا أن التشغيل البيئي الكامل بين حسابات البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية لا يمكن تحقيقها على الفور. وقد جعلت هذه التحديات وما اقترن بها من الرغبة في الوصول إلى معايير شهادة أيزو 20022 (للمعاملات المالية) جوباك تسعى لاستحداث نظام جديد للدفع الفوري.

وتجري تسوية المدفوعات بالقيمة الصافية على أساس مؤجل من خلال نظام التسوية الإجمالية الآتية الذي يقوم البنك المركزي الأردني بتشغيله.

ما هي الاتفاقيات الأخرى التي سارت على نهج JoMoPay؟

ما زال النموذج الأردني لاحتضان نظام جديد للدفع الفوري داخل المنظم فريدا إلى حد ما. لكنه يحظى بشعبية متزايدة مع ظهور مشروعات جديدة تقودها الهيئات التنظيمية في أسواق مثل تنزانيا وباكستان. ويشبه هيكل حوكمة جوباك التي تولت في نهاية المطاف ملكية وتشغيل جوموبي هيكل نماذج عالمية أخرى. وتشمل الأمثلة الأخرى التي تتشارك فيها البنوك والمنظم ملكية نظام الدفع الفوري أسواقا في أستراليا ومصر ونيجيريا.



بعمسة: Shutterstock.com

المكسيك

في 2004، أطلق بنك المكسيك المركزي نظاما جديدا للتسويات الإجمالية الآتية يطلق عليه نظام المدفوعات الإلكترونية بين البنوك SPEI. وكان النظام من بدايته يُركّز على معاملات التجزئة صغيرة القيمة، وكذلك خدمات التسوية ذات القيمة الكبيرة، لكن معاملات التجزئة لم تُعرض على الفور أو على نحو مستمر. وخلال العَقد التالي، شهد النظام سلسلة من التحديثات لتضاف إليه خدمات الدفع الفوري. وهو أحد أنظمة الدفع الفوري القليلة في العالم التي تجري فيها معاملات التجزئة بشكل مباشر على أساس نظامٍ للتسوية الإجمالية الآتية يملكه ويُشغله المُنظّم.

الجدول 18. نموذج المدفوعات الإلكترونية بين البنوك SPEI

الدور	الوظيفة	SPEI
الإشراف 	الإطار التنظيمي للإشراف على المدفوعات	قانون بنك المكسيك (1993) قانون أنظمة الدفع (2002)
	هيئة الإشراف على المدفوعات	بنك المكسيك
	ملكية/إدارة الاتفاقية	يملكه ويديره بنك المكسيك
الاتفاقية 	وضع قواعد الاتفاقية	بنك المكسيك بالتشاور مع المشاركين
	العضوية في الاتفاقية	البنوك والمؤسسات غير المصرفية المعتمدة
البدالة 	ملكية/تشغيل البدالة	نظام SPEI يملكه ويُشغله بنك المكسيك
التسوية 	ملكية/تشغيل نظام التسوية	نظام SPEI يملكه ويُشغله بنك المكسيك

التطور

وشركة المعالجة المباشرة للمعاملات المالية STP مثالاً لمشارك غير مصرفي في نظام SPEI. وهي تؤدي خدمة تجميع المدفوعات وتسويتها لحساب المؤسسات المالية الأصغر التي تريد الارتباط بنظام SPEI بشكل غير مباشر. وتُحدّد قواعد نظام SPEI التدابير التي يجب أن يعتمدها المشاركون غير المباشرين، لكن يحق للمشارك الراعي وهو في هذه الحالة شركة STP- الإشراف على أنشطتهم.

ومع أن خدمات المعاملات من شخص لآخر من خلال نظام SPEI استمر نموها واتساع نطاقها بعد تحديث عام 2016، فإن البنك المركزي وجد أن أنواع المعاملات الرقمية الأخرى، ومنها قبول رموز الاستجابة السريعة ليست في وضع يؤهلها للانتشار على نطاق واسع. وفي سبتمبر/أيلول 2019، تم تدشين مُنتج جديد - كودي (CoDi) في محاولة لمعالجة هذا النقص.

وكودي هو خدمة تكميلية لطلب الدفع (Request to Pay) وفيها يمكن للتجار الذين تعاقدهم مشاركون في نظام SPEI أو كيانات مُسجّلة غير مشاركة طلب الدفع من العميل من خلال رمز الاستجابة السريعة (QR code) أو الاتصال قريب المدى (NFC) أو واجهة مستندة إلى شبكة الإنترنت. وبعد ذلك، تُجرى المعاملة من خلال سجلات SPEI من أجل المقاصة والتسوية. ويجب على جميع البنوك تقديم خدمة كودي لعملائها ويُحدّد البنك المركزي قواعد هذه الخدمة. ويُمكن للكيانات غير المصرفية التي لا تشارك في نظام SPEI الاشتراك في خدمة كودي التي تتيح لها تسجيل طلبات أولية للدفع.

وعلى الرغم من أن أحجام معاملات التجزئة من خلال نظام SPEI مستمرة في النمو، فإن الإقبال على استخدام خدمة كودي (CoDi) لا يزال متدنياً. ويجعل الحظر على رسوم العملاء والتجار وبين الأطراف على استخدام خدمة كودي نموذج عمل المشاركين غير واضح. وكذلك، فإنه بسبب اشتراط حيازة حساب بنكي وامتلاك هاتف ذكي قد يكون النفع المتأتي من ذلك الحل محدوداً بين غير المستهلكين الموسرين الذي لديهم حسابات مصرفية. وأخيراً، ينتقد البعض تجربة المستخدمين بشأن نموذج عمليات يفرض على من يُنشئون معاملات إعادة توجيهها إلى واجهة معاملات المصرف التابعين له للتأكد من الهوية.

وإذا نَحِينا جانباً التحديات التي تنطوي عليها خدمة كودي، فإن نظام SPEI يعد نموذجاً فريداً وناجحاً لتوسيع نطاق المدفوعات الفورية مع التسوية الآتية. ومع إدراك المخاطر الجديدة التي يثيرها هذا النهج، فتح المُنظّم بنجاح نظام المبالغ كبيرة القيمة لمعاملات التجزئة ذات القيمة الصغيرة، وبمرور الوقت زاد دعم العمليات للمدفوعات الفورية مع التسوية الآتية في نظام واحد. انظر الجدول 18.

كان نظام SPEI يساند بالفعل معاملات التجزئة بين البنوك منذ نحو ستة أعوام حينما سعى بنك المكسيك المركزي إلى جعل هذه المدفوعات شبه فورية في عام 2011. هذه التحديثات أتاحت تقصير وقت نافذة المقاصة للمعاملات التي تجرى في نظام التسوية الإجمالية الآتية إلى أقل من 60 ثانية. ويتم تسوية المعاملات في نموذج المدفوعات الإلكترونية بين البنوك SPEI على الفور في نفس النظام، وكل البنوك مُطالبّة بالمشاركة في هذا الترتيب.

وبحلول عام 2016، كان هذا النظام يساند أحجاماً جيدة من المدفوعات صغيرة القيمة بين البنوك، ومقاصتها وتسويتها بشكل شبه فوري (دياز 2018). ولكن الخدمات لم تكن متاحة إلا خلال ساعات عمل نظام التسوية الإجمالية الآتية (21/7/365). وكانت بعض البنوك قد بدأت أيضاً الترويج لخدمات الدفع الفوري ذات الدائرة المغلقة. ونتيجة لذلك تكوّنت لدى العملاء تجربة متفاوتة ففي بعض الأحيان تُقيد المدفوعات في الجانب الدائن لحساب المتلقي على الفور، وفي أحيان أخرى تتأخر بحسب المؤسسات المرسلّة والمتلقية والوقت من اليوم.

وشرع بنك المكسيك المركزي في تحديث آخر لنظام SPEI ولكن هذه المرة لتحسين الاتساق في مستوى تجربة العملاء عن طريق تقديم الخدمات المتاحة بشكل مستمر. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2016، عزّز بنك المكسيك إتاحة التسويات الإجمالية الآتية على مدار الساعة طوال الأسبوع وعلى مدى العام بدورات تسوية كل ثلاث ثوان أو 300 معاملة (انخفاضاً من كل 20 ثانية) أيهما يحدث أولاً (بنك التسويات الدولية 2016ب).

وحينما أنشئ نظام SPEI كانت مدفوعات التجزئة ذات القيمة الصغيرة تتم من خلال التسويات الإجمالية الآتية لأن عمليات "Push" لم تكن تُستخدم بكثافة، ولذلك كانت تعتبر أقل خطورة. ولكن مع انتشار المدفوعات عبر الهاتف المحمول خلال العقد الأول من تشغيل نظام SPEI، كان من الضروري إعادة النظر في المخاطر التي ينطوي عليها تشغيل معاملات التجزئة في منظومة التسويات الإجمالية الآتية.

ومع أن بعض المؤسسات غير المصرفية المرخص لها وغير المرخص لها لا تزال مرتبطة بشكل مباشر بنظام SPEI، فإنه يجب عليها اتباع القواعد الصارمة لإدارة المخاطر. والمؤسسات غير المصرفية مُلزمة بالاحتفاظ باحتياطيات لدى البنك المركزي واعتماد تدابير للامتثال لقواعد الأمن السيبراني (cybersecurity) على مستوى مماثل لما هو مُطبّق على البنوك. ومع أن المشاركة المباشرة في نظام SPEI متاحة من الناحية النظرية لطائفة واسعة من الكيانات غير المصرفية، فإنه في التطبيق العملي غير ممكن إلا لعدد قليل من الكيانات الكبيرة التي لديها الاستعداد لاستثمار الوقت والموارد لتلبية المتطلبات الصارمة بدرجة معقولة لإدارة المخاطر.

الاتفاقية

الحكومة

كل البنوك في المكسيك مُلزَمة بالربط بنظام SPEI وتلقّي المعاملات. وكانت مسألة وصول جهات إصدار النقود الإلكترونية إلى الخدمات أقل أهمية في المكسيك لكونها سوقا تغلب عليها البنوك، ولكن منذ عام 2018، تجيز أطر الترخيص نوعين من مؤسسات إصدار النقود الإلكترونية - وهما Instituciones de Financiamiento Colectivo (IFCs) و Instituciones de Fondos de Pago Electrónico (IFPEs). وتستطيع الكيانات غير المصرفية الربط بنظام SPEI، لكنها ليست ملزمة بأن تفعل هذا، ويتعين عليها الوفاء بمتطلبات صارمة لإدارة المخاطر.

والقواعد الخاصة بنظام SPEI يُحدِّدها بنك المكسيك المركزي بعد التشاور مع القطاع المصرفي من خلال فرق العمل. وكان المُنظَّم أيضا سبّاقا في تطوير وظائف النظام مثل خدمة تتبع المعاملات، ونظام الإيصالات الإلكترونية لتسوية المنازعات من أجل تلبية احتياجات العملاء والمشاركين.

الجوانب الاقتصادية

يدفع كل مشارك رسما سنويا لتغطية تكاليف التشغيل. ويتحدّد مبلغ الرسم على أساس متوسط متحرك لثلاث سنوات لحجم

المعاملات. وعليه، فإن حجم المعاملات يُؤثّر تأثيرا مباشرا على الرسوم التي يتم تحصيلها من المشاركين في الاتفاقية، لكن المتوسط المتحرك يتيح تحقيق اتساق الإيرادات لكل من بنك المكسيك والمشاركين. ولا توجد رسوم بين الأطراف، ويُسمَح للبنوك بأن تُحدّد أسعارها الخاصة بها لإرسال المعاملات. ويجب على البنوك تسجيل كل رسوم العملاء لدى بنك المكسيك المركزي (بنك المكسيك 2017).

ولكن في حالة نظام كودي (CoDi)، اتخذ بنك المكسيك خطوة إضافية هي حظر رسوم معاملات المستخدمين أو رسوم المعاملات.

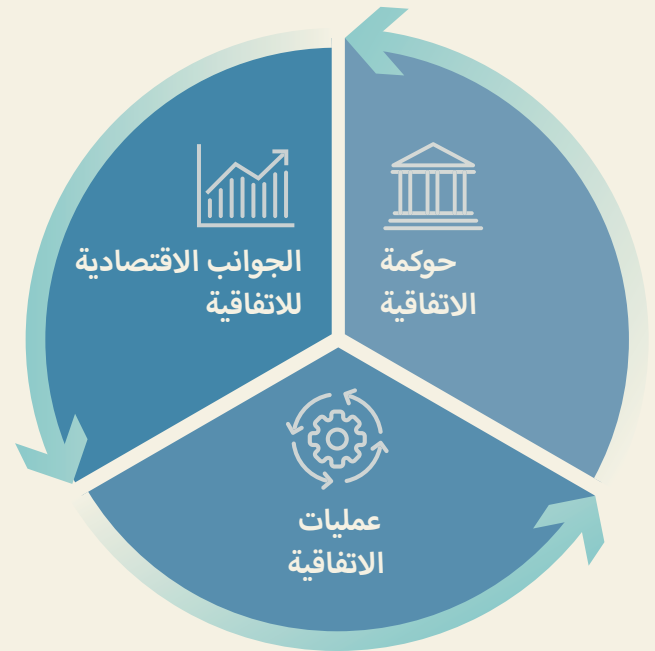
العمليات

تعتمد عنونة المدفوعات على نظام CLABE لترقيم المدفوعات - وهو مُعرّف فريد للحسابات المصرفية يتم تحديده على مستوى النظام. وفي السنوات الأخيرة، استُخدمت أرقام الهواتف كاسم مستعار للعنونة، ولكن رقم الهاتف فريد على مستوى المشارك فقط، وهو ما يعني أن المرسل يجب عليه أيضا اختيار اسم البنك المتلقي عند إرسال مدفوعات إلى رقم هاتف.

تجري المقاصة والتسوية للمعاملات من خلال نظام SPEI على الفور. وقد ساعدت خدمة كودي CoDi التكميلية على تطبيق خصائص دفع أحدث وأكثر إبداعا في نظام SPEI - منها إنشاء طرف ثالث لعملية ألدفع، ورموز الاستجابة السريعة (QR codes).

ما هي الاتفاقيات الأخرى التي سارت على نهج نظام SPEI؟





ما زال استخدام المكسيك لنظامها للتسوية الإجمالية الآتية RTGS في المدفوعات الفورية غير معروف إلى حد ما. فبعض الهيئات التنظيمية، كما في السويد وأستراليا على سبيل المثال، أدخلت إصلاحات على نظام التسوية لتحسين دعم التسوية الآتية للمدفوعات الفورية، ولكن في هذه الحالات لاتزال المقاصة في المعاملات تتم بشكل منفصل. وقد سعت هيئات تنظيمية أخرى مثل البنك المركزي الأردني إلى إنشاء وإدارة نظام للدفع الفوري لكن المقاصة تدار بمعزل عن نظام التسوية الإجمالية الآتية. وأحد الأسباب المحتملة في أن عددا أقل من الأسواق اتبع هذا النهج هو أن تشغيل المعاملات ذات القيمة الصغيرة في نظام دفع مهم من الناحية المنهجية يتطلب قصر المشاركة على المؤسسات التي سجلت مستوى مرتفعا من الاستثمار في إدارة المخاطر والأمن السيبراني (cybersecurity).



بيرو

في عام 2016، تم تدشين نظام *Billetera Móvil* (Bim) كمبادرة للقطاع المصرفي ساندها المُنظَّم. وتولَّى القطاع إنشاء نظام Bim والإشراف عليه وإدارته من خلال الجمعية المصرفية لبيرو (ASBANC). ويضم نظام Bim مشاركين من القطاع المصرفي وخارجه. وللنظام تصميم فريد تبرز فيه منصة نقود إلكترونية موحدة لتحقيق مركزية إنشاء وإدارة المحافظ الإلكترونية.

الجدول 19. نموذج Bim

الدور	الوظيفة	BIM
الإشراف 	الإطار التنظيمي للإشراف على المدفوعات	قانون أنظمة الدفع وتسوية الأوراق المالية
	هيئة الإشراف على المدفوعات	بنك الاحتياطي المركزي لبيرو
	ملكية/إدارة الاتفاقية	مؤسسة PDP مملوكة لجمعية مصرفي بيرو والبنوك في بيرو.
الاتفاقية 	وضع قواعد الاتفاقية	مؤسسة PDP بالتشاور مع المشاركين
	العضوية في الاتفاقية	جهات إصدار النقود الإلكترونية
البدالة 	ملكية/تشغيل البدالة	تمتلكه وتُشغله PDP
التسوية 	ملكية/تشغيل نظام التسوية	نظام التسوية الإجمالية الآنية يمتلكه ويُشغله بنك الاحتياطي المركزي لبيرو

التطور

وبحلول عام 2015، أنشئت شركة ذات مسؤولية محدودة تُسمى Pagos Digitales Peruanos (PDP) ككيان لا يستهدف الربح داخل الجمعية المصرفية لبيرو، وأصبحت المساهم الرئيسي بحصة 51% من الأسهم. وقُسمت الأسهم الباقية بالتساوي بين 33 مؤسسة مالية معظمها بنوك ومؤسسات للتمويل الأصغر (دياز وكوند 2017).³⁰

وعلى الرغم من أن معظم مُشغلي خدمات الهاتف المحمول مثل Claro و Entel و Movistar كانوا شركاء في إطلاق المشروع، فإنهم ليسوا من حملة الأسهم، ولن يشاركوا مشاركة رسمية في اتخاذ القرارات. ولأن العضوية في شركة PDP اختيارية، فإن كيانات أخرى اختارت أن تدير منصات خاصة بها يمكنها دخول السوق لكن أنظمتها لن تكون قابلة للتشغيل البيئي مع المحافظ الإلكترونية لنظام Bim. وبالمثل، الحسابات المصرفية لن تكون قابلة للتشغيل البيئي الكامل مع المحافظ الإلكترونية لنظام Bim لكن يُمكن للعملاء تغذية محافظهم في Bim من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو تطبيق يتحه بنك (آرمفيلد 2017).

وقد تم تدشين شركة PDP في عام 2016 لتقدم خدمات مثل التحويلات المالية، والإيداعات، وعمليات السحب، وشحن رصيد الهاتف المحمول. وأضيفت إليها في وقت لاحق خدمات دفع الفواتير، وتبسيط مدفوعات الضرائب لمنشآت الأعمال الصغرى (آرمفيلد 2017). وقد أطلقت قناتها لبروتوكول اتصالات الهواتف المحمولة USSD بادئ الأمر، وكانت متاحة من خلال ثلاثة من مشغلي خدمات الهاتف المحمول الأربعة في البلاد، مع إمكانية الوصول إلى القناة التي تفاوضت بشأنها شركة PDP.

لكن عدد المعاملات لم يزد كما كان متوقعا في السنوات التي أعقبت التدشين (دياز وكوند 2017). ولعل عدة عوامل ساهمت في هذه التحديات لكن كان من بين أهمها التوزيع. فسرعان ما أصبح التوزيع نقطة اختناق لتوسيع النظام لأن المشاركين لم يكن لديهم حافز قوي لتنمية شبكات الوكلاء في مناطق لم تكن تحظى بالفعل بخدمات وكلاء البنوك (دياز وكوند 2017).

وبحلول عام 2018، كان لدى منظومة Bim نحو 600 ألف عميل نشط يستخدمون الخدمة أقل قليلا من مرة واحدة في الشهر في المتوسط. وفي 2018، انضم إليهم أيضا مشغل خدمات الهاتف المحمول الرابع Bitel. لكن سرعان ما توقف الدعم المقدم لخدمات بروتوكول USSD لأن تكلفة تقديم الخدمة كانت أكبر من الإيرادات المتولدة من المحافظ الإلكترونية لنظام Bim.

يرجع تاريخ فكرة إنشاء نظام Bim إلى بدء تطبيق خدمات النقود الإلكترونية في بيرو. ففي عام 2011، كان 20% فقط من سكان بيرو ممن تزيد أعمارهم عن 15 عاما يمتلكون حسابا مصرفيا، بينما كان أكثر من 50% من السكان مشتركين في خدمة الهاتف المحمول (ديمرجوك كوند وآخرون. 2018).²⁸ وكان يُنظر إلى خدمات النقود الإلكترونية على أنها وسيلة لتوسيع إمكانية الحصول على الخدمات المالية. وفي عام 2013، صدر القانون رقم 29985 للنقود الإلكترونية. وأتاح للبنوك والمؤسسات غير المصرفية المُرخَّص لها تقديم الخدمات المالية عن طريق إصدار النقود الإلكترونية.

وشاركت الجمعية المصرفية لبيرو في الصياغة الأولية لقانون النقود الإلكترونية، واقترحت حلا فنيا يتيح لمُصدري النقود الإلكترونية الجدد العمل من منصة واحدة للنقود الإلكترونية. وأتاح التشارك في المنصة تحقيق التشغيل البيئي من البداية لأن كل المعاملات ستكون فعليا على الشبكة، وسيقلل هذا من الاستثمارات الأولية لجهات إصدار النقود الإلكترونية لبناء منصة خاصة بهم.

وفي عام 2013، وقَّع أعضاء الجمعية المصرفية لبيرو مذكرة تفاهم لتدشين المشروع، وبدأوا إشراك شركاء خارجيين، منهم مؤسسات للتمويل الأصغر، ومؤسسات للدخار والإقراض، ومشغلي شبكات الهواتف المحمولة، وأكبر بنك عام في البلاد (Banco de la Nación).²⁹

وفي عام 2014، أنشئ مكتب مشروع النقود الإلكترونية في الجمعية المصرفية لبيرو ليقود جهود تصميم الاتفاقية وتحديد قواعد المعاملات بين المحافظ الإلكترونية، وإنشاء المحافظ، وإدارة المحافظ في المنصة المركزية. وسيتقاسم المشاركون في الواقع منظومة واحدة ذات دائرة مغلقة للمحافظ الإلكترونية تُكْمَلها شبكة وكلاء قابلة للتشغيل البيئي.

وتعاقدت الجمعية المصرفية لبيرو مع شركة إريكسون لتوريد منصة المحافظ الإلكترونية. ومع أن المنصة جعلت إنشاء المحافظ الإلكترونية وإدارتها مركزيا، فإن جهات إصدار النقود الإلكترونية ستظل مُرخَّصة بشكل منفصل وستحتفظ بحسابات استثمارية خاصة بها.

28. قاعدة بيانات معلومات الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، 2020، <http://www.gsmaintelligence.com/>.

29. "موديلو بيرو: تسريع خطى الشمول المالي بالتوسع في تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول"، مؤسسة باغوس ديخيتاليس بيروانوس، 2019، <https://pagosdigitalespe-ruanos.pe/modeloperu>. "موديلو بيرو: تسريع خطى الشمول المالي بالتوسع في تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول"، مؤسسة باغوس ديخيتاليس بيروانوس، 2019، <https://pagosdigitalesperuanos.pe/modelo-peru/>.

30. للاطلاع على قائمة كاملة لحملة الأسهم، انظر "موديلو بيرو: تسريع خطى الشمول المالي بالتوسع في تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول"، مؤسسة باغوس ديخيتاليس بيروانوس، 2019، <https://pagosdigitalesperuanos.pe/modelo-peru/>.

الجوانب الاقتصادية

تعد المعاملات عبر نظام Bim مجانية للمستخدمين النهائيين، ماعدا عمليات سحب الأموال ودفح الفواتير.³¹ ويتم تحديد رسم معاملات بين المشاركين مقابل التشغيل البيني بين الوكلاء، ولكن ليس لأنواع المعاملات الأخرى (بنسون وفاديغلافان 2017). وتدير شركة PDP العلامة التجارية Bim للمشاركين، وتقوم بتنسيق الجهود التجارية وحملات التسويق للاتفاقية، ويقود المشاركون أيضا بعض الحملات.

العمليات

المدفوعات، وإنشاء النقود الإلكترونية، وإدارة الحسابات، وغيرها من الخدمات ذات الصلة تدار بشكل مركزي كخدمة مشتركة تقدمها شركة PDP. يستند توجيه الرسائل إلى نظام Bim إلى أرقام الهاتف، وتديره الاتفاقية إدارة مركزية. وتجرى تسوية المدفوعات بالقيمة الصافية على أساس مؤجل من خلال نظام التسوية الإجمالية الآتية RTGS الذي يقوم المنظم بتشغيله.

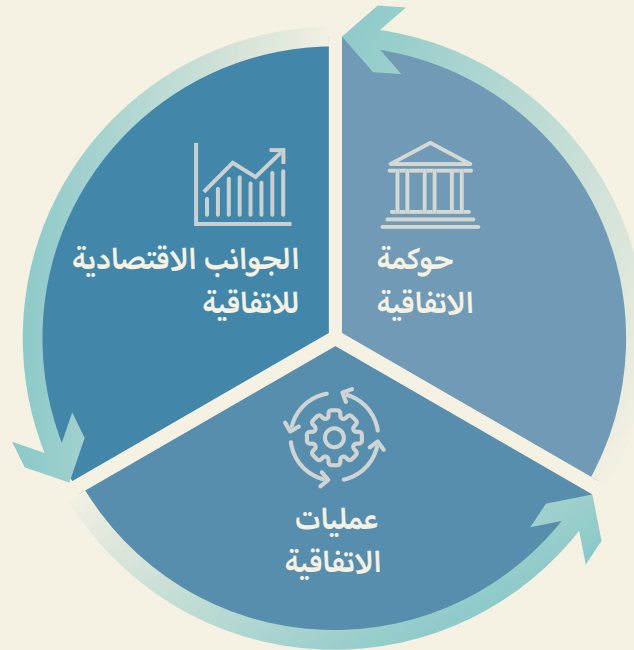
ويعرض الجدول 19 مسؤوليات الفاعلين في نظام Bim (قبل بيع شركة PDP).

وفي الوقت نفسه، دشنت جهات أخرى لإصدار النقود الإلكترونية حلولاً خاصة بها ذات دائرة مغلقة بمعزل عن نظام Bim. وتبنت أحدث جهات إصدار النقود الإلكترونية في بيرو نماذج تستند إلى بطاقات الدفع المسبق التي تحمل علامات تجارية دولية. ففي عام 2020، اشترت مؤسسة التمويل الأصغر كومبارتاموس حصة 51% في شركة PDP، ويبدو أنها ستشهد قريباً مزيداً من التغييرات. وفي الوقت نفسه، تستكشف بيرو استحداث نظام تقليدي للدفع الفوري سيتضمن التشغيل البيني بين الحسابات، ومنها تلك التي تحتفظ بها البنوك. انظر الجدول 19.

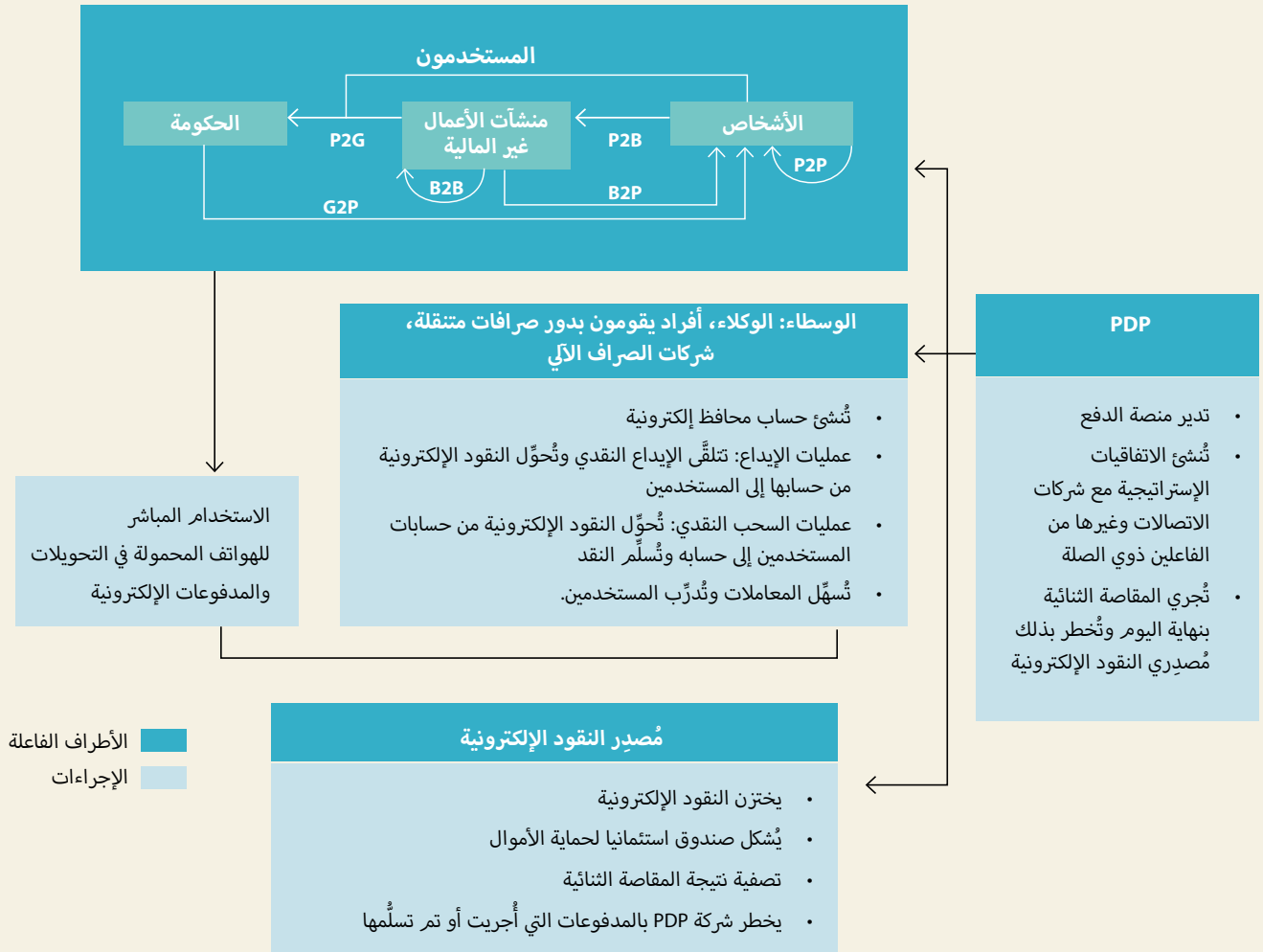
الاتفاقية

الحوكمة

في البداية كانت الجمعية المصرفية لبيرو تمتلك حصة الأغلبية من أسهم شركة PDP، مع احتفاظ مؤسسات مالية أخرى في البلاد بحصة أقلية. وكان مجلس إدارة الشركة يضم ممثلين عن هذه المؤسسات. وكانت إدارة الشركة تتولى أمر اتخاذ القرارات بشأن القواعد بالتشاور مع المشاركين. ومن المرجح أن تتغير الحوكمة في أعقاب بيع PDP في الآونة الأخيرة إلى مجموعة من المؤسسات البارزة للتمويل الأصغر، منها Compartamos.



31. BBVA Continental and Banco de la Nación, <https://mibim.pe/tu-billetera-movil/cuanto-cuesta-usar-bim/>.



المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، 2018.

ما هي الاتفاقيات الأخرى التي سارت على نهج نظام BIM؟

النقود الإلكترونية بالأموال في منصة مركزية للمحافظ الإلكترونية يديرها نظام وطني لتحويل الأموال. وسرعان ما تحولت الهيئات التنظيمية عن النموذج المركزي لإصدار النقود الإلكترونية بعد أن شهدت ضعف الإقبال على استخدامه.

وفي عام 2017، أمرت السلطات في الإكوادور بتحويل الأموال المتبقية في نظام النقود الإلكترونية إلى البنوك أو الاتحادات الائتمانية، وهو ما أنهى فعلياً المشروع. وفي عام 2020، بدأ السودان عملية إلغاء شرط مشاركة جهات إصدار النقود الإلكترونية في المنصة المركزية.

استُخدم نموذج بيرو في تشغيل منصة مركزية للمحافظ الإلكترونية في عدد قليل من الأسواق الأخرى منها الإكوادور والسودان. ولكن في هذين المثالين، تم تطبيق النموذج وفقاً لتوجيه الهيئة التنظيمية لا بمبادرة من القطاع الخاص.

وفي عام 2014، أصبح بنك الإكوادور المركزي جهة إصدار النقود الإلكترونية الوحيدة المرخص لها ومُشغّل منصة النقود الإلكترونية الوحيدة المسموح بها في البلاد. وبالمثل في السودان، صدر الترخيص للنقود الإلكترونية في عام 2017 مع اشتراط أن تحتفظ جهات إصدار

الفليين

لعب البنك المركزي الفليبي دورا رئيسيا في تدشين نظام الدفع الفوري في البلاد InstaPay في عام 2018. وأسهم البنك في تسهيل الإجراءات، وحدد المتطلبات الرئيسية، وأجاز مشاركة كيانات تخضع للرقابة - البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية. ولكن جزءا كبيرا من اتخاذ القرارات المتصلة بالاتفاقية تشرف عليه إدارة مدفوعات الفليين، وهي جمعية للقطاع المصرفي تكوّنت في 2017. وعيّنت إدارة مدفوعات الفليين شركة خاصة هي BancNet للقيام بدور مُشغّل البدالة.

الجدول 20. نموذج InstaPay

الدور	الوظيفة	INSTAPAY
الإشراف 	الإطار التنظيمي للإشراف على المدفوعات	قانون أنظمة الدفع الوطنية (2018) ^أ قانون البنك المركزي الجديد (1993) ^ب
الإشراف	هيئة الإشراف على المدفوعات	البنك المركزي الفليبي (BSP)
الاتفاقية 	ملكية/إدارة الاتفاقية	إدارة مدفوعات الفليين PPMI (جمعية للقطاع المصرفي)
الاتفاقية	وضع قواعد الاتفاقية	إدارة مدفوعات الفليين أو البنك المركزي تبعا لمجال الحوكمة
الاتفاقية	العضوية في الاتفاقية	البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية
البدالة 	ملكية/تشغيل البدالة	BancNet
التسوية 	ملكية/تشغيل نظام التسوية	نظام التسوية يمتلكه ويُشغّله البنك المركزي الفليبي

أ. جمهورية الفليين، القانون الجمهوري رقم 111271، قانون أنظمة الدفع الوطنية، <https://www.officialgazette.gov.ph/downloads/2018/10oct/20181030-RA-11127-RRD.pdf>

ب. جمهورية الفليين، القانون الجمهوري رقم 7653، قانون البنك المركزي الجديد، http://www.bsp.gov.ph/downloads/regs/New_Central_Bank_Act.pdf

التطور

في عام 2015 وجدت دراسة تشخيصية على مستوى الدولة أنه "على الرغم من بعض التحسينات المهمة في أنظمة المدفوعات الإلكترونية خلال العقد الماضي، فإن الفلبين مازالت مجتمعًا يعتمد اعتمادًا كبيرًا على النقود الورقية [أي النقد والشيكات]" (هوكانز 2019). ومن بين ما يُقدَّر بنحو 2.5 مليون عملية دفع شهريا كانت نسبة ما يتم بشكل إلكتروني لا تتعدى 1%. وأظهرت الدراسة التشخيصية أنه لا يوجد تقريبًا تشغيل بيني فعال بين المؤسسات المالية، وأن التحويلات المالية بين البنوك تقل عن 1% من كل المعاملات عبر أجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع، وعبر الهاتف المحمول.

وجعل التقرير البنك المركزي الفلبيني يخلص إلى أنه يجب إجراء تغيير، لاسيما بالنظر إلى ارتفاع معدل الرقمنة في البلاد، إذ تبلغ نسبة انتشار الهواتف المحمولة 100% مع ارتفاع نسبة استخدام البيانات. وحدد البنك أولويات للإصلاح من خلال إستراتيجية مدفوعات التجزئة الوطنية. ووضع هدفا لمعدل المدفوعات الرقمية هو أن يبلغ 20% بحلول عام 2020، ووضع رؤية لتحديث أنظمة مدفوعات التجزئة.

وبدأ المشروع في 2015، وكان توفير التشغيل البيئي، بما في ذلك بين البنوك وجهات إصدار النقود الإلكترونية هدفا رئيسيا. وشكّل البنك المركزي الفلبيني لجنة لوضع إطار للحكومة يشمل المشاركين من القطاع المصرفي، وجهات إصدار النقود الإلكترونية، والبنك المركزي. وعرض البنك المركزي قرارات هذه اللجنة في قراره المرقم 1855 وتعميمه 980 لعام 2017.³² وبناء على ذلك، تقرر إنشاء نظامين لكشوف الرواتب الآلية: PESONet، وهو نظام لتحويل الأموال الإلكترونية بدفعات، InstaPay، (batch EFT) وهو نظام للدفع الفوري للمعاملات منخفضة القيمة.

أنشئت إدارة مدفوعات الفلبين في 2017. ومع أنها تضع بعض القواعد لنظام إنستاباي فإن قواعد أخرى يحددها المنظم. ونموذج الحكومة مؤثر واضح على أن للقطاع يدا في اتخاذ القرارات، لكن المنظم مازال له صوت نشط في تحديد توجه النظام.

ويتيح إطار النظام الوطني لمدفوعات التجزئة تعيين مُشغّل بدالة واحد لكل نظام دفع. وتم تعيين شركة بنكنت كمُشغّل لنظامي الدفع بيزونت وإنستاباي. ولنظام InstaPay علامة تجارية خاصة به، لكن هذه أعلن عنها البنك المركزي في أضييق الحدود من خلال مواد توعية المستهلكين الأولية التي تضمنت حملة مقاطع فيديو وصحيفة وقائع توضيحية لإنستاباي. والمشاركون مسؤولون في المقام الأول عن تسويق الخدمة.^{33، 34}

وخلصت دراسة للمتابعة في عام 2019 إلى أن "خدمة التشغيل البيئي التي يفرضها إطار النظام الوطني لمدفوعات التجزئة قد زادت المنافسة في قطاع الخدمات المالية وشجعت على الابتكار". وساعد الإطار على تهيئة تكافؤ الفرص بين شركات تقديم خدمات الدفع، إذ أصبح باستطاعة الداخلين الجدد عرض تجربة مُحسّنة على المستهلكين، واضطرت البنوك القائمة إلى الابتكار وتحسين خدماتها للدفع (نغوداب مسالي وآخرون 2019).

ومع أن هذه العملية كان يُقودها إلى حد كبير المنظم مقارنة ببعض النماذج الأخرى، فإن نظام InstaPay قد ساعد في تحقيق زيادة سريعة لعدد خيارات الدفع المتاحة للمستهلكين وزيادة المعاملات الرقمية إلى 10% من حيث الحجم و20% من حيث القيمة لكل المدفوعات خلال أعوام قليلة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019، لاحظ محافظ البنك المركزي الفلبيني التقدم الكبير الذي تحقق وزاد المستوى الطموح الذي يستهدفه البنك إلى 50% من حيث القيمة بحلول نهاية عام 2023 (أغكويلي 2019).

ويعمل البنك المركزي الفلبيني وإدارة مدفوعات الفلبين في العديد من الابتكارات لتسريع خطى النمو، بما في ذلك إطلاق معيار وطني لرموز الاستجابة السريعة (QR codes). وضربت الحكومة الفلبينية أيضا المثل وكانت قدوة تحذى: فقد أصبحت أكثر الأطراف صاحبة المصلحة رقميّة في نظام الاتصالات المشترك، إذ إن 64% من كل المعاملات الحكومية تُنفَّذ بشكل رقمي.³⁵ ومن المتوقع أن تؤدي خدمة المدفوعات الإلكترونية الحكومية التي أُطلقت في الآونة الأخيرة (EGov Pay) إلى استمرار تعزيز معدلات الإقبال على استخدام نظام إنستاباي.³⁶ انظر الجدول 20 للاطلاع على عرض مختصر لنموذج إنستاباي.

32. البنك المركزي الفلبيني، اللوائح التنظيمية، التعميم رقم 980، اعتماد إطار النظام الوطني لمدفوعات التجزئة (NRPS)، سلسلة 2017، تاريخ الصدور 11 يونيو/حزيران 2017، <http://www.bsp.gov.ph/regulations/regulations.asp?id=3881>

33. "تحويل الأموال من خلال إنستاباي"، BPI، <http://www.bpi.com.ph/bank/services/transfer-funds/instapay>

34. "ما هو نظام إنستاباي؟"، PayMaya، ديسمبر/كانون الأول 2019، <http://www.paymaya.com/support/transactions-help/add-money/instapay>

35. هوكانز 2019.

36. أغكويلي 2019.

الاتفاقية

الحوكمة

نظام InstaPay تديره رسمياً إدارة مدفوعات الفلبين، وهو جمعية لا تستهدف الربح وتحظى بتمثيل واسع استناداً إلى حجم عمليات المقاصة. ولضمان التمثيل العادل، تم تخصيص مقاعد إضافية لاثنتين من البنوك الريفية، ومُصدِر للنقود الإلكترونية، واثنتين من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وليس للبنك المركزي الفلبيني مقعد في مجلس الإدارة.

لكن البنك يحتفظ بدور نشط في توجيه النظام عن طريق إصدار التوجيهات من خلال العديد من المنشورات الدورية والمذكرات التي تغطي موضوعات تشمل متطلبات المقاصة (مثل الحد الأقصى للوقت المسموح به للقيود في الجانب الدائن لحساب الطرف المتلقي)، وترتيبات التسوية (مثل متطلبات تمويل الضمانات)، والتسعير (مثل حظر تقاضي رسوم من المتلقي عن المعاملات في نظام InstaPay).

وكل المؤسسات المالية التي تخضع لإشراف البنك المركزي مُلزمة بالربط بالنظامين كليهما وتلقي المعاملات من خلالهما، ولا يُسمح بإجراء المعاملات إلا من خلال هذين النظامين. ولا يجوز إقامة ترتيبات ربط ثنائية أو بديلة أخرى لمعاملات الدفع الفوري بين المؤسسات.

الجوانب الاقتصادية

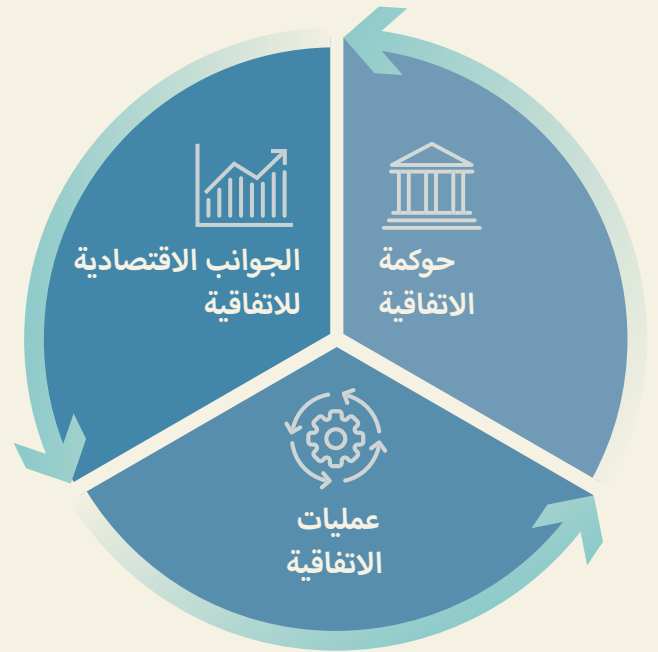
لا تُحدّد قواعد الاتفاقية أسعار المستهلكين، لكنها تشترط ألا يتم تقاضي رسوم من العميل المتلقي. وهي تشترط أيضاً أن يتم تحديد الأسعار وفق "نماذج تسعير معقولة ومنصفة تستند إلى عوامل السوق" وأن تكون أقل من المعاملات غير الرسمية. لا توجد رسوم بين الأطراف، والرسوم الوحيدة التي يدفعها المشاركون هي لشركة BancNet مقابل مقاصة المعاملات.

العمليات

تستند عنونة الحسابات في نظام InstaPay على رقم الحساب على مستوى المؤسسة. ولذلك، يجب على الطرف المُرسِل تحديد المؤسسة المتلقيّة ورقم الحساب الذي سيُوجه إليه المبلغ المدفوع. وتتم المقاصة في InstaPay من خلال بدالة تديرها شركة BancNet، مع إجراء عملية التسوية بالقيمة الصافية على أساس مؤجل. والمشاركون في InstaPay هم وحدهم الذين يحتفظون بحسابات التسوية في نظام الدفع والتسوية PhilPaSS (وهي خدمة التسوية الإجمالية الآتية في الفلبين)، ويُسمح لهم بالاحتفاظ بحساب إيداع تحت الطلب لدى البنك المركزي الفلبيني. ويعني هذا أن البنوك وحدها يمكن أن تكون مشاركة بشكل مباشر في التسوية في نظام InstaPay، أمّا المؤسسات غير المصرفية ومنها جهات إصدار النقود الإلكترونية فتحتاج إلى بنك كراع للتسوية حتى إذا كانت مشاركة بشكل مباشر في المقاصة في InstaPay.

ما هي الاتفاقيات الأخرى التي سارت على نهج نظام InstaPay؟

يشبه الأسلوب الذي اتبعته الفلبين من بعض الوجوه كثيراً من النماذج الأخرى التي كانت ناجحة في أنحاء العالم. فكما هو الحال في أسواق مثل أستراليا والمملكة المتحدة والهند، قام المُنظّم بدور التحفيز على التحرك، ثم فرض رقابة قوية على العملية التي يقودها القطاع المصرفي. بيد أن هيكل الحوكمة الفعلي - لجمعية في القطاع الخاص تضم أعضاء يظلمون بجوانب الإدارة الذاتية ويتعاقدون مع كيان منفصل للقيام بدور مُشغّل البدالة - أشبه بالنماذج التي تقودها جمعيات في بلدان مثل جنوب أفريقيا وسنغافورة. ولكن في الفلبين، اضطلع المُنظّم بدور أكبر مما شوهد في معظم هذه الأمثلة. فالبنك المركزي الفلبيني يتشاور مع المشاركين، ويفرض المشاركة، ويقضي بأن تتم المعاملات من خلال البدالة. ويسمح بنهج يقوده القطاع الخاص ولكن داخل إطار مُحدّد بعناية.



تزانيا

في عام 2015، اتفقت جهات إصدار النقود الإلكترونية في تزانيا على إنشاء ترتيب يقوده قطاع إصدار النقود الإلكترونية لتوفير التشغيل البيئي. وشملت العملية التي عملت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على تسهيلها دخول جهات إصدار النقود الإلكترونية التي تقودها شبكات تشغيل الهاتف المحمول (MNOs) في أئتفاق متعدد الأطراف لتحديد قواعد الاتفاقية. ولم يتم تعيين كيان منفصل لإدارة الاتفاقية، وأبرمت جهات إصدار النقود الإلكترونية الأربع في تزانيا من خلال التفاوض اتفاقات ثنائية منفصلة بشأن الرسوم بين الأطراف. وتحققت ترتيبات الربط الفني بين المشاركين من خلال اتصالات عبر واجهة برمجة التطبيقات (API) والتسوية من خلال الحسابات المدفوعة مقدما على منصات الطرف المقابل.

الجدول 21. نموذج جهات إصدار النقود الإلكترونية التي تقودها شبكات الهاتف المحمول

الدور	الوظيفة	ترتيب جهات إصدار النقود الإلكترونية التي تقودها شبكات الهاتف المحمول
الإشراف 	الإطار التنظيمي للإشراف على المدفوعات	قانون أنظمة الدفع الوطنية (2015)؛ قانون بنك تزانيا (2006)
	هيئة الإشراف على المدفوعات	بنك تزانيا المركزي
	ملكية/إدارة الاتفاقية	لا ينطبق - أنشئ هذا الترتيب من خلال ائتفاق متعدد الأطراف بين المشاركين، ولا يوجد كيان قانوني منفصل
الاتفاقية 	وضع قواعد الاتفاقية	مشاركون تقودهم جهات إصدار النقود الإلكترونية مع دور تسهيلي لمؤسسة التمويل الدولية
	العضوية في الاتفاقية	جهات إصدار النقود الإلكترونية
البدالة 	ملكية/تشغيل البدالة	لا ينطبق - ترتيبات الربط الفنية من خلال اتصالات ثنائية عبر واجهة برمجة التطبيقات (API)
التسوية 	ملكية/تشغيل نظام التسوية	حسابات مدفوعة مقدما في منصات الطرف المقابل

التطور

من القواعد للاتفاقية لتنظيم الترتيب المقترح (موسى، ونيهوس، وواريوبو 2015). واختار المشاركون ألا يستثمروا في كيان قانوني منفصل لإدارة الاتفاقية.

وبدلا من ذلك، اتفق على أن يكون تنظيم الاتفاقية من خلال مجموعة من القواعد المشتركة التي وافق عليها المشاركون. ودشنت جهات إصدار النقود الإلكترونية (Airtel و Vodacom و Zantel) الاتفاقية في عام 2015. وقامت مؤسسة التمويل الدولية بتنسيق استثمار للإعلان عن الاتفاقية من خلال حملة تسويق مركزية أطلق عليها تايفا موجا ("أمة واحدة" باللغة السواحلية). واحتفظ كل مشارك من جهات إصدار النقود الإلكترونية بعلامة تجارية خاصة به، وكان حرا في تسويق المنتج كما يشاء.

وفي غضون عامين من التدشين، بدأ أن الخدمة حققت نجاحا كاسحا، إذ إن 20% من كل المعاملات من شخص لآخر تتم خارج الشبكة. بيد أن هذا الترتيب لم يخلُ من تحديات. واختارت Vodacom أكبر شركة لإصدار النقود الإلكترونية في السوق ألا توقع اتفاقات متعددة الأطراف، وشاركت فقط في التعاقدات الثنائية مع كل شركة مُصدرة للنقود الإلكترونية مستخدمة قواعد الاتفاقية كملحق. وكان هذا يعني أنها كانت مشاركة لكنها لا تخضع بشكل كامل لشروط الاتفاقية. فضلا عن ذلك، خلقت ترتيبات الربط الفني الثنائية والاتفاقات المنفصلة بشأن الرسوم بين الأطراف حاجزا محتملا أمام الداخلين الجدد إلى السوق. وكان باستطاعة المشاركين تأخير توقيع الاتفاقيات التجارية أو الاندماج الفني إن أرادوا ترسيخ مركزهم الإستراتيجي في الاتفاقية.

وساعد هيكل بسيط للحكومة والتشغيل في تسهيل الإطلاق السريع للمعاملات القابلة للتشغيل البيئي من شخص لآخر في السوق. ولكن في غياب هيئة رسمية للملكية، لم تكن توجد آلية قوية للقطاع لحشد الجهود من أجل البناء على ما تحقق من نجاح مبكر. ولم يتم إطلاق مزيد من أنواع المعاملات أو المنتجات بعد اتفاق 2014.

وبعد ذلك بثلاث سنوات، بدأ المُنظّم اعتماد تفويض برمجية جديدة تشمل كلا من البنوك والمؤسسات غير المصرفية، وهي نظام تنزانيا للدفع الفوري (TIPS). وهذا النظام قيد الإعداد، ولكنه يخطط للتدشين مع بنية تحتية جديدة للتحويل يمتلكها ويُشغّلها المنظم. ولم يتضح بعد كيف سيتوافق ترتيب جهات إصدار النقود الإلكترونية مع هذه البرمجية. انظر الجدول 21 للاطلاع على عرض مختصر لنموذج جهات إصدار النقود الإلكترونية الذي تقوده شبكات الهاتف المحمول في تنزانيا.

بحلول عام 2011، أدركت جهات إصدار النقود الإلكترونية في تنزانيا أنه يوجد إقبال على المعاملات بين مقدمي الخدمات من محفظة إلكترونية إلى أخرى. ويحتفظ الكثير من العملاء بعدة حسابات أو يستخدمون معاملات غير رسمية تستند إلى الترميز لإنجاز معاملات بين مقدمي الخدمات (مؤسسة التمويل الدولية 2015). وكانت ثلاث من جهات إصدار النقود الإلكترونية الأربع في البلاد تتمتع بوضع تنافسي. وتحوز مجتمعة خمسة ملايين حساب نشط، ولكل منها مواطن قوة في مناطق جغرافية مختلفة تُكْمَل مواطن قوة الآخرين. وبدأ أن السوق مهيأة لخدمة التشغيل البيئي.

وفي أواخر عام 2012، أجرت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) مباحثات لتقييم استعداد حملة الأسهم للتعاون في إيجاد حل. وبدأ أن القطاع كان متجاوبا، وبعد مناقشات لاحقة مع الهيئة التنظيمية، أعدت مؤسسة التمويل الدولية لعقد الاجتماع الأول. وبدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس والصندوق الاستئماني لتعميق القطاع المالي لتنزانيا جمعت المؤسسة أصحاب المصلحة في القطاع في سبتمبر/أيلول 2013 ل طرح الأهداف المقترحة ورسم طريق للمضي قدما.

وحيث إنه لم تكن توجد هيئة مختصة لجهات إصدار النقود الإلكترونية، اتفق على أن تكون مؤسسة التمويل الدولية مُيسرا محايدا في عملية طوعية يقودها قطاع إصدار النقود الإلكترونية أجل التشغيل البيئي لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول. وتم استخدام خبرة إضافية - استشاريين كانوا خبراء في القضايا القانونية والتنظيمية، وأنظمة الدفع، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة. وأجريت بحوث قانونية وتنظيمية، ومراجعة لسياسة المنافسة، واستعراض للبنية التحتية الحالية لعمليات الدفع، ودراسة لطلب السوق. واختبرت هذه الدراسات الفرضيات المطروحة بشأن هيكل السوق، وساعدت في إثراء النموذج الذي أنشأه المشاركون.

وبعد ذلك، أقيمت سلسلة من حلقات العمل اتفق فيها المشاركون على أن تكون خدمات الاتفاقية طوعية والبدء بخدمات الدفع من شخص لآخر. وقادت جهود التوصل إلى الاتفاقات جزئيا شركة Tigo التي كانت مدافعا قويا عن الاتفاقية منذ البداية. وفي حين هيأت إجراءات مؤسسة التمويل الدولية الظروف لاتباع نهج تعاوني، ساعدت رؤية Tigo وإصرارها على حث خطى الأجندة بوجه عام والتركيز على الأهداف النهائية.

وبحلول سبتمبر/أيلول 2014، اتفق المشاركون الأربعة الرئيسيون من جهات إصدار النقود الإلكترونية على مجموعة

الاتفاقية

الحكومة

لا يوجد كيان قانوني يدير الترتيب المتفق عليه بين شركات إصدار النقود الإلكترونية في تزانيا. وبدلا من ذلك، انُفِق على الشروط من خلال مجموعة مشتركة من قواعد الاتفاقية وقَّع عليها المشاركون. والعضوية طوعية لكنها تقتصر على مؤسسات النقود الإلكترونية. وللتأهل لكسب العضوية،

يجب أن يكون لدى المؤسسات إذن بالعمل من بنك تزانيا، والهيئة التنظيمية للاتصالات السلكية واللاسلكية في تزانيا، والهيئة التنظيمية لاتصالات تزانيا.

الجوانب الاقتصادية

لا يدفع المشاركون رسوما للبدالة. وبدلا من ذلك، يدير كل مُقدِّم خدمات تكاليف الحفاظ على ترتيبات الربط الثنائية الخاصة به.

وتحظر قواعد الاتفاقية التمييز بين المعاملات داخل الشبكة وخارجها. وبدلا من تحصيل رسم إضافي من العملاء المرسلين عن المعاملات خارج الشبكة، تتم الموازنة بين الحوافز من خلال رسم بين الأطراف يدفعه مقدم الخدمات المتلقي لمقدم الخدمات المرسل بمبلغ يعادل تقريبا مبلغ عمولة الوكيل التي تدفع في معاملات الإيداع.

ويتم الاتفاق على شروط الرسوم بين الأطراف بشكل ثنائي بين المشاركين في الاتفاقية من خلال اتفاقيات تجارية ثنائية.

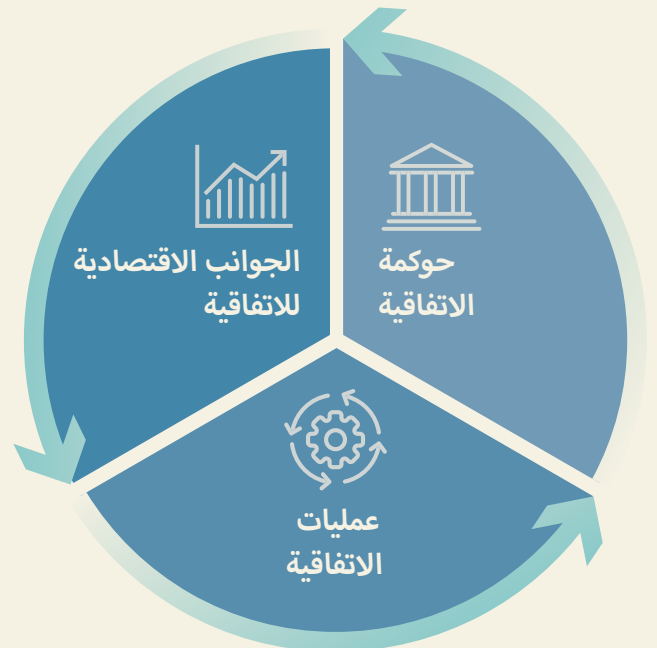
العمليات

تستند عنونة المعاملات إلى أرقام خدمات الهاتف المحمول كما هو الحال في الخدمات ذات الدائرة المغلقة. وأنشأ معظم المشاركين مجموعة خيارات منفصلة (واجهة USSD أو تطبيق) لإجراء التحويلات إلى مُقدِّمين آخرين للخدمات. وسيكون العميل المرسل على الأرجح ملزما بمعرفة أن المتلقي لديه مُقدِّم خدمات مختلف وتحديد هوية ذلك المُقدِّم من أجل عنونة رسالة الدفع بالشكل الصحيح.

وتتم مقاصة المعاملات من خلال اتصالات ثنائية بين المشاركين. وبالمثل تُدار عملية التسوية بشكل ثنائي مع حسابات مُموَّلة مسبقا يُحتفظ بها في منصة الطرف المقابل. ومع أن المشاركين يفهمون أن ترتيبات المقاصة والتسوية الثنائية ستكون أكبر تكلفة في الأمد الطويل، فإن هذه الترتيبات اعتُبرت وسيلة للإسراع بتدشين الخدمة مع عدد صغير من المشاركين وتوسيع نطاقها.

ما هي الاتفاقيات الأخرى التي سارت على نهج نظام جهات إصدار النقود الإلكترونية التي تقودها شبكات الهاتف المحمول؟

النهج الذي يقوده قطاع إصدار النقود الإلكترونية في تزانيا لصياغة اتفاق بين المشاركين في غياب هيكل رسمي للحكومة أو تقنية مركزية لتحويل المعاملات، يُستخدم في عدة أسواق في أفريقيا (مثل الاتفاقيات التي تقودها جهات إصدار النقود الإلكترونية في كينيا وأوغندا ومدغشقر). ولكن كما يحدث في تزانيا يعيد المُنظِّمون في كثيرٍ من هذه الأسواق النظر في القرارات التي اتخذها القطاع. وتوجد أيضا أمثلة لترتيبات يقودها القطاع الخاص مع هياكل ذات طابع رسمي للحكومة وتقنية خاصة بها لتحويل الأموال. وفي هذه الحالات، قد تستهدف الاتفاقيات الربح أو لا تستهدف، وقد يقودها مستثمرون أو القطاع. وتشمل الأمثلة على ذلك نظام بيسانك في كينيا، ونظام دار المقاصة الآتية لكولومبيا (ACH Colombia) في كولومبيا، ونظام 1Link في باكستان. وفي كل هذه الأمثلة، اتخذ المُنظِّمون في وقت لاحق إجراءات لإعادة النظر في القرارات التي اتخذت، والتحقق مما إذا كانت الترتيبات هي أقدر من يمكنه خدمة السوق بكاملها.



المراجع

- AFI (التحالف من أجل الشمول المالي). 2018. "إطار التشغيل البيئي للخدمات المالية الرقمية في أفريقيا". كوالالمبور، ماليزيا: AFI. <https://www.af-global.org/publications/2840/Framework-for-Digital-Financial-Services-Interoperability-in-Africa>
- أغكولي، لورانس. 2019. "المعاملات من خلال منظومة InstaPay، PESONet، تصل إلى 160 مليار بيزو في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني". فيستار، 31 ديسمبر/كانون الأول. <https://www.philstar.com/business/banking/2019/12/31/1980877/pesonet-instapaytransactions-reach-p160-billion-end-november>
- أرمفيلد، روبين. 2017. "آلية دفع النقود عبر الهاتف المحمول في نظام BIM تشق طريقها في المدفوعات القابلة للتشغيل البيئي". فيرديكت، 12 يناير/كانون الثاني. <https://www.verdict.co.uk/electronic-payments-international/special-reports/bim-mobile-money-scheme-leads-the-way-in-interoperable-payments-5715562>
- بنك المكسيك. 2017. "خدمة التشغيل البيئي في سوق المدفوعات المكسيكية: دور بنك المكسيك". 19 أبريل/نيسان. https://www.itu.int/en/ITU-T/Workshops-and-Seminars/ifds/Documents/S3_3_20systems_Castellanos.pdf%20payment%20Mexican
- بنك تايلند. "أنظمة المدفوعات: كود الاستجابة السريعة الموحد في تايلند". https://www.bot.or.th/Thai/AboutBOT/Activities/event/Documents/ADBI_bancha.pdf
- بنسون، كارول كوي، وشيف فاديغالاغان. 2017. "بحوث بشأن المدفوعات المستندة إلى كود الاستجابة السريعة وتطبيقه في الأسواق الصاعدة". مشروع Level One. سياتل: مؤسسة بيل وميليندا غيتس. https://www.leveloneproject.byf1.io/wp-content/uploads/2014/11/L1P_QR_Code-Based_Payments_Research_20171121.pdf
- بنك التسويات الدولية. 2019. "التقرير الاقتصادي السنوي. Big Tech in Finance: Opportunities and Risks". <https://www.bis.org/publ/arpdf/ar2019e3.htm>
- بنك التسويات الدولية، 23 يونيو/حزيران. https://www.bis.org/cpmi/publ/d97_mx.pdf
- بنك التسويات الدولية. 2011. "أنظمة الدفع والمقاصة والتسوية في المكسيك". بنك التسويات الدولية. https://www.bis.org/cpmi/publ/d97_mx.pdf
- BMGF مؤسسة بيل وميليندا غيتس. 2015. "متطلبات خدمة تراعي الفقراء للتشغيل البيئي للتحويلات". سياتل: مؤسسة بيل وميليندا غيتس. https://www.leveloneproject.org/wp-content/uploads/2020/07/L1P_Business-Requirements_Ist_Version-1.0.pdf
- بنك التسويات الدولية. 2019. "دليل مشروع Level One". سياتل: مؤسسة بيل وميليندا غيتس. https://www.leveloneproject.org/wp-content/uploads/2020/07/L1P_Guide_2019_Final.pdf
- BSP (البنك المركزي الفلبيني) 2017. اللوائح التنظيمية، التعميم رقم 980، اعتماد إطار النظام الوطني لمدفوعات التجزئة (NRPS)، سلسلة 2017، تاريخ الصدور 11 يونيو/حزيران 2017، <http://www.bsp.gov.ph/regulations/regulations.asp?id=3881>
- بنك التسويات الدولية. 2020. حجم المعاملات وقيمتها في نظام InstaPay (أبريل/نيسان - 2018 يوليو/تموز 2020). http://www.bsp.gov.ph/payments/Instapay_vv.pdf
- كوك، وليام، وأناند رامان. 2019. "مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية وإعادة تشكيل المدفوعات في الهند". ورقة عمل. واشنطن العاصمة: (سيجاب). https://www.cgap.org/sites/default/files/publications/2019_05_07_NPCI_Working_Paper.pdf
- CPMI (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق). 2016. "المدفوعات السريعة - تعزيز سرعة وإتاحة مدفوعات التجزئة". بنك التسويات الدولية. <https://www.bis.org/cpmi/publ/d154.pdf.pdf>
- بنك التسويات الدولية. 2016. "أوجه الدفع الخاصة بالشمول المالي". بنك التسويات الدولية ومجموعة البنك الدولي، <https://www.bis.org/cpmi/publ/d144.pdf>
- بنك التسويات الدولية. 2020. "أوجه الدفع الخاصة بالشمول المالي في عصر التكنولوجيا المالية". بنك التسويات الدولية ومجموعة البنك الدولي، <https://www.bis.org/cpmi/publ/d191.pdf>
- بنك التسويات الدولية. 2014. "المؤسسات غير المصرفية في مدفوعات التجزئة". بنك التسويات الدولية. <https://www.bis.org/cpmi/publ/d118.pdf>

مسر د المصطلحات

- أمر الدفع (Push payment):** يكون فيه العميل المرسل هو مبتدئ معاملة الدفع الفوري.
- أمر السحب (Pull payments):** يكون فيه الطرف المتلقي هو مبتدئ معاملة الدفع الفوري.
- المصادقة (Authentication):** الأساليب المستخدمة في التحقق من منشأ الرسالة أو التحقق من الهوية، وتأكد أن الرسالة لم يتم تعديلها أو إبدالها في الطريق.^أ
- الإذن (Authorization):** الموافقة أو القبول الذي يصدر عن مشارك (أو طرف ثالث يتصرف نيابةً عن ذلك المشارك) لإجراء معاملة، مثلا، لتحويل أموال.^أ
- المقاصة (Clearing):** هي عملية الإرسال والمطابقة، وفي بعض الحالات، التأكد للمعاملات قبل التسوية، وقد تشمل على تصفية المعاملات وإنشاء مراكز نهائية من أجل التسوية.^أ
- جهة إصدار النقود الإلكترونية:** كيان معتمد يختص بإصدار النقود الإلكترونية أو حسابات مماثلة للقيم المحفوظة بالمقارنة "بنك" تقليدي يسمح له بأعمال الوساطة واستخدام ودائع العملاء.^ب
- حساب إيداع (بنكي):** حساب يُحتفظ به في بنوك أو مؤسسات مالية أخرى تقبل الودائع ويمكن استخدامه في إجراء المدفوعات وتلقيها. وتعرف هذه الحسابات في بعض البلدان بالحسابات الجارية أو تسميات مماثلة أخرى.^ج
- الدفع الرقمي (أيضا "تحويل الأموال" أو "معاملات الدفع"):** هو تحويل الطرف الدافع المال من خلال الوسائل الرقمية إلى الطرف المستفيد. ويبدأ الدفع الرقمي بإنشاء الدافع/المستفيد عملية الدفع، ويُعتبر أنه اكتمل حينما يتسلم المستفيد المال النهائي المُحوّل إليه.
- حساب النقود الإلكترونية:** حساب مسبق الدفع يمكن أن تتبعه البنوك والمؤسسات الأخرى المرخص لها التي تقبل الودائع وكذلك مُقدمو خدمات الدفع الذين لا يقبلون الودائع مثل مُشغلي شبكات الهاتف المحمول.^د
- المشارك غير المباشر:** كيان ليس لديه إمكانية الوصول المباشر إلى خدمات نظام الدفع، وفي العادة ليس مُلزما بشكل مباشر بقواعد الاتفاقية، ولكن تجري مقاصة معاملاته أو تسويتها أو تسجيلها من خلال مشارك مباشر. وغالبا ما يرتبط المشارك غير المباشر باتفاق ثنائي مع مشارك مباشر.^أ
- المدفوعات الفورية (Instant payments):** المدفوعات التي يحدث فيها إرسال رسالة الدفع وإتاحة الأموال النهائية للطرف المستفيد بشكل فوري أو شبه فوري في عملية متواصلة على مدار الساعة طوال أيام العام.^د
- التشغيل البيئي/التبادلي (Interoperability):** التوافق التقني أو القانوني الذي يُمكن من استخدام نظام أو آلية بالتنسيق مع أنظمة أو أليات أخرى. ويتيح التشغيل البيئي/التبادلي للمشاركين في أنظمة مختلفة إنجاز إجراءات المدفوعات أو المعاملات المالية في مختلف الأنظمة ومقاصتها وتسويتها دون المشاركة في العديد من الأنظمة.^أ
- رسوم بين الأطراف (يشار إليها أيضا بتعبير "رسوم التعامل") (Interparty fees):** رسوم تدفع بين المشاركين للموازنة بين الحوافز الاقتصادية في كل معاملة. ولا يكسب مدير الاتفاقية الفوري ومُشغّل نظام التحويل، ووكيل التسوية شيئا من هذه الرسوم. ورسوم المعاملات بين الأطراف ليست رسوما يدفعها العملاء مع أنه قد يكون لها آثار (إيجابية أو سلبية) على الأسعار التي يدفعها العملاء.
- معاملة خارج الشبكة (Off-net transactions):** معاملة بين حسابات يُحتفظ بها لدى اثنين مختلفين من مقدمي الخدمات.

أ. التعريف مقتبس من مسرد بنك التسويات الدولية. للاطلاع على تعريفات كاملة لهذا التعبير وغيرها من مصطلحات الدفع، انظر "المسرد"، بنك التسويات الدولية، تم تحديثه في 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، <https://www.bis.org/cpmi/publ/d00b.htm>

ب. التعريف مقتبس من "أوجه الدفع الخاصة بالشمول المالي". للاطلاع على التعريفات الكاملة لهذا وغيرها من تعبيرات الدفع، انظر لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق (2016).

ج. وقد يكون مُصدر النقود الإلكترونية مؤسسة غير مصرفية (كيانا لا يتوسط في استخدام الودائع التي يتلقاها من العامة) أو بنكا متخصصا في إصدار النقود الإلكترونية، ولا يسمح له بالإقراض مثل بنك المدفوعات في الهند، والبنوك المتخصصة في المكسيك، وبنوك خدمات الدفع في نيجيريا. ولا تتضمن جهات إصدار النقود الإلكترونية النماذج التي يتم فيها الاحتفاظ بودائع العملاء في حسابات إيداع تقليدية حتى إذا كان يمكن الوصول إليها من خلال وكلاء أو قنوات رقمية مثل الهاتف المحمول (مثل مقدمي الخدمات المصرفية بواسطة الوكلاء في باكستان). انظر دياس وإستاشين (2018).

معاملة داخل الشبكة (On-net transactions): معاملة بين حسابات يُحتفظ بها لدى نفس مقدم الخدمات.

الإشراف (Oversight): وظيفة للبنك المركزي تهدف إلى تعزيز أهداف السلامة والكفاءة عن طريق متابعة المدفوعات القائمة والمخططة، وعمليات المقاصة والتسوية والترتيبات المتصلة بها وتقييمها في ضوء هذه الأهداف، وإذا اقتضت الضرورة الحث على التغيير.^أ

المشارك (يشار إليه أيضا بتعبير "العضو" أو "المشارك المباشر") هو بوجه عام كيان لديه إمكانية مباشرة للنفاد إلى نظام الدفع، ومُلمّز بقواعد الاتفاقية مع مقاصة المعاملات وتسويتها وتسجيلها من خلال نظام الدفع. وقد يضم نظام الدفع مستويات مختلفة من المشاركين بحسب الخصائص أو الالتزامات.^أ

نظام الدفع (Payment system): مجموعة من الأدوات والإجراءات والقواعد لتحويل الأموال بين الحسابات التي يُحتفظ بها لدى المشاركين. ويضم النظام المشاركين والكيان الذي يقوم بتشغيل هذه الآلية (مثل مدير الاتفاقية ومُشغل نظام التحويل).^أ

الاتفاقية (Scheme): مجموعة الإجراءات والقواعد والمعايير الفنية التي تحكم كيفية إنفاذ المعاملات (لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق 2016). تُحدّد قواعد الاتفاقية الشروط لتحقيق نظام دفع فعّال، بما في ذلك القواعد التي تُبيّن كيف سيعمل المشاركون معاً، وكيف يتم تحقيق التوازن بين الحوافز الاقتصادية، وكيف تدار المنازعات. قد تسمى مخطط الدفع.

مدير الاتفاقية (Scheme manager): مدير الاتفاقية هو الجهة/الكيان المسؤول عن حوكمة الاتفاقية - العلاقات بين المالكين ومجلس الإدارة (أو ما يعادله) وجهاز إدارة الاتفاقية والمشاركين فيها وغيرهم من أصحاب المصلحة. ومدير الاتفاقية هو في العادة متخذ القرار النهائي فيما يتصل بقواعد الاتفاقية مع مراعاة اللوائح التنظيمية والرقابة، ويُحدّد التوجه الإستراتيجي للاتفاقية.

التسوية: الوفاء بالتزام وفقاً للشروط الواردة في العقد الأساسي.^أ

التسوية بالقيمة الصافية المؤجلة: آلية للتسوية تفضي إلى التسوية على أساس القيمة الصافية في نهاية دورة التسوية المحددة سلفاً. وتعتبر مراكز التسوية صافية حينما يتم تسوية الالتزامات بين وفيما بين المشاركين، ومن ثم تخفيض عدد وقيمة المدفوعات المقرر تسويتها.^أ

التسوية الإجمالية الفورية: هي آلية التسوية التي تحدث من خلالها تسوية الالتزامات بشكل فردي على أساس كل معاملة على حدة لقياس القيمة الكاملة حينما تتم تلك المعاملات.^أ

وكيل التسوية: الكيان الذي يدير عملية التسوية، وغالباً من يكون بنكا مركزياً.^أ

البَدّالة (Switch): تقنية تربط بين المشاركين في نظام الدفع وتدعم نقل بيانات المعاملات، وكذلك، في الغالب، حساب مراكز التسوية. قد يسمى نظام التحويل.

مُشغّل البَدّالة (Switch operator): هو مالك/مُشغّل الهيكل الفني لإتمام المعاملات وفقاً للمتطلبات التي حدّتها قواعد الاتفاقية. وتشمل واجبات مُشغّل البَدّالة إرسال وتسوية وتأكيد وتصفية المعاملات بين المشاركين في نظام الدفع (يشار إليها مجتمعاً بالمقاصة) وإصدار تعليمات لتحويل الأموال النهائية (بدء إجراءات التسوية). وقد يُقدّم مُشغّل البَدّالة أيضاً خدمات أخرى مثل رصد الاحتيال أو خدمات الدليل.

حساب المعاملات: حساب يُحتفظ به لدى بنك أو مُقدّم آخر مُرخّص و/أو معتمد للخدمات (بما في ذلك مؤسسة غير مصرفية) ويمكن استخدامه في إجراء المدفوعات وتلقيها. ويمكن التمييز بين حسابات المعاملات إلى حسابات إيداع وحسابات للنقود الإلكترونية.^ع

